دور الولايات المتحدة الأمريكية في حدوث الأزمة المالية لمنظمة الأمم المتحدة وآثارها ١٩٨٥-١٩٩٣

د/ عبدالواحد محمد حامد ميرة

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر- قسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية- جامعة دمنهور- مصر

البريد الإلكتروني: D_a_mohamed5@edu.dmu.edu.eg

الملخص:

منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م اعتمدت في تمويلها بصورة شبه كلية على المساهمات الإلزامية التي يسددها الأعضاء، والتي هي علي شكل حصص تتراوح قيمتها من دولة إلي أخري، ومن خلال هذه المساهمات الإلزامية يتم دفع تكاليف الموظفين، وتنفيذ البرامج الأساسية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وكانت أعلي حصة من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٥% من إجمالي الميزانية، وهي النسبة التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد تخفيضات عديدة على مر السنين بعد أن كانت حصتها تقريبًا نصف الميزانية عند تأسيس المنظمة، إلا أن نسبة الـ٢٥% هذه جعلت الأمم المتحدة ومواردها تحت تهديد الضغوط الاقتصادية التي قد تمارسها الولايات المتحدة، وجعلها رهينة بمدي رضا الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه على مر السنوات برزت مجموعة من العوامل أضعفت من ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة وقللت من رضاها عليها، ومن أهم هذه العوامل سيطرة الدول الصغيرة والفقيرة التي لا تتحمل مساهمات مالية عالية للمنظمة على الجمعية العامة، وتصويتها في كثير من الأحيان ضد رغبات الولايات المتحدة بتشكيلها للأغلبية في المنظمة، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلي سن مجموعة من القوانين عام ١٩٨٥م والتي تقرر علي ضوئها حجب عديد من مساهمات الولايات المتحدة في ميزانية الأمم المتحدة مما عرض المنظمة بدءًا من عام ١٩٨٦م لأزمة مالية طاحنة، وغير مسبوقة استجابت لها الأمم المتحدة من خلال الشروع في سلسلة من عمليات إعادة التنظيم والإصلاح أملًا في تخفيف حدة الأزمة، وأدت هذه الإصلاحات إلى تصحيح عديد من

العيوب في المنظمة، إلا أنها لم تخفف من حدة الأزمة المالية طيلة الثمانينيات، وثبت أن الأمر كله متعلقاً بدفع الولايات المتحدة لمساهماتها كاملة، إلا أنه علي الرغم من تحسن مدفوعات الولايات المتحدة في مطلع أعوام التسعينيات بسبب حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن المتأخرات المتراكمة من السنوات السابقة والتي لم تسدد أدت لاستمرار الأزمة المالية للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية – الأزمة المالية – ميزانية الأمم المتحدة

The role of the United States of America in the occurrence of the financial crisis of the United Nations and its effects 1985-1993

Dr. Abdel Wahed Mohamed Harmed Mera
Lecturer of Modern and Contemporary History - Department of Social Sciences - Faculty of Education - Damanhour University - Egypt
Email: D_a_mohamed5@edu.dmu.edu.eg

Abstract:

Since its foundation in 1945, the United Nations has relied almost entirely on assessed compulsory contributions paid by the UN member states for its funding; these contributions are in the form of quotas varying in value from one state to another. In addition, these assessed contributions are mainly used to finance the staff and implement the basic programs in the regular budget of the United Nations. The largest share in the UN budget has been contributed by the United States of America at 25% of the total budget, a percentage that the U.S. has reached after many cuts over the years, after its share has been almost half of the budget when the assembly has been established. However, this 25% percentage has put the United Nations and its resources under the threat of economic pressure that the United States may exert, and this has made it dependent on the extent of the U.S. satisfaction with the United Nations. Nevertheless, over the years, a number of factors have emerged that have weakened the confidence and reduced the satisfaction of the United States of America with the United Nations. The most important of these factors is the control of small and poor states that do not bear high contributions to the organization in the General Assembly, and often voting against the wishes of the United States by forming a majority in the UN body. This has prompted the United States to enact a set of laws in 1985, in light of which it has been decided to withhold many of the United States' contributions to the UN budget. This has made the UN body, starting in 1986, face a severe and unprecedented financial crisis, to which the United Nations responded by embarking on a series of reorganization and reform processes in the hope of alleviating the crisis. These reforms have led to the correction of many shortcomings in the UN body, but they did not alleviate the severity of

the financial crisis throughout the eighties; as it has been proved that it is all about the United States paying its contributions in full. Although the U.S. payments have improved at the beginning of the nineties due to the Gulf War 2 and the collapse of the Soviet Union, the unpaid accumulated arrears from previous years have led to the continuation of the financial crisis of the United Nations.
Keywords:. United Nations – United States of America – Financial Crisis – United Nations Budget

مقدمة:

ترجع أهمية موضوع الدراسة إلي أنه يسلط الضوء علي جانب من جوانب تاريخ منظمة الأمم المتحدة، وهي المنظمة الأولي في العالم المعنية بحفظ السلام، ومنع نشوب الصراعات، وتفادى ويلات الحرب، وتوثيق عري الصداقة بين الأمم، وتحقيق رفاهية الشعوب، فضلاً عن جهودها في مجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والثقافية، والبيئية، ومن أجل تحقيق كل تلك الأهداف نشطت الأمم المتحدة نشاطًا كبيرًا، وزادت نفقاتها زيادة مطردة، وطوال تاريخها لتحقيق تلك الأهداف تعرضت المنظمة للعديد من المشكلات، وكان إحدى أهم هذه المشكلات التي تعرضت لها منظمة الأمم المتحدة هي ابتلائها طوال معظم تاريخها بصعوبات مالية ناجمة إلى حد كبير عن فشل بعض الأعضاء أو امتناعهم عن دفع أنصبتهم المقررة للمنظمة، إلا أن أعنف تلك الابتلاءات المالية هي الأزمة المالية التي تعرضت لها المنظمة منذ منتصف الثمانينيات، وهي الأزمة التي رأي فيها البعض قرب أفول هذه المنظمة الدولية، وكتابة شهادة وفاتها، وهى الأزمة التي عرقلتها، وأعاقتها عن أداء مهامها، وتحقيق أهدافها ومبادئها التي قامت من أجل تحقيقها، وعرقلت مسيرتها في التطور والتقدم. ومن هنا جاء سبب اختيار الموضوع والذي يركز علي محورين: المحور الأول: المنظمة كمؤسسة وأهمية دورها العالمي، والمحور الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا لكونها المساهم الأكبر في تمويل المنظمة ماليًا مقارنة بالدول الأخرى وهو ما سيتضح في المعالجة.

وأما الإطار الزمني للبحث فيمتد من عام ١٩٨٥م لأنه العام الذي بدء التخطيط الأمريكي فيه لسن القوانين التي حجبت أجزاء من المساهمات الأمريكية للأمم المتحدة، وحتى عام ١٩٩٣م لأنه العام الذي كان مقررًا أن تسوي فيه الولايات المتحدة جميع ديونها المتراكمة لصالح منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٥م. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة:

لماذا تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة؟ وما هي أهدافها؟

ما هو هيكل ميزانية الأمم المتحدة؟

كيف يتم تمويل منظمة الأمم المتحدة؟

ما هي تداعيات الهيمنة المالية الأمريكية علي الأمم المتحدة؟

ما هي الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لحجب أجزاء من مساهماتها في ميزانية الأمم المتحدة؟

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة المالية؟

هل أسفرت جهود الأمم المتحدة في مواجهة أزمتها المالية في تخفيف حدة تلك الأزمة؟

إلي أي مدي أثرت حرب الخليج الثانية ١٩٩١م وانهيار الاتحاد السوفيتي على نظرة الولايات المتحدة لدور الأمم المتحدة؟

ما هو تأثير تقليص النفقات وإعادة التنظيم الإداري على تنفيذ برامج الأمم المتحدة؟

أما فيما يخص الدراسات السابقة والتي استفاد منها الباحث، فلم يتم التوصل إلي دراسات مباشرة حول الموضوع تتناول إجراءات مواجهة منظمة الأمم المتحدة للأزمة المالية، أو آثار الأزمة علي برامج الأمم المتحدة، وكان أقرب دراسة للموضوع هي دراسة ريم عبدالمجيد " الولايات المتحدة ومسألة تمويل الأمم المتحدة" (وهو بحث مقتضب منشور بمجلة أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد٥٠، ديسمبر ٢٠١٩)، ويتناول الأزمة المالية للأمم المتحدة ولكن بدءًا من عام ٢٠١٨ ، إلا أنه كان هناك دراسات تتصل ببعض أجزاء الموضوع وقد استفاد منها الباحث إفادة كبيرة منها على سبيل المثال: دراسة هالة سعودي والتي هي بعنوان" الولايات المتحدة والأمم المتحدة" (وهو بحث منشور ضمن كتاب الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦) وتتناول فيه الباحثة تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة أثناء وبعد الحرب الباردة والتي من خلالها توصلت الباحثة لعدة أسباب لتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة أثناء الفترة الزمنية التي تخص الدراسة، ودراسة محمد فؤاد إبراهيم " ميزانية هيئة الأمم المتحدة" (وهو بحث منضور بالمجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مج ١٠، ١٩٥٤) ، ويتناول إطار وضع ميزانية الأمم المتحدة ومراحل تطورها وتحصيل مواردها، وهو ما أفاد الباحث إفادة كبيرة.

حرصت الدراسة علي اتباع منهج البحث التاريخي وتحديدًا منهج البحث التحليلي الوصفي، لمناقشة المعلومات والحقائق المتعلقة بالأزمة المالية للأمم المتحدة، ولهذا كان

الحرص علي عرض وجهات النظر المختلفة وتحليل الروايات المتباينة، ونقد الأصل التاريخي بهدف تفسيره وفهم معانيه، وقد توخت الدراسة في منهج المعالجة التاريخية المزج بين التقسيم الزمنى والتقسيم الموضوعي، فالاعتبار الزمني كان له أهميته في العلاقة بين الأحداث التاريخية، وكذلك يعطي الباحث مدلولًا موضوعيًا.

كان اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أهم مظاهر فشل منظمة عصبة الأمم(١)، وإعلان إخفاقها في إيجاد حلول حقيقية تحول دون اندلاع الحرب، بعبارة أخرى انتهت عصبة الأمم بعد عدم قدرتها على تحقيق الأهداف الأساسية لها(٢)، ولم يعد هناك مفر من الاعتراف بأن العصبة فشلت في هدفها الشامل في أن تصبح ضماناً مؤكدًا للسلام، وصار جليًا مع بداية الحرب العالمية الثانية أن هناك حاجة لنوع من المنظمات الدولية للحماية من التردي نحو حروب مهلكة في المستقبل، وعدم السماح بتكرار تجربة عصبة الأمم(٣)،

(١) شهد عام ١٩٢٠ أول جهد في تاريخ العالم لإنشاء منظمة دولية ذات منظمة دائمة للإشراف على العلاقات بين العالم، فخرجت عصبة الأمم من رحم الحرب العالمية الأولى كوسيلة مثالية لفرض السلام في القارة الأوروبية، ومنع نشوب الحروب، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولكن بحلول أوائل ثلاثينيات القرن العشرين بدأت العصبة تتفكك لعدة أسباب منها: عدم إنجاز الكثير من أهدافها، وعدم توافر إجماع من قبل الدول الأعضاء على مختلف قضايا الأمن الجماعي، وإخفاقها في حل عديد من النزاعات الدولية التي نشبت قبل الحرب، وفي ظل قيام العصبة، وعدم قدرتها على المحافظة على الاستقرار في القارة الأوروبية، ومنع اندلاع الحروب خاصة مع وصول الأنظمة الفاشية والنازية إلى الحكم في كل من إيطاليا وألمانيا.(انظر: Patrick L. Neel: **Us Funding For The Un**, Master Of Science In Management, Naval Postgraduate School, September 1999, p.7-8. ؛ محمد يوسف الحافى: **الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولى دراسة فى فلسفة السياسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٠٠؛ أعمار أنبيه جمعة: **الأمم المتحدة بين الهيمنة ومبررات الإصلاح**، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، العدد ١، ٢٠١٧ ، ص ١٣).

(٢) محمد يوسف الحافى: **مرجع سابق**، ص٩٩-١٠٠.

(٣) يوسي إم هانيماكى: **الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة : محمد فتحى خضر، مؤسسة هنداوى القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٩.

لذلك عملت الدول المنتصرة على إنشاء منظمة دولية عالمية جديدة ترعى السلم والأمن الدوليين[٤].

كانت هذه المنظمة الجديدة وهي الأمم المتحدة، والتي ظهر اصطلاحها أول مرة للإشارة إلي الدول التي استجابت إلي المبادئ الواردة في ميثاق الأطلنطي الصادر سنة ١٩٤١م، حيث أعلنت الدول التي أطلقت على نفسها " الأمم المتحدة" التزامها بما جاء في المادة الثامنة من ميثاق الأطلنطي، والتي تنص علي تخلي دول العالم عن استعمال القوة، وضرورة نزع السلاح حتي يتم إرساء نظام للأمن الجماعي، وعزمها على بذل الجهد بعد انتهاء الحرب لإيجاد نظام للأمن الجماعي من شأنه أن يقضي على العدوان، وكذلك أعلنت عن عزمها تشجيع التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن اصطلاح الأمم المتحدة استعمل بعد ذلك للإشارة إلى التنظيم الدولي الجديد الذي اتفق على إنشائه بعد انتهاء الحرب[٥]، ويعود أول إعلان للأمم المتحدة إلى الأول من يناير عام ١٩٤٢م حين تعهد مندوبو ست وعشرين دولة بمواصلة حكوماتهم للقتال معا حتى هزيمة قوات المحور وإرساء السلام العادل[٦]، ثم جاء في الإعلان الصادر في أكتوبر ١٩٤٢م عن المؤتمر الرباعي المنعقد في موسكو بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإنجلترا والصين على ضرورة إنشاء تنظيم دولي عام في أسرع وقت يكون هدفه الحفاظ على الأمن والسلم الدولي، وتكون العضوية فيه مفتوحة أمام كافة الدول المحبة للسلام كبيرها وصغيرها، وتقوم العضوية فيه على أساس المساواة في السيادة بين

(٤) سميرة ناصري: **تأثير نفوذ القوى الكبري على صنع القرار الدولي داخل هيئة الأمم المتحدة**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٣، ٢٠١٦، ص٥٣٢.

(٥) محمد السعيد الدقاق: **التنظيم الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، د.ت، ص١٩٩-٢٠٠.

(٦) يوسي إم هانيماكى: **مرجع سابق**، ص١٩؛ الشيخ عمى ولد الشيخ صيار: **إصلاح الأمم المتحدة بين لغز الفيتو وهشاشة الرأي العام الدولي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة أنواكشوط العصرية، ٢٠١٩، ص ٢١.

جميع الدول الأعضاء[٧]، وكان هذا الإعلان يشكل أول وثيقة رسمية تتضمن التزام الدول الأربع الكبرى المتحالفة بالعمل على إنشاء منظمة دولية بديلة لعصبة الأمم[٨].

ومنذ ذلك الوقت عقدت المؤتمرات الدبلوماسية في أوقات وأماكن مختلفة طوال فترة الحرب للتشاور حول المنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها، ومن أهم هذه المؤتمرات مشاورات ومقترحات دامبرتون أوكسDumbarton Oaks [٩]، ومؤتمر يالطا[١٠]، ومؤتمر سان فرانسيسكو وهو المؤتمر الذي انعقد بحضور ٥٠ دولة، وظل منعقدا من ٢٥ إبريل إلى ٢٥ يونيو ١٩٤٥م حين أقر بالإجماع ميثاق الأمم المتحدة[١١]، وفي اليوم التالي أي في ٢٦ يونيو ١٩٤٥م وقعت الدول الخمسون الأعضاء المؤسسون على ميثاق الأمم المتحدة، وتم التصديق عليه في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م ودخل الميثاق منذ هذا التاريخ في دور التنفيذ[١٢].

---

(٧) محمد السعيد الدقاق: **مرجع سابق**، ص٢٠٠.

(٨) حسن نافعة: **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولى منذ عام ١٩٤٥**، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، الكويت، ١٩٩٥، ص ٦٦.

(٩) في أغسطس ١٩٤٤م التقت وفود من الصين والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في دامبرتون أوكس وهي ضيعة خاصة بواشنطن العاصمة لوضع برنامج العمل الأساسي للمنظمة الجديدة، وفي أكتوبر من العام نفسه باتت مسودة ميثاق الأمم المتحدة جاهزة، وفي هذه المشاورات وضع أساس التنظيم الدولي الجديد وصياغة الأهداف المراد تحقيقها من إنشاء التنظيم، وإرساء الشكل شبه النهائي للهيكل التنظيمي له. (انظر: حسن نافعة: **مرجع سابق**، ص ٦٧-٦٨، محمد السعيد الدقاق: **مرجع سابق**، ص٢٠٠؛ يوسي إم هانيماكى: **مرجع سابق**، ص٢٠).

(١٠) في الفترة من ٣ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥م اجتمع في يالطا بالاتحاد السوفيتي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء المملكة المتحدة، ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، وأصدروا قرارات عدة أهمها: عزمهم إنشاء هيئة دولية عامة للمحافظة على السلم والأمن ومنع الحروب، وكذلك قرروا دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للاجتماع بسان فرنسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٥ إبريل ١٩٤٥م لوضع ميثاق الهيئة. (انظر: زكى هاشم: **الأمم المتحدة**، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٢، ص٦-٧).

(١١) زكي هاشم: **مرجع سابق**، ص٩.

(١٢) عبدالملك عودة: **الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا** ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥.

وطبقا للميثاق تألفت الأمم المتحدة من عدة هيئات ولجان تشكل الهيكل الرئيس للأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي(١٣)، وبمرور الوقت تطورت الأمم المتحدة إلى منظمة دولية ضخمة جدا متعددة الأذرع والاختصاصات فهناك اختصاصاتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية (١٤).

وعلى مدار تاريخها الطويل شهدت الأمم المتحدة نجاحات وإخفاقات، وأهم هذه النجاحات كانت منذ بداية تكوينها حيث حققت إنجازات في المجال الإنساني منها: منح الشعوب حق تقرير مصيرها، وساهمت في إنهاء الاستعمار في أكثر من ٦٠ دولة، وساهمت في الحفاظ على السلم في عالم متخم بالأسلحة والأزمات المعقدة، ووضعت العشرات من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفل والمرأة، وعملت على القضاء على التمييز العنصري، والإبادة الجماعية، وحماية حقوق الأقليات، ومكافحة الفقر والمخدرات، ومساعدة اللاجئين، والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، ومكافحة الإرهاب، وتنظيم التجارة الدولية، ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب، لذلك فهي قد حققت عديد من النجاحات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإغاثية، إلا أنها فشلت في معالجة بعض القضايا الدولية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين خاصة القضية الفلسطينية(١٥).

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول أن فشل تجربة عصبة الأمم لم تثن الدول الكبرى علي إعادة التجربة مرة أخرى، والعمل على إيجاد منظمة جديدة تتلافى عيوب المنظمة السابقة، فكان ميلاد منظمة الأمم المتحدة التي ساهمت بدورًا كبيرًا في الحياة الدولية على كافة الأصعدة.

---

(13)Tom Barry: **The Next Fifty Years : The United Nations And The United States**, Resource Center Press, Albuquerque, New Mexico ,1996, p.10.

(١٤) محمد الجندي: **الأمم المتحدة نشأة وأفاقا** ، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة، س٣٧ ، العدد ٤٢٣، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٤.

(١٥) محمد السيد حسن داوود: **الجهود الدولية المعاصرة لإصلاح الأمم المتحدة** ، مجلة الجامعة الاسلامية، رابطة الجامعات الاسلامية، العدد ٤١، ٢٠٠٧، ص ٥٠؛ سميرة ناصري: **مرجع سابق**، ص٥٣١-٥٣٢.

نظام تمويل منظمة الأمم المتحدة وحصة والولايات المتحدة فيه

تتعدد مصادر تمويل منظمة الأمم المتحدة، فداخل المنظمة توجد ثلاثة نظم مختلفة للتمويل: **الأول** لتمويل الميزانية العادية ويتم ذلك عن طريق مساهمات إلزامية على شكل حصص تتراوح قيمتها بين دولة وأخرى(١٦)، وطبقا لجدول الاشتراكات المقررة لعام ١٩٨٦ نجد أن أعلى مساهمة كانت بنسبة ٢٥% وكانت بإسم الولايات المتحدة الأمريكية، يليها اليابان والاتحاد السوفيتي وألمانيا وعشرة دول أخري بنسب أعلى من ١% (١٧)، وباقى الدول جميعا أقل من ١% ، وأقل نسبة مساهمة عمومًا هي ٠١, % وتنطبق هذه النسبة على ٧٨ دولة من إجمالي ١٥٩ دولة عضوة بالأمم المتحدة عام ١٩٨٦(١٨)، **والثاني** لتمويل نفقات قوات حفظ السلام، ويتم ذلك عن طريق مساهمات إلزامية أيضا ولكن على شكل حصص تختلف عن الحصص التي تحدد على أساسها مساهمات الدول في الميزانية العادية، **والثالث** لتمويل خطط وبرامج التنمية والمساعدات الإنسانية، ويتم ذلك عن طريق مساهمات طوعية(١٩)، ومنظمة الأمم المتحدة ليس لها أن تفرض ضرائب، أو تحصل الرسوم، أو تتقاضى أتاوي لاستحالة ذلك ماديا وقانونيا، فالمنظمة ليس لها من الرعايا من يخضع لضرائبها ذلك لأن المنظمة من قبيل الهيئات المصلحية التي نلقاها في نطاق القانون الداخلي(٢٠).

---

(١٦) حسن نافعة : **مرجع سابق** ، ص ٤١٨.

(١٧) كانت أعلى مساهمة بعد الولايات المتحدة لليابان بنسبة ١٠.٨٤، يليها في الترتيب كل من الاتحاد السوفيتى ١٠.٢٠، ألمانيا بشقيها ٩.٥٩، فرنسا ٦.٣٧، بريطانيا ٤.٨٦، إيطاليا ٣.٧٩، كندا ٣.٠٦، إسبانيا ٢.٠٣، استراليا وبلجيكا والبرازيل وهولندا والسويد بنسب تبلغ تقريبا ١.٥ لكل منهم، وهذا يدل على مدى ضخامة نسبة الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما قورنت بنسب ما يليها من أعضاء. لذلك ستركز الدراسة على تأثير نسبة الولايات المتحدة دون غيرها من الدول. (انظر: الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الأربعون، **الأزمة المالية للأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، A/40/1102، ١٩٨٦/٤/١٢، ص ٢٢-٣٠.
United Nations: Secretariat, **Status of contributions as at 31 December1986,** ST/ADM/SER.B/288, 16/1/1987.p.4-8.)

(18)United Nations: Secretariat**,** ST/ADM/SER.B/288, **op.cit**.p.4-8

(١٩) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٤١٨.

(٢٠) محمد فؤاد إبراهيم: **ميزانية هيئة الأمم المتحدة**، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مج ١٠، ١٩٥٤، ص٧٨.

وعلى هذا الأساس نجد أن الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء تعد المصدر الرئيس للأموال في إطار الميزانية العادية، وهذه الاشتراكات يتم إعدادها وفقًا لجدول تعتمده الجمعية العامة بناء على توصية لجنة الاشتراكات التابعة لها[٢١]، حيث يتم احتساب المبلغ الذي يجب أن تدفعه كل دولة على أساس أربعة معايير هي: **أولا** على أساس إجمالي دخلها القومي بالنسبة إلى دخل الدول الأخرى، **ثانيا** نصيب الفرد من الدخل القومي، **ثالثا** مدى قدرتها على الحصول على العملات التي تدفع بها حصتها للتنظيم، **رابعا** مدى تعرضها للأزمات الاقتصادية وقدرتها على مجابهتها[٢٢]، وتظل كل دولة محملة بذلك الالتزام طالما ظلت محتفظة بعضويتها، بل إنه حتى في الأحوال التي تفقد فيها العضوية لسبب أو لأخر فإنها تظل متحملة بما يخصها من ميزانية المنظمة عن الفترة السابقة على انقطاع صلتها بالمنظمة[٢٣]، والدولة التي تمتنع عن تسديد حصتها تخضع للعقوبات الواردة في المادة ١٩ من الميثاق، والتي تنص على أنه لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها، وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها[٢٤].

وهذه المساهمات الإلزامية توفر لكيانات الأمم المتحدة مصدر دخل منتظم لدفع تكاليف الموظفين وتنفيذ البرامج الأساسية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية

([21])Edmund Jan Osmanczyk: **The Encyclopedia Of The United Nations And International Relations,** Taylor and Francis, New York,1990,p.116.

([22])Robert F. Meagher: **United States Financing Of The United Nations**, In: Toby Trister Gati: **The Us, The Un, And The Management Of Global Change**, New York University Press , New York and London, 1993 ,p.115.

([٢٣]) محمد السعيد الدقاق: **مرجع سابق**، ص١٨٨.

([٢٤]) الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية** ، منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص ١٦.

العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية، والبعثات السياسية الخاصة، وكيانات حقوق الانسان[٢٥]، أما المساهمات الطوعية فيقدمها الأعضاء كمساعدة منهم للأمم المتحدة حيث يعتمد الكثير من الهياكل الداخلية لمنظمة الأمم المتحدة بشكل أساسي على هذه المساهمات بجوار نصيبها من الميزانية العادية للمنظمة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسف، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وصندوق النقد الدولي، وبرامج البنك الدولي، ومكافحة المخدرات، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، وهذه المساهمات الطوعية قد تقدم في شكل نقود أم خدمات أم معدات أم سلع غذائية[٢٦].

أما طريقة إعداد الميزانية واعتمادها فتتم الموافقة على الميزانية العادية للأمم المتحدة من قبل الجمعية العامة لفترة سنتين أو أكثر[٢٧]، أي أن الجمعية العامة تقدر الدخل وتحدّد حدود الإنفاق لمدة عامين، وهناك أيضا خطة متوسطة الأجل مدتها ست سنوات توفر إطار السياسة العامة للميزانية العادية، ويقترح الأمين العام للأمم المتحدة الميزانية بعد فحص طلبات الإدارات الفردية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ثم تستعرض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ) وهى لجنة دائمة تابعة للجمعية العامة وتتألف من ١٦ خبيرًا، ولجنة البرنامج والتنسيق (CPC) وهى لجنة مكونة من ٢١ دولة تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع الميزانية. ويشارك ممثلو الولايات المتحدة في كلتا اللجنتين. ثم تستعرض اللجنة الخامسة

([25])Luisa Blanchfield: **United Nations Issues: U.S. Funding to the U.N. System**, Congressional Research Service Informing the legislative debate since 1914, 20 January, 2023**,** p.1.

([26])Patrick L. Neel: **op.cit**,p.24.

ريم عبدالمجيد : **الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة تمويل الأمم المتحدة**، مجلة أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد٥٠، ديسمبر ٢٠١٩، ص٣٢.

([٢٧]) حتى عام ١٩٧٤ كان يتم إعداد ميزانية الأمم المتحدة سنويًا، ومنذ ذلك الحين تم إعداد ميزانية لفترة سنتين وأربع سنوات وست سنوات من "الخطط المتوسطة الأجل"، وكان الهدف تزويد الدول الأعضاء بصورة شاملة عن دوافع برامج نشاط المنظمة ونطاقها وأهدافها والموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف .(انظر:

Patrick L. Neel: **op.cit**,p.24.)

(شؤون الإدارة والميزانية) التابعة للجمعية العامة مشروع الميزانية، وأخيرا الجمعية العامة نفسها[٢٨]، وطبقا للمادة ١٨ فقرة ٢ من الميثاق فإن قرارات الجمعية العامة تصدر في المسائل الخاصة بالميزانية بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت[٢٩]، ولكن منذ عام ١٩٨٨م تمت الموافقة على الميزانية العادية للأمم المتحدة بتوافق الآراء، أي بدون تصويت معارضة من قبل أي دولة عضو في الأمم المتحدة[٣٠].

وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنصيبها في ميزانية المنظمة، فيخصص الكونجرس عموما تمويل نظام الأمم المتحدة من خلال حسابات وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في قوانين الاعتمادات السنوية لتلك الوزارة[٣١]، ولمساهمة الولايات المتحدة أهمية كبيرة داخل هذه المنظمة، فهي أكبر مساهم في ميزانيتها حيث بلغت حجم مساهمتها عام ١٩٨٥م نسبة ٢٥% من ميزانيتها[٣٢].

ولكن نسبة الـــ٢٥% هذه لم تكن هي النسبة المقررة على الولايات المتحدة عند إنشاء المنظمة، فلقد مرت نسبتها بتخفيضات كبيرة إلى أن وصلت لهذه النسبة، فكثيرا ما كانت نسبتها موضع نقاش داخل أروقة الأمم المتحدة بينها وبين أعضاء المنظمة، فعلى مر السنين أدى دخول الأعضاء الجدد والتحسن في اقتصاديات عديد من الدول إلى انخفاض مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية[٣٣]، فضلا عن طلب الأخيرة نفسها في كثير من

([28])U.N. **Regular Budget Funding: Issues for Congress**: CRS Report for Congress, Congressional Research Service: The Library of Congress, May 15, 1995**,** p.3؛ Edmund Jan Osmanczyk: **op.cit**,p.115.

([٢٩]) الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، **مصدر سابق،** ص ١٥.

([30])U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **op.cit,** p.3

([31])Luisa Blanchfield: **op.cit,** p.1؛ U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **op.cit**,p.2.

([32])Robert F. Meagher: **op.cit**,p.102.

([33])Robert F. Meagher**: op.cit**,p.102.

الأحيان خفض حصتها[٣٤]، ومطالبة عديد من الدول الأخرى بذلك حتى لا تظل موارد التنظيم تحت تهديد الضغوط الاقتصادية التي تمارسها دولة أو أخرى[٣٥].

ومن خلال الجدول التالي يمكن تتبع نسبة اشتراكات الولايات المتحدة داخل منظمة الأمم المتحدة[٣٦].

السنة	النسبة المئوية الاشتراكات
١٩٤٦-١٩٤٩	٣٩.٨٩
١٩٥٠	٣٩.٧٩
١٩٥١	٣٨.٩٢
١٩٥٢	٣٦.٩٠
١٩٥٣	٣٥.١٢
١٩٥٤-١٩٥٧	٣٣.٣٣
١٩٥٨-١٩٦١	٣٢.٥١
١٩٦٢-١٩٦٤	٣٢.٠٢
١٩٦٥-١٩٦٧	٣١.٩١
١٩٦٨-١٩٧٠	٣١.٥٧
١٩٧١-١٩٧٢	٣١.٥٢
١٩٧٣-١٩٩٩	٢٥
٢٠٠٠-حتى الان	٢٢

(34)Patrick L. Neel: **op.cit**,p.44.

(٣٥) محمد السعيد الدقاق: **مرجع سابق**، ص١٩٠.

(٣٦) الأمم المتحدة ، **القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والعشرين ١٩ سبتمبر -١٩ ديسمبر ١٩٧٢**، القرار ٢٩٦١ الدورة ٢٧ ، جدول الاشتراكات في نفقات الأمم المتحدة، A/8592، ص ٢٦٤-٢٦٨؛ قرارات اتخذتها الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة الخامسة ، جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، A/RES/55/5[E]، ٢٢ يناير ٢٠٠٠، ص١-١٩. UN. Secretary-General, **United Nations Scales of Assessments for the Years 1946-1970 : report of the Secretary-General,** A/CN.2/R.277, 20 /4/ 1970,p. 5.

من خلال الجدول السابق نجد أن نسبة الولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بمراحل كثيرة؛ ففي أول تقييم للجنة الاشتراكات عام ١٩٤٥م حددت اللجنة حصة الولايات المتحدة لعام ١٩٤٦ بأن تكون تقريبا نصف ميزانية المنظمة وبالتحديد ٤٩.٨٩% لكن التقييم المقترح أثار الجدل واعتراضات وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشدة لسببين: **الأول** أن النسبة المقررة لا تعكس بدقة قدرتها على الدفع حتى لو كانت الأرقام دقيقة، **والثاني** أنه لن يكون من الحكمة جعل المنظمة معتمدة إلى هذا الحد على المساهمة المالية لعضو واحد، واقترح وفد الولايات المتحدة أنه لا ينبغي تقييم أي دولة بأكثر من ثلث إجمالي الميزانية، ولكن مع ذلك وافقت الولايات المتحدة على تقدير مؤقت بنسبة ٣٩.٨٩% لعام ١٩٤٦م، وخلال السنوات التالية نجحت الولايات المتحدة تدريجيا في خفض تقييمها[٣٧]، فنجد أن أول تخفيض كبير إلى حد ما في نسبتها كان عام ١٩٥٢ حين أصبحت نسبتها هي ٣٦.٩٠ %، وفي عام ١٩٥٣م أصبحت نسبتها ٣٥.١٢% ثم ٣٣.٣٣%، ويرجع السبب في ذلك إلى قرار الجمعية العامة في عام ١٩٥٣م أنه لا يجوز ابتداء من أول يناير ١٩٥٤م أن يتجاوز نصيب أي دولة في موارد المنظمة الثلث، وعلى هذا الأساس أصبح تقييم الولايات المتحدة هو ٣٣.٣٣%[٣٨]، واستمرت هذه النسبة حتى عام ١٩٥٨م حين تم تخفيضها إلى نسبة ٣٢.٥١%، وتم تخفيضها مرة أخرى عام ١٩٦٥م إلي ٣١.٩١%، وظلت إلى هذا الحد تقريبا إلى أن قررت الجمعية العامة في دورتها لعام ١٩٧٢م ألا تتجاوز نسبة أي دولة من الدول ٢٥% ابتداء من عام ١٩٧٣م[٣٩].

ولكن على الرغم من هذه التخفيضات المتتالية ظلت الولايات المتحدة هي أكبر مساهم حتى الآن في ميزانية المنظمة.وظلت نسبة ٢٥% نسبة كبيرة من شأنها أن تعرقل عمل المنظمة إذا ما تم حجب هذه النسبة لأى سبب من الأسباب، لذلك على الرغم من كل

---

(37) John George Stoessinger: **Financing the United Nations system**, Brookings Institution, Washington, 1964,p.82. Robert F. Meagher: **Op.Cit**,p.115

(٣٨) محمد فؤاد إبراهيم: **مرجع سابق**، ص١١٤.

(٣٩) الأمم المتحدة : A/8592، **مصدر سابق**،ص ٢٦٤-٢٦٨.

التخفيضات السابقة في نسبتها فقد ظلت لها السيطرة المالية على المنظمة، وأصبح في إمكانها عرقلتها متى شاءت.

الأزمة المالية عام ١٩٨٦ وأسبابها

على مدار تاريخها الطويل تعرضت الأمم المتحدة لعدة أزمات مالية[٤٠] إلا أنها نجحت إلي حد كبير في التغلب عليها، مع العلم أن تلك الأزمات لم تكن من العراقيل القوية التي

(٤٠) كانت بداية أزمات منظمة الأمم المتحدة المالية عام ١٩٥٦م عندما بدأ يظهر ولأول مرة التقصير في سداد الأنصبة المقررة لتغطية تكاليف الأنشطة التي أقرتها الجمعية العامة، وذلك عندما قامت الجمعية العامة لأول مرة بفرض أنصبة على الدول الأعضاء لتغطية جزء من تكاليف قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في السويس، وكانت الأزمة الثانية في عام ١٩٦٠ عندما تقاعست الدول الأعضاء عن سداد الأنصبة المقررة من الجمعية العامة لتمويل تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو، وكان على رأس هذه الدول التي رفضت دفع أنصبتها كلا من الاتحاد السوفيتي وفرنسا وذلك لعدة أسباب من وجهة نظرهم: **أولها** أن عمليات حفظ السلام نفسها كانت غير قانونية بموجب الميثاق، وأنه لا يمكن إلا لمجلس الأمن فقط أن يأذن بقوات حفظ السلام، وأن الجمعية العامة التي تعمل بموجب قرار الاتحاد من أجل السلام هي التي فعلت ذلك في أزمات السويس والكونغو وليس مجلس الأمن، وكان هدفهم من دفع القرار لمجلس الأمن هو الاعتراض عليه ووقفه بالفيتو، **وثانيها** أن تكاليف قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الكونغو تمول من حسابات منفصلة مما يميزها عن الميزانية العادية، ومع ذلك تم التعامل مع هذه التكاليف على أنها نفقات للأمم المتحدة ضمن نطاق ومقاصد المادة ١٧ من الميثاق من قبل كل من الأمين العام والجمعية العامة، **وثالثها** تفضيلهم للمعونات الاقتصادية التي تقدم من خلال الترتيبات الثنائية، أي بينها وبين الدول الصغرى على التي تتم من خلال الأمم المتحدة، فالترتيبات الثنائية تبعد السوفيت عن الضغوط الدولية التي يمكن أن يتعرضوا لها في ظل الترتيب الدولي الجماعي من جهة، ومراقبة أوجه استخدام المعونة المقدمة من الدول الغربية، وإبداء الرأي فيها من جهة أخرى، **ورابعها** أنه كان من رأيهم ببساطة لماذا يجب علينا دعم الأنشطة التي لا نحبذها. وبالرغم من خطورة تلك الأزمة إلا أنها لم تسفر عن تقليص النفقات أو إعادة التنظيم، ولا إلى إعادة تفكير جاد في عمليات الإدارة والميزانية في المنظمة، ويرجع السبب في ذلك إلي تمكن المنظمة في ذلك الوقت من تخطى تلك الأزمة بفضل المساعدة المالية القوية التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة قد أسهمت في عام ١٩٦١ بما يقرب من نصف نفقات المنظمة؛ فقد كانت الحكومة الأمريكية أنداك تري أن التخلي عن الأمم المتحدة في تلك الأزمة سوف يؤدي إلى انهيارها وهو ما سيخدم الأغراض السوفيتية، لذلك فإنه من الضروري تقوية الأمم المتحدة.(انظر: الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق**، ص ١٦؛ كارل دويتش: **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة: شعبان محمد محود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣،ص٢٣٩؛ وليد سليم عبد الحي: **توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، مج١٤، ع٢، ١٩٨٦، ص ١٩؛

Tapio Kanninen: **Organizational Retrenchment And Reorganization: The Case Of The United Nations Response To The Financial Crisis Of The Mid-1980's**, The City University of New York, 1990.p.45. Robert W Gregg: **About face? : the United States and the United Nations**, Lynne Rienner Publishers, Inc , usan 1993 ,p.62-63. Alexander, uhl: **The US and the UN, partners for peace**, Washington, Public Affairs Institute, 1962,p.57)

من شأنها أن تؤثر علي عمل المنظمة أو أن تجبرها على اتخاذ خطوات تحد من أداء مهامها، ولكن على الرغم من قدرة المنظمة على تجاوز أزمة الستينات تلك إلا أنها أسفرت عن مجموعة من النتائج أهمها :

١- أدى إحجام الجمعية العامة عن استحضار أحكام المادة ١٩ من الميثاق[٤١] إلي ترك انطباعًا دائمًا في واشنطن أن الولايات المتحدة ستستخدم في المستقبل سلاح الفيتو المالي[٤٢]، إذا بدا ذلك مناسبا لها، وهو ما أعلنه مندوبها في المنظمة عام ١٩٦٥م بقوله "إذا كان هناك أي عضو من الأمم المتحدة استثناء لمبدأ المسؤولية المالية الجماعية، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بنفس الخيار إذا كان هناك أسباب قوية ومقنعة للقيام بذلك"[٤٣].

٢- منذ مطلع الستينات أصبح حجب المدفوعات وتأخيرها من قبل الدول الأعضاء سمة مميزة للشؤون المالية في الأمم المتحدة، وأصبح عدد الدول التي تدفع كامل حصتها في الانخفاض عامًا بعد آخر، وتبعا لذلك كان يزداد العجز عامًا بعد آخر[٤٤]، فنجد عجز الميزانية فى عام ١٩٦٥م حوالى ٥.٧ مليون دولار، وفى عام ١٩٧٢م حوالى ٥٤ مليون دولار، وفى عام ١٩٧٦ حوالى ٦٦.٨ مليون دولار، ثم قفز بشكل ملحوظ فى عام ١٩٨١ ليصبح حوالى ٩٥.٦ مليون دولار، وأخيرا تضخم هذا العجز حتي وصل فى ديسمبر ١٩٨٥ حوالى ١١٦.٣ مليون دولار[٤٥].

---

(٤١) خلال أزمة الستينات حاولت الولايات المتحدة لمدة من الزمن الحصول على موافقة الجمعية العامة على إيقاف حق التصويت بالنسبة لتلك الدول التي لم تدفع نصبتها في تلك العمليات كما لو كانت هذه الدول لم تدفع أنصبتها المعتادة في ميزانية المنظمة، ولكن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تردد في قبول هذا التفسير الجديد للميثاق (انظر: كارل دويتش: **مرجع سابق**، ص ٢٣٩)

(42)Patrick L. Neel: **op.cit**,p.32

(43)Tapio Kanninen: **op.cit**,p.45. Robert W. Gregg: **op.cit**,p. 63.

(44)U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **op.cit,** p.6.

(٤٥) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق** ، ص ٢١.

وفي أواخر عام ١٩٨٥م تنبهت الجمعية العامة وبصفة خاصة الأمين العام[٤٦] إلى الأخطار المالية التي ستواجه المنظمة في عام ١٩٨٦م، فقال الأمين العام في بيانه الختامي في الدورة الأربعين في ١٨ ديسمبر ١٩٨٥ "إن السلامة المالية للمنظمة معرضة للخطر وعدم الاستقرار، وأن عدم الاستقرار المالي هذا سوف يتحدى تلاحمها السياسي وقدرتها على تنفيذ البرامج التي تتفق عليها الدول الأعضاء"، ودعا إلى اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد في خفض النفقات، ونبه إلى خطورة التشريعات التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المساهمة الرئيسة في الميزانية واصفاً هذه التشريعات بأنها على أقصى درجة من الخطورة، وهي التشريعات التي تنص على أنها لن تساهم بنصيبها كاملًا في الأمم المتحدة والوكالات الأخرى التابعة للمنظمة ما لم يتبع أسلوب التصويت المرجح على كافة المسائل المتعلقة بالميزانية، وأنه من المزمع تنفيذ هذه القرارات ابتداء من عام ١٩٨٦م، وأن المبالغ التي سوف تحتجزها الولايات المتحدة الأمريكية ستشكل ضغطًا شديدًا على السلامة المالية للمنظمة، وعلى قواتها السياسية، وأنه يجب أن تكون المنظمة قوية ماليًا إذا ما أريد لها أن تسهم بدورها في حل المشكلات الدولية، وأنه هناك علاقة مباشرة وحاسمة بين السلامة المالية للأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها[٤٧].

وبالفعل قد تحقق توقعات الأمين العام، وواجهت المنظمة بدءً من عام ١٩٨٦م أزمة مالية طاحنة، وواجهت بالفعل مشكلة عجز في التدفق النقدي نتيجة لعمليات حجب الأموال الأمريكية[٤٨]، وبلغت الأزمة من الحدة والقسوة إلى الحد الذي جعل الأمين العام يصفها

([٤٦]) عاصر هذه الأزمة المالية للأمم المتحدة اثنين من أمنائها العامين، الأول من بيرو وهو خافيير بيريز دي كوييار Javier Pérez de Cuéllar والذي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة من ١ يناير ١٩٨٢ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩١، ووقع الشق الأكبر من الأزمة خلال ولايته ، والثاني هو المصري بطرس بطرس غالى والذي شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة من ١ يناير ١٩٩٢ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦. (انظر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الانترنت، ٢٠٢٣/٨/٤ **www.un.org.com**)

([٤٧]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الأربعون، **محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين بعد المائة**، A/40/P.V.122، ١٩٨٥/١٢/١٨، ص ٢٦-٣١.

([48])Robert W. Gregg: **op.cit**,p. 72-73.

بأكثر من وصف، فنجده يصف الوضع المالي للمنظمة في خطاب له للموظفين في منتصف يناير ١٩٨٦م بالوضع المالي الخطير[٤٩]، وفي تقريره عن الأزمة المالية في إبريل ١٩٨٦م قال الأمين العام "إن مشكلات المنظمة المالية تبلغ من العظم درجة تجعل لها آثارا بالغة على قدرتها في الاستمرار وعلى فاعليتها حاضرًا ومستقبلًا، وأن عدم كفاية الأموال تعد نذيرًا داهمًا بألا تتمكن المنظمة من الاطلاع ببرنامج العمل المسند إليها"، ووصفها في موقع آخر من نفس التقرير بأنها أخطر أزمة مالية في تاريخ الأمم المتحدة، وأنه من الصعب مجابهتها دون المساس على نحو بالغ بالفعالية الوظيفية للأمم المتحدة[٥٠]، ووصفها في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٦م بأنها أزمة حادة تهدد قدرتها على البقاء والاستمرار، وأنها أقسى أزمة مالية تواجهها الأمم المتحدة في تاريخها[٥١]، وأكد في تصريحات صحفية له أن هذه الأزمة المالية التي تتعرض لها المنظمة قد تؤدي إلى تفككها، وأنه لن يسمح بأن يكون مصير الأمم المتحدة كمصير عصبة الأمم[٥٢]، وإجمالًا فإنها كانت أزمة خانقة تمسك بتلابيب الأمم المتحدة، وتضعها على حافة الإفلاس والعجز أحيانا عن تدبير الموارد المالية اللازمة لدفع مرتبات موظفيها، وأنها وإن لم تكن أول أزمة مالية تواجهها المنظمة إلا أنها كانت أعمقها وأكثرها حدة[٥٣].

أما عن أسباب الأزمة كما حددها الأمين العام والجمعية العامة والهيئات الاستشارية بالأمم المتحدة، والمهتمين بتاريخها فهي كالتالي:

١- تصاعدت الأزمة المالية على مر السنوات وذلك في المقام الأول نتيجة لإمساك عدد من الدول الأعضاء عن سداد الأنصبة المقررة للميزانية العادية، وبنهاية عام ١٩٨٥م كانت

([49])UN: Secretariat To Members Of The Staff Secretary-General's Bulletin, **The Financial Situation Of The Organization**, ST/SGB/215 ,17/1/ 1986,p. 1.

([٥٠]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق**، ص ٢-١٤.

([٥١]) **المصدر نفسه**: الدورة الحادية الأربعون، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، A/41/1، ١٩٨٦، ص ١. جين. م. لايونز: **إصلاح الأمم المتحدة**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة اليونسكو، العدد ١٢٠، ١٩٨٩، ص ١٢٨.

([٥٢]) **الأهرام**: العدد ٣٦٢٦٧، ١٩٨٦/٣/١٦، ص٤.

([٥٣]) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٢٥٤-٢٥٥.

جميع الاحتياطيات قد استنفذت في مجابهة حالات العجز الناشئة عن الامتناع عن دفع هذه الأنصبة، والناشئة بدرجة أقل عن التأخر في سدادها، وقد زادت حدة تلك المشكلة الطويلة الأمد زيادة عظيمة بما ورد في نهاية عام١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦ من إشارات من صاحب أكبر نصيب من الأنصبة المقررة تفيد بأن نقصًا كبيرًا يقدر بما يتراوح ما بين ٩٠,٥ إلي١٠٢.٥ مليون من الدولارات سيحدث في سداد أنصبته المقررة خلال سنتي١٩٨٥-١٩٨٦م[٥٤].

٢- أسباب سياسية ناشئة من تجاهل الالتزامات النابعة من الميثاق، وعن عدم وجود اتفاق فيما بين الدول الأعضاء على كيفية تمويل المنظمة واستخدامها، وعلى الأغراض التي تستخدم لتمويلها، والاختلافات حول عملية إعداد الميزانية، وتوزيع تكاليف المنظمة[٥٥]، لذلك فإن اختلاف الآراء بشأن برامج عمل المنظمة لم يضر بعملية وضع الميزانية فحسب، ولكنه نال أيضا من استعداد بعض الدول للاعتماد عليها كجهاز رئيس لإجراء تغيير إيجابي على الصعيدين الإقليمي والعالمي[٥٦]، وهو الرأي الذي أيدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن الأزمة ليست أزمة مالية في طبيعتها فحسب، بل إنها أيضا تشمل صعوبة سياسية أساسية كامنة[٥٧] .

٣-إن كفاءة الأمم المتحدة هيكليًا وإداريًا عامل مهم أيضا دون جدال في أزمتها المالية، فالمنظمة بالغة الضخامة ومعقدة بغير مقتضى، وباهظة التكاليف بصورة مفرطة إلى حد أصبح يتطلب بعض التخفيض المنظم على جميع مستوياتها[٥٨]، فنتيجة لنشوء مهام جديدة واستمرار المهام القديمة ظل جدول أعمال المنظمة ينمو نموًا متواصلًا، وقد أدى نمو هذا الجدول وزيادة تنوعه وتعقده إلى نمو مماثل في الأجهزة الحكومية الدولية، فقد أنشئت أجهزة ولجان وهيئات وفرق خبراء جديدة على مستويات مختلفة سعيًا إلى تحقيق أهداف

([٥٤]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102 ، **مصدر سابق**، ص ٢-٣.
([٥٥]) **المصدر نفسه**: ص ٢-١٤.
([٥٦]) المصدر نفسه: A/41/1، **مصدر سابق**،ص ٨.
([٥٧]) المصدر نفسه: الدورة الأربعون، **تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية**، A/40/1106، ١٩٨٦/٤/٢٢، ص١.
([٥٨]) المصدر نفسه: A/41/1،**مصدر سابق**، ص ٨-٩.

الميثاق، وخلال عملية النمو المؤسسي هذه لم يكن الاهتمام يولى دائما بقدر كاف لتلافي التداخل بين جـــداول الأعمال وازدواج الأعمال، وينطبق هذا على الأمم المتحدة ذاتها وعلى الهيئات المرتبطة بها، وكذلك على العلاقة بينها وبين الوكالات المتخصصة، فالأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ذاتها والمخصصة لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية لها هيكل غاية في التعقيد يعاني بوجه عام من الافتقار إلى الترابط ويجعل التنسيق مهمة عسيرة، وقد نجم عن زيادة الأنشطة والنمو المؤسسي زيادة كبيرة في عدد المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد سنويًا تحت رعاية الأمم المتحدة، بيد أن عدد المؤتمرات والاجتماعات وتواترها ومدد انعقادها قد وصلت الى مستوى يسبب صعوبات لجميع الدول الأعضاء، ولاسيما الدول الصغيرة ذات الموارد المحدودة من الموظفين من حيث المشاركة فيها مشاركة كاملة، وهناك مشكلة أخرى هي أن الموارد الكبيرة التي تخصص للمؤتمرات والاجتماعات لا تستعمل في أغلب الحالات على نحو يحقق الاستخدام المثمر لها بأقصى درجة، وحجم الوثائق سواء فيما يتعلق بالمؤتمرات والاجتماعات أو في المجال الأعم من ذلك قد ازداد زيادة كبيرة وتجاوز بدرجة كبيرة الحد الذي يمكن عنده للدول الأعضاء أن تدرسها وتستفيد منها بصورة بناءة، ونتيجة لذلك زاد عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية للمنظمة من ١٥٤٦ وظيفة عام ١٩٤٦ إلي ١١٤٣٣ وظيفة عام ١٩٨٦، منهم عدد مفرط من وكلاء الأمين العام، والأمناء العاملين المساعدين، وكل هذا جعل الهيكل الإداري للمنظمة أعقد مما ينبغي، ومتفكك، وذو قمة مثقلة بعدد من الموظفين الكبار بدون جدوي[٥٩]، وكثيرًا من إدارات المنظمة لم تكن في حاجة إلى كل هذا العدد الضخم من الموظفين الذين يعملون بها، فضلًا عن أن بعض أقسام إدارة معينة قد تقوم بأعمال مماثلة لقسم من أقسام إدارة أخرى، مما كان يقتضي تنسيق الأقسام وتوزيع الموظفين توزيعًا

(٥٩) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الحادية الأربعون، **تقرير فريق الخبراء الحكومى الدولى الرفيع المستوي لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة**، A/41/49، ١٩٨٦، ص ١-٢.

يتناسب مع أعمال كل إدارة[٦٠]، فالأمم المتحدة بوضعها القائم آنذاك لم تكن ترضي أحدا على الإطلاق، وكانت موضع انتقاد من كل الأطراف في المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، ومجموعة دول العالم الثالث[٦١].

وبتحليل الأسباب السابقة نجدها تنقسم لشقين: **الشق الأول** أسباب نشأت مع نشوء المنظمة أو ظهرت أثناء أدائها لمهامها على مدار السنوات حتى عام ١٩٨٥م، وتمكنت المنظمة من التعايش مع هذه الأسباب، وأن تتجاوز أثارها التي لم تكن من الخطورة أن تهدد مسيرتها، ومن هذه الأسباب امتناع عدد من الدول عن تسديد أنصبتها المقررة، أو التأخر في سداد أنصبتها المقررة، وتعقد الهيكل الإداري للمنظمة، والاختلافات السياسية بين مجموعة الدول داخلها، أما **الشق الثاني** فهو مستحدث منذ أواخر عام ١٩٨٥م أوائل ١٩٨٦م ويتمثل في القوانين الأمريكية التي تمنع مساهمتها الكاملة. ويمكن القول أن هذا هو السبب الرئيس والفعال في أزمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م، وهو ما يدفعنا إلى البحث وراء الأسباب الكامنة التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ مثل هذا الموقف.

يمكن القول أنه لأكثر من ٣٥ عامًا كانت سياسة الولايات المتحدة هي دعم الأمم المتحدة من خلال المشاركة في صنع السياسة المتعددة الأطراف، ومن خلال دعم وتعزيز النمو المؤسسي، والمساعدة في تمويل أنشطة الأمم المتحدة العامة والبرامج الخاصة[٦٢]، وخلال هذه الفترة عاملت الأمم المتحدة بشكل جيد، ويرجع ذلك إلى الالتزام الأمريكي ومساندتها القوية للمنظمة[٦٣]، ولكن مع مرور الوقت أصبح هناك إعراض من جانب الأمريكيين عن المنظمة الدولية التي لم تعد في رأيهم تسهم في تخفيف حدة التوترات الدولية، وإنما على

(٦٠) محمد فؤاد إبراهيم: **مرجع سابق**، ص١٠٩.

(٦١) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٢٥٤.

(62)Donald j. Puchala: **Us National Interested And The United Nation** In Toby Trister Gati: **The US, The Un, And The Management Of Global Change**, New York University Press , New York and London, 1993 ,p. 343.

(63)Richard E. Bissell: **Us Participation In The Un System**, In Toby Trister Gati: **The Us, The Un, And The Management Of Global Change**, New York University Press, New York and London, 1993 ,p. 86-87.

العكس أخذت تعمل على تصعيدها، كما أن مواقف المنظمة الدولية وسياساتها وخصوصًا المواقف والسياسات الاقتصادية أسهمت إلى حد كبير في تصعيد درجة هذا الخلاف، وساهم في هذا الإعراض الشعور بعدم الرضا عن المنظمة من الكونجرس الأمريكي بسبب فقدان الولايات المتحدة السيطرة على المنظمة [٦٤]، وتجمعت عدة أسباب على مدى عدة سنوات أدت لإعراض الأمريكيين عن الأمم المتحدة، وشعورهم بخيبة أمل تجاهها ومن أهم هذه الأسباب ما يلى:

- انتخاب الرئيس رونالد ريجان Ronald Reagan[٦٥] الذي عمل على تأكيد القومية والفردية على حساب الأممية والعمل الجماعي، فضلًا عن أن كثيرًا ممن عينوا في وزارة الخارجية في عهده لم يكن لديهم احترامًا كاملًا للأمم المتحدة، ومن أمثال هؤلاء ريتشارد ألين Richard Allen مستشار الأمن القومي فقد كان غير متعاطف مع الأمم المتحدة [٦٦]، وأبدى كبار المسئولين المعينين للتعامل مباشرة مع الأمم المتحدة تحفظات قوية حول قيمة المنظمة [٦٧]، فريجان ومعظم معاونيه كانوا من تيار المحافظين الجدد وهذا التيار تتأصل لديه ثقافة العداء للأمم المتحدة إلى أن أصبحت جزءًا لا يتجزأ من مكونات هذا التيار[٦٨]، وعمل هؤلاء المسئولون في إدارة ريجان على تقويض سمعة الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشتى الطرق، وليس أدل على ذلك من التقرير الذى أعدته وزارة الخارجية في بداية عهده حول ممارسات التصويت في الأمم المتحدة،

([٦٤]) هالة سعودى: **الولايات المتحدة والأمم المتحدة،** فى أحمد الرشيدي وأخرون: **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٨-٢٤

([٦٥]) **رونالد ريجان :** سياسي وممثل أمريكي راحل شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٩، وينتمى للحزب الجمهوري ،وقبل رئاسته كان حاكم ولاية كاليفورنيا بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٥. (انظر: عبدالوهاب الكيالى وأخرون: **موسوعة السياسة** ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص ٨٧٣).

([66])Gary B. Ostrower :**The United Nations And The United States**,Wayne Publishers. New York,1998,p. 172-173.

([67])Tapio Kanninen: **op.cit**,p.50-51.

([٦٨]) هيئة التحرير: **الأمم المتحدة أم الولايات المتحدة** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج٢٦، ع٣٠١، ٢٠٠٤، ص ٦.

والذى لم يكن القصد منه أن يكون مرجعا للدبلوماسيين الأمريكيين في المنظمة، وإنما قصد به أن يكون مقياس يمكن من خلاله قياس الدعم للمواقف الأمريكية بشأن القضايا الحاسمة، وسبيل لمعاقبة الدول التي تعد غير داعمة للمواقف الأمريكية من خلال تخفيض المساعدات الخارجية لها[٦٩].

- التصور الأمريكي بأن الأمم المتحدة تنفق مبالغ طائلة من المال، والقلق بشأن الزيادة السريعة في ميزانيتها[٧٠]، وكان الرأي الأمريكي أن نمو ميزانية المنظمة عامًا بعد آخر جاء ليعكس اهتمامات دول العالم الثالث، لذلك كانت النظرة الأمريكية للأمم المتحدة على أنها منظمة مسرفة، وكثيرًا ما كانت الولايات المتحدة تشكو من الهدر وعدم الكفاءة وسوء الإدارة فيها ، وكثرة اتخاذ قرارات بتنفيذ برامج جديدة بشكل متزايد دون الرجوع إلي الجدوى أو التكلفة[٧١]، وأن سوء الإدارة المالية وسياسات الموظفين المتراخية والإنفاق الباهظ فيها والهيئات التابعة لها كثيرًا ما أهدر مساهمات الولايات المتحدة المالية[٧٢].
- رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة على المنظمة والإبقاء عليها تحت سيطرتها[٧٣]، وفرض أجندتها التي تتوافق مع سياستها ومصالحها العالمية، لذلك عملت علي إصلاحها ولكن على طريقتها ووفق أجندة مصالحها الخاصة مستغلة سلاح التمويل والتهديد بقطعه إذا لم تصل إلى ما تريد[٧٤].
- شكوى الولايات المتحدة المتواصلة أن دول العالم الثالث تشكل أغلبية أعضاء المنظمة، وتصوت دائما ضدها[٧٥]، فعند تأسيسها كان عدد الأعضاء حوالي ٥٠ دولة، وكان التصويت وقتها متوقعًا ولصالح الأعضاء المؤسسين، ولكن بمرور الوقت وحصول عديد

([69])Robert W. Gregg: **op.cit**,p. 79.
([70])Robert F. Meagher: **op.cit**,p. 122.
([71])Robert W. Gregg: **op.cit**,p.50- 65.
([72])**U.N. Funding, Payment of Arrears and Linkage to Reform Legislation in the 105th Congress**, CRS Report for Congress, Congressional Research Service , The Library of Congress, 24/4/ 1998,p. 1.

([٧٣]) محمد يوسف الحافى: **مرجع سابق**، ص١٢٨.
([٧٤]) محمد السيد حسن داوود: **مرجع سابق**، ص ٧٥.
([٧٥]) **الأهرام**: العدد ٣٦٤٤٤، ١٩٨٦/٩/١٩، ص٥.

من الدول على الاستقلال وحصولها على عضوية المنظمة أصبح عدد الأعضاء في منتصف الثمانينيات حوالي ١٦٠ دولة، وأصبح توقع التصويت صعب وأصبح يصب في مصلحة الأغلبية الساحقة من الأعضاء الفقراء(٧٦)، وبعدما كانت الولايات المتحدة تقود الأغلبية داخل الجمعية العامة في الخمسينيات، وجدت نفسها في مواجهة مع بقية دول العالم في الجمعية العامة منذ حقبة الستينيات(٧٧)، ففي عام ١٩٦٤م اندمجت البلدان النامية في مجموعة أطلق عليها مجموعة الـ٧٧، وانتقلت قوة التصويت داخل المنظمة إلى هذه المجموعة، والتي كانت تضم آنذاك أفقر الفقراء، وعددًا محدودًا من الدول النامية الغنية نسبيًا، واعتقدت هذه الدول أنه يمكنها أن تغير العالم من خلال إصدار قرارات في الجمعية العامة، صحيح أنهم حصلوا على ما يقرب من ٨٠% من الأصوات، لكنهم كانوا يقدمون حوالي ١٠ % فقط من ميزانيات المنظمة والوكالات المتخصصة (٧٨)، ومعظم هذه الدول الفقيرة كانت غير ملتزمة تجاه الولايات المتحدة، الأمر الذي أصبح يشكل شعورًا بعدم الارتياح لدى الولايات المتحدة(٧٩)، فزيادة الأعضاء أدت لتغيير الموازين في الأمم المتحدة، واستطاعت هذه الدول السيطرة على جدول أعمال الجمعية العامة (٨٠)؛ فالدول الكبرى لا تستطيع أن تفرض وجهة نظرها في مشروع القرار الذي تقدم به لمجلس الأمن أو الجمعية العامة إذ تصطدم الدول الكبرى في مجلس الأمن بالفيتو الذي تستخدمه غالبًا دولة كبيرة منافسة لها، بينما تصطدم بإرادة الأغلبية المتمثلة في دول العالم الثالث في الجمعية العامة، ومن أمثلة ذلك فشلت الدول الكبرى في إنجاح مشاريعها الخاصة بتعريف العدوان خلال جدول استغرق حوالي سبع سنوات، وتم الأخذ بمقترحات دول العالم الثالث في دورة ديسمبر ١٩٧٤م، وفشلت المشروعات المقدمة من الدول الكبرى حول تعريف الإرهاب وهي المشروعات التي تلت الهجوم الفدائي الفلسطيني على البعثة الرياضية

(76)Robert F. Meagher: **op.cit** ,p.104-105.
(77)Patrick L. Neel: **op.cit,,** p.16.
(78)Robert F. Meagher: **op.cit**,p.109-110.

(٧٩) كارل دويتش: **مرجع سابق،** ص ٢٣٩.
(٨٠) هالة سعودى: **مرجع سابق،** ص ٢٢.

الإسرائيلية في ميونخ ١٩٧٢م[٨١]، بالإضافة لذلك فإن الولايات المتحدة تتعرض لانتقادات كبيرة في الجمعية العامة وفي المنتديات متعددة الأطراف الكبيرة الأخرى أثناء إلقاء تلك الدول لخطبها، وأصبحت هذه الدول النامية تستخدم المنظمة لشجب السياسات والتشكيك في القيم ورفض الأيديولوجيات وإهانة حكومات الغرب[٨٢]، فضلًا عن ذلك فإنه في ظل نظام موازنة به كل هذا العدد من الدول تجد الولايات المتحدة أن قدرتها على تتبع الأنشطة المالية للأمم المتحدة ومراقبتها وتقييمها محدودة للغاية وعشوائية في أغلب الأحوال [٨٣]، وأن موقعها القيادي في المنظمة أصبح يتأكل بشكل مطرد[٨٤].

- ساهم هذا العدد الكبير من الدول النامية في إحداث نوع من الخلاف بين الولايات المتحدة ومعظم هذه الدول حول رؤية ماهية أدوار المنظمة الدولية وطبيعة نشاطاتها، فالولايات المتحدة ترى المنظمة الدولية أنها مجرد جهاز يعني في الأصل بعملية حفظ السلم وضمان الأمن في العالم، وهي بذلك لا تحبذ إدخال الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسة في القضايا الاقتصادية، على اعتبار أن المجال الطبيعي لتلك القضايا هو الوكالات الفنية المتخصصة، وتمسكت بشدة بمقولة أن الطبيعة السياسية للجمعية العامة لا تؤهلها للقيام بدور فعال اقتصاديًا، وهو الأمر الذي كانت تحبذه أغلبية دول العالم الثالث نظرا إلى وزنها الكبير في هذا الجهاز الرئيس من أجهزة المنظمة[٨٥]، وأخذت تضغط أغلبية الدول الفقيرة مستغلة كثرتها العددية من أجل تغييرات سياسية واقتصادية عالمية تبدو معادية لمصالح الولايات المتحدة[٨٦]، وتضغط من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي عن طريق الحصول علي

([٨١]) وليد سليم عبدالحي: **مرجع سابق**، ص ٢١-٢٢.

([82])Tapio Kanninen: **op.cit,** p.49. Donald j. Puchala: **op.cit** ,p. 343.

([83])U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **op.cit**,p1.

([84])Richard E. Bissell: **op.cit** ,p. 97-98.

([٨٥]) هالة سعودى: **مرجع سابق** ، ص ١٨.

([86])Donald j. Puchala: **op.cit**,p. 343.

الموارد من البلدان الأكثر ثراء[٨٧]، وإعادة توزيع الثروة والسلطة وإنشاء نظام اقتصادي جديد[٨٨].

- ساهم أيضا هذا العدد الكبير للبلدان النامية أن أثارت الدول الكبرى ولا سيما الوفد الأمريكي في مناسبات عدة النتائج المترتبة على هذا الخلل في عدم تناسب القوى التي تقف مع القرار والالتزامات المترتبة عليه، فالدول الصغيرة تتخذ قرارات تلتزم الدول الكبرى بتنفيذها لأن الدول الصغرى هي التي ترجح القرار في حين يتم تحميل عبء التكلفة للدول الكبرى [٨٩]، فكثيرًا من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة خاصة تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، قد حازت على الأغلبية الساحقة لعدد الأصوات التي تنتمي إلى دول لا تدفع إلا نسبة بالغة الصغر في ميزانية المنظمة، فإذا علمنا بالنفقات الباهظة التي تتكلفها تلك العمليات لوقفنا على حقيقة مؤداها أن الدول الهامشية يمكن أن تلزم غيرها من الدول ذات الحصص الأعلى بنفقات قد لا تكون راغبة في التحمل بها [٩٠]، لذلك أصبحت النقطة الشائكة الرئيسة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي مسألة التصويت المرجح، فكان رأي الأخيرة أن هناك عدم مساواة في حقيقة أن قرارات ميزانية المنظمة تتخذ على أساس أمة واحدة وصوت واحد، وهذا المبدأ يعطي غالبية الدول الأعضاء غير المهمة سياسيًا أو اقتصاديًا رأيًا في الشؤون العالمية يمكن أن يفوق مكانتها خارج المنظمة[٩١]، لذلك كانت الولايات المتحدة تضغط بشدة لتغيير تلك الصيغة القاضية بأن يكون لكل دولة صوت واحد، وذلك لإعطاء وزن أكبر في التصويت للدول التي تدفع أكبر الاشتراكات[٩٢].
- استياء الكونجرس الأمريكي من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثلاثون عام ١٩٧٥م ومن أهمها : القرار ٣٣٧٩ الذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية وهو

([87])Tapio Kanninen: **op.cit,** p.49.

([88])Robert F. Meagher: **op.cit**,p. 109.

([٨٩]) وليد سليم عبدالحي: **مرجع سابق،** ص ١٨.

([٩٠]) محمد السعيد الدقاق: **مرجع سابق،** ص١٩٠.

([91])Patrick L. Neel: **op.cit**,,p. 33.

([٩٢])جين. م. لايونز: **مرجع سابق،** ص ١٢٧.

القرار الذى جاء تتويجا لجهود الدول العربية لحشد دعم دول العالم الثالث، ففي أكتوبر ١٩٧٥م أصدرت اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية) للجمعية العامة قرارًا يساوي الصهيونية بالعنصرية بأغلبية الأصوات على الرغم من الاحتجاج الأمريكي، وتمرير قرار رسمي من قبل الكونجرس الأمريكي يحث الجمعية العامة على رفض قرار لجنتها، إلا أنه في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م أقرت الجمعية العامة القرار بأغلبية ٧٢ صوتًا مقابل ٣٥ ضده وامتناع ٣٢ عن التصويت، ونتيجة لذلك تبنى الكونجرس بالإجماع قرارًا يدعو إلى إعادة تقييم العلاقة الأمريكية بالمنظمة العالمية ويدين التصويت، وأشاروا إلى أن الوقت قد حان لانسحاب الولايات المتحدة من المنظمة، ونتيجة لتصويت الأمم المتحدة أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تشارك أو تساعد في تمويل عقد الأمم المتحدة للعمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري[٩٣]، وكذلك في نفس الدورة اتخذ القرار ٣٣٧٥ الذي يقضى بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة في أية مناقشات أو مؤتمرات عن الشرق الأوسط، وفى نفس الدورة اتخذ القرار ٣٤١١ الذى يدين بشدة أعمال الدول والمصالح الاقتصادية الأجنبية التي تستمر في التعاون مع نظام جنوب إفريقيا العنصري، وحث القرار بشدة الشركاء التجاريين الأساسيين لجنوب إفريقيا خصوصا المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا على وقف تعاونهم مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا[٩٤].

- نمت المشاعر المعادية للأمم المتحدة في الكونجرس بشكل أكبر عندما انشق وكيل الأمين العام السوفيتي للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨م وفضح استخدام الاتحاد السوفيتي للمنظمة وأمانتها كقاعدة للتجسس على الولايات المتحدة، باختصار أثار تأثير الحرب الباردة على الأمم المتحدة شكوكًا داخل الكونجرس الأمريكي تجاه الأمم المتحدة، فكان ينظر إليها بشكل عام على أنها معادية للولايات المتحدة الأمريكية وغير فعالة[٩٥]، وأنها منظمة معيبة

([93])Robert F. Meagher: **op.cit**,p. 108-109.

([٩٤]) هالة سعودى: **مرجع سابق** ، ص ٢٢-٢٣.

([95])Patrick L. Neel: **op.cit**,,p.17.

معيبة بشكل خطير ولا ينبغي منحها إلا الحد الأدنى من السلطات والموارد[٩٦]، وبدأت تظهر عديد من الدراسات والمقالات التي تؤكد أن الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة قد تحولت إلى أداة في يد السوفيت والشيوعية العالمية موجهة ضد المصالح الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة، بل وإلى وكر للجاسوسية السوفيتية تنفق عليه الولايات المتحدة الأمريكية ويموله الدافع الضرائبي لها ، وبدأت الصيحات تعلو داخل الكونجرس الأمريكي تطالب برقابة على عملية تخصيص الموارد في ميزانية الأمم المتحدة التي تسهم فيها الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر[٩٧]، وجاء علي لسان جين كيركباتريكJeane Kirkpatrick المندوبة الأمريكية الدائمة في الأمم المتحدة في عهد ريجان" إن الأمم المتحدة تمثل مشكلة للولايات المتحدة فهي مكلفة وكثيرا ما تكون غير فعالة، وكثيرا ما تتبنى سياسات لا نرغب فيها وقرارات نرفضها واتفاقيات لا نوافق عليها"[٩٨].

- كان ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها مؤسسة معادية لإسرائيل، واكتشف أعضاء الكونجرس وأعضاء مجلس الشيوخ أنه يمكن استرضاء الجماعات ذات الميول اليمينية والمؤيدة لإسرائيل، والحصول على أصواتهم من خلال الإيماءات الرافضة الموجهة إلى الأمم المتحدة ومن ثم أصبح انتقاد الأمم المتحدة سياسيا وسيلة رخيصة الثمن لدفع ثمن أصوات الناخبين اليمينيين في مناطقهم، مما أثر علي الدور السياسي لتلك المنظمة[٩٩].
- كان من أهم الدوافع الشعب الأمريكي نفسه الذي كان يرى أنه منذ الحرب الباردة شاركت بلاده في عديد من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن تلك العمليات أضرت بالاستعداد العسكري وقدرة الجيش في الدفاع عن الأمة[١٠٠].

([96])U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **op.cit**,p. 1.

([٩٧]) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٢٦٣.

([٩٨]) هالة سعودى: **مرجع سابق** ، ص٢٥.

([99])Tapio Kanninen: **op.cit**,p. 51.

([100])Kristen Marie Hess: **The United Nations and the United States: Overcoming Obstacles for A Synergistic Future of Peace Operations**, A paper submitted to the Provost, Naval War College, for consideration in the Prize Essay Competition in the Jerome E. Levy category. 27 /5/ 2010,p. 3.

- تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٣م على قرار يدين الغزو الأمريكي لجرينادا(احدى جزر الهند الغربية) ويرفضه، وكان الرد الأمريكي حينها بتعليق الرئيس الأمريكي ريجان باستخفاف على الموقف بقوله "سمعنا أن نحو ١٠٠ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتفق معنا بخصوص وجودنا في جرينادا، وفي الواقع عندما بلغني الخبر كنت مشغولًا في تناول إفطار الصباح، وأعترف أن هذا الأمر لم يعكر صفوي على الإطلاق"، وهذا يوضح مدى مبلغ استخفاف الولايات المتحدة في ذلك الوقت بالأمم المتحدة وأعضائها(١٠١).

لهذه الأسباب أصبح سجل الأمم المتحدة مخيبًا للآمال الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف في سياق سنوات من خيبات الأمل والإحباطات المتراكمة من المنظمة العالمية، وأصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة تتدهور على مر السنين، وعمومًا كان اتجاه الأولى تجاه الثانية أوائل الثمانينيات سلبيًا بشكل كبير جدٍا، فكانت هناك حالة من عدم الرضا على أداء الأمم المتحدة سواء لدى الرأي العام أو الكونجرس، وكانت هناك مطالبة بضرورة مراجعة السياسات الأمريكية تجاهها، وقد اتضح ذلك بصفة خاصة في الكونجرس حيث سارت الانتقادات في مجلسيه للأمم المتحدة، وطالب بعض الأعضاء بوقف المساهمات الأمريكية في المنظمة، كما طلب آخرين بالانسحاب منها(١٠٢)، وبدأت الولايات المتحدة الضغط عليها بعدة طرق منها :

١- الانسحاب من مؤسسات الأمم المتحدة التي تجد نفسها عاجزة عن التأثير فيها كانسحابها من منظمتي العمل الدولية واليونسكو، ففي عام ١٩٧٥م بعثت الولايات المتحدة باسم وزير خارجيتها هنري كسينجرHenry Kissinger برسالة إلى منظمة العمل الدولية تعبر فيها عن نيتها الانسحاب من أعمال المنظمة بعد قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فيها، وقد انسحبت الولايات المتحدة بعد ذلك بعامين، وبرر المندوب الأمريكي القرار بأنه تعبير عن قلق دولته إزاء تحول منظمات الأمم المتحدة عن مهامها

(١٠١) محمد يوسف الحافى: **مرجع سابق**، ص١٥٢-١٥٣
(١٠٢) هالة سعودى: **مرجع سابق** ، ص٢٤.

الأساسية باتجاه الانخراط في القضايا السياسية[١٠٣]، وفي نهاية عام ١٩٨٤م انسحبت إدارة ريجان من منظمة اليونسكو حيث أدت المشاعر المعادية لإسرائيل داخل المنظمة إلى قطع أمريكي مؤقت للأموال خلال منتصف السبعينيات، وبحلول أوائل الثمانينيات وجهت اليونسكو اللوم إلى إسرائيل بسبب قيامها بنشاطات أثرية وتعليمية في الضفة الغربية، واحتج الأمريكيون مرة أخرى زاعمين أن إدانة اليونسكو لإسرائيل تعكس موقفًا سياسيًا كان يجب أن يتم التعامل معه في الجمعية العامة أو مجلس الأمن وليس في وكالة عاملة[١٠٤].

٢- الاستخدام المتكرر لحق النقض الفيتو، فالولايات المتحدة تتقدم الصفوف جميعًا منذ عام ١٩٧٠م في نقض قرارات مجلس الأمن، ورفض قرارات الجمعية العامة بشأن مختلف القضايا[١٠٥]، فالولايات المتحدة لم تجد ما يدعوها إلى استخدام الفيتو خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمر المنظمة الدولية، ويعني ذلك أن أجندة الأمم المتحدة سارت في اتجاه الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وكان أول استخدام للفيتو الأمريكي في مارس ١٩٧٠م ضد تدخل الجمعية العامة في مسألة روديسيا الجنوبية، وكان هذا الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة راجعا إلى أن الجمعية العامة في ذلك الوقت كانت واقعة تحت تأثير الدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وإلى أجندة تتجه إلى قضايا مثل تصفية الاستعمار والعلاقات بين الشمال والجنوب، والحروب الأهلية في أفريقيا، ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام الولايات المتحدة للفيتو لنقض القرارات المتعلقة بمناطق لها مصالح فيها تقتضي الحماية، مثل قناة بنما، وعضوية كوريا الشمالية بالأمم المتحدة، وأنجولا، و الاعتراض على القرارات المعادية لإسرائيل، ولذلك أصبح سجل السوفيت والأمريكان في استخدام الفيتو معكوسًا[١٠٦]، ففي الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٧٥م

([١٠٣]) وليد سليم عبدالحي: **مرجع سابق**، ص ١٩.

([104])Gary B. Ostrower : **op.cit**,p. 177.

([١٠٥]) نعوم شومسكى: **إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٢٩.

([١٠٦]) بول كينيدي: **برلمان الإنسان الأمم المتحدة " الماضي- الحاضر- المستقبل"**، ترجمة : رءوف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٩٠-٩١

استخدام السوفيت الفيتو ١٠٨ مرة، بينما استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ١٢ مرة فقط، وفي الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٥م استخدمه السوفيت ٦ مرات فقط بينما استخدمته الولايات المتحدة ٣٤ مرة[١٠٧] ، وفي الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠م لم يستخدم السوفيت الفيتو ولا مرة، بينما استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية ٢٧ مرة، وإجمالا فإن الأخيرة في الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٩م أصبحت الدولة الأكثر استخداما للفيتو ب٤٥ مرة[١٠٨] .

ولكن مع عدم جدوي هذه الإجراءات بدأت الولايات المتحدة تستخدم سلاحًا أكثر شدة وقوة وهو الامتناع عن تسديد التزاماتها المالية للمنظمة، فقد كان الكونجرس الأمريكي قلقًا من عجز الإدارة الأمريكية عن ممارسة أي نفوذ يذكر في كل المراحل الخاصة باقتراح ومناقشة واعتماد الميزانية في هذه المنظمات على الرغم من اعتمادها أساسًا على الأموال الأمريكية، وبدأت أصوات كثيرة تعلو مطالبة بضرورة إدخال تعديلات جوهرية على نظام التصويت، والتخلي عن قاعدة المساواة على الأقل عند مناقشة وإقرار الميزانية، وقبل ذلك عند توزيع المخصصات على بنود الإنفاق المختلفة، وتبني نظام التصويت المرجح، وبدأت الأصوات المختلفة تطالب بربط المعونة الأمريكية للدول بنمط تصويتها في الأمم المتحدة، وتقدير حجم المعونة وفقا لحجم الاتفاق أو الاختلاف مع نمط التصويت الأمريكي، والواقع أن وصول اليمين الأمريكي بقيادة ريجان إلى قد وضع الأوساط والتيارات المعادية للأمم المتحدة في قلب عملية صنع القرار الأمريكي، مما كان له تأثير مباشر على سياسة الإدارة الأمريكية، وخلال فترة إدارة ريجان تولدت أكبر عملية ضغط أمريكي على الأمم المتحدة لتقليل نفقاتها، وإعادة ترتيب أولوياتها، وإجراء إصلاحات أساسية، ووصل الضغط إلى حد تأخير سداد الحصة الأمريكية المقررة، أو الامتناع عن سدادها مما أدى إلى حدوث أكبر أزمة مالية وسياسية تواجهها الأمم المتحدة في تاريخها، وعند منتصف الثمانينيات التقى التيار المعادي للأمم المتحدة داخل الكونجرس مع التيار

(١٠٧) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ١٢٨
(١٠٨) محمد يوسف الحافى: **مرجع سابق**، ص ٢٤.

المطالب بتخفيض العجز في الميزانية ليصبا معا في اتجاه واحد وهو توليد المزيد من الضغوط على المنظمة(١٠٩).

وبسبب ذلك صوت الكونجرس أكثر من مرة لخفض المبالغ المخصصة لتمويل المساهمات الأمريكية في نظام الأمم المتحدة من أجل إجبار المنظمة على تبنى إصلاحات تهدف للحد من الهدر(١١٠)، وكان أول إجراء مالي تتخذه الولايات المتحدة تجاه المنظمة قرب نهاية العام الأول للرئيس ريجان في المنصب، وذلك عندما قامت ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، بالتصويت ضد ميزانية الأمم المتحدة بأكملها للتأثير على أغلبيتها والأمين العام لكبح نمو الميزانية، وبدا من المحتمل أن الولايات المتحدة سترفض قريبًا الامتثال لقرارات الميزانية لأغلبية المنظمة ما لم يتم تقديم تنازلات كبيرة بالنسبة لها، وكان الإجراء الثاني هو قرار إدارة ريجان بالبدء في تأخير موعد دفع مساهمتها السنوية للمنظمة، فبموجب قواعد الأخيرة يجب سداد الاشتراكات السنوية بالكامل في غضون ثلاثين يومًا من استلام رسالة الأمين العام التي تطلب ذلك، وعادة ما يتم إرسال هذه الرسالة في الأول من يناير، وبموجب التغيير الذي أدخلته إدارة ريجان تؤجل الولايات المتحدة الآن الدفع حتى الربع الأخير من السنة(١١١)، وتفصيل ذلك أنه في عام ١٩٨٣ قررت الولايات المتحدة دفع أنصبتها المقررة عن تلك السنة بأموال مخصصة للسنة المالية الأمريكية التالية أي سنة ١٩٨٤ (السنة المالية الأمريكية تبدأ في ١ أكتوبر لتنتهي في ٣٠ سبتمبر من العام التالي، أي السنة المالية ١٩٨٤ تبدأ في ١ أكتوبر ١٩٨٣ وتنتهى في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤، بينما السنة المالية للأمم المتحدة تبدأ في ١ يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من العام نفسه) أي أن الأموال المقررة على الولايات المتحدة في ٣١ يناير

(١٠٩) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٢٦٤

(110)U.N. Funding, Payment of Arrears and Linkage to Reform Legislation in the 105th Congress, **op.cit**.,p. 1.

(111)Robert W. Gregg: **op.cit**,p.70.

١٩٨٣ لن تدفع إلا بعد ١ أكتوبر ١٩٨٣[١١٢]، وكان الهدف من هذا القرار تأخير المدفوعات الأمريكية لمدة تسعة أشهر لعدم توفير سيولة مالية للمنظمة[١١٣].

وفى عام ١٩٨٥ أقر الكونجرس الأمريكي تعديل كـــاســـيـــبـــوم Ksassebaum ، وهو التعديل الذي يقضي بالتزام الحكومة الأمريكية بدفع ٢٠٪ فقط من حصتها في ميزانية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي لا تأخذ بنظام التصويت الترجيحي في مواعيدها المقررة، أما باقي الحصة فتجمد في مخصصات وزارة الخارجية ولا يصرح بدفعها إلا للمنظمة التي تقدم على إصلاحات مالية[١١٤]، وتم تعريف التصويت المرجح على أنه قوة التصويت التي تتناسب مع حصة البلد من إجمالي العبء المالي للمنظمة[١١٥]، كذلك أقر الكونجرس أيضا في نهاية العام نفسه قانون جرام – رودمان ــ هولدنج .Gramm-Rudman-Holding Law - ولم يكن هذا القانون موجها ضد الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى، وإنما كان الهدف منه سد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بحلول عام ١٩٩١م عن طريق إجراء خفض في معظم بنود النفقات المدرجة بالموازنة الأمريكية، وأخيرا فقد تم خلال العام نفسه إدخال تعديلات على قوانين أخرى متعددة بهدف إجراء تخفيضات أخرى في عدد من بنود الموازنة، وكان من شأن مجمل التعديلات التي أقرها الكونجرس في حالة تنفيذها بحذافيرها، أن تقوم الولايات المتحدة بتسديد ٦٠ مليون دولار فقط إلى الأمم المتحدة من إجمالي حصتها التي تبلغ ٢١٠ ملايين دولار عن ١٩٨٦م[١١٦].

([112])United Nations Financial Issues and U.S. Arrears: Briefing Report to Congressional Requesters, **United States General Accounting Office , June 1998**,p.2.

([113])Tom Barry: **op.cit**, p.60.

([114]) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٢٦٤

([115])Tapio Kanninen: **op.cit**,p.49.

([116]) حسن نافعة: **مرجع سابق** ، ص ٢٦٥

United Nations Reform: Background and Issues for Congress, Specialist in International Relations, Congressional Research Service, 15/5/2015,p.17

وأدت هذه التشريعات لحجب جزء كبير من مساهمات الولايات المتحدة، وهى التشريعات التي لا تعترف بها الأمم المتحدة، وتعد هذه الفروق الناجمة عنها متأخرات على الولايات المتحدة الأمريكية[١١٧]، ومن جانبها لا تعترف الأخيرة بهذه الديون وتعتبرها متأخرات مشروعة وقانونية بسبب القوانين المحلية الأمريكية التي تحظر دفعها[١١٨]، وأصبح عدم السداد الأمريكي لالتزاماتها المالية للأمم المتحدة شيء متكرر بحلول التسعينيات[١١٩]،وتحولت الولايات المتحدة من جانب كونها أكبر ممول للمنظمة أن أصبحت أيضا المدين الأكبر لها، والجدول التالي يوضح نسبة عجز ميزانية المنظمة طيلة سنوات الأزمة ونصيب الولايات المتحدة من هذا العجز[١٢٠].

السنة	نسبة العجز الكلية بالملايين	نسبة العجز الكلية مئويا	نصيب الولايات المتحدة من العجز الكلى بالملايين	نصيب الولايات المتحدة من العجز الكلى مئويا
١٩٨٤	١٦٦.٢	٢٤.٥	١١.٥	٦.٩
١٩٨٥	٢٤٢.٤	٣٥	٨٥.٥	٣٥.٣
١٩٨٦	٢٥٧.٨	٣٥	١٤٧	٥٧
١٩٨٧	٣٥٣.٤	٤٦.٧	٢٥٢.٨	٧١.٥
١٩٨٨	٣٩٤.٩	٥٢.١	٣٠٧.٧	٧٧.٩
١٩٨٩	٤٦١.٢	٥٩.٤	٣٦٥.١	٧٩.٢
١٩٩٠	٤٠٣	٤٨.٧	٢٩٦.٢	٧٣.٥
١٩٩١	٤٣٩.٤	٤٥.٦	٢٦٦.٤	٦٠.٦
١٩٩٢	٥٠٠.٦	٤٨.٣	٢٣٩.٥	٤٨.٧
١٩٩٣	٤٧٨	٤٤.٧	٢٣٢.٧	٤٨.٧

(117)United Nations Financial Issues and U.S. Arrears: Briefing Report to Congressional Requesters, **op.cit**,p.2.
(118)Patrick L. Neel: **op.cit**,p.81.
(119)Gary B. Ostrower : **op.cit**,p. 179.
(120)U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **Op.Cit,** p5-10

بالنظر للأرقام الواردة فى الجدول يتضح مدي تأثر ميزانية المنظمة بالقوانين الأمريكية ومدي مسئولية الولايات المتحدة عن هذا العجز، فقد وصل العجز في بعض السنوات إلي ما يقرب من ٦٠%، ووصل نصيب الولايات المتحدة في بعض السنوات إلي ما يصل إلي ٨٠% ، وهو ما يدل أن على الولايات المتحدة وحدها يقع الجزء الرئيس في حدوث الأزمة

تأثير الإجراءات الأمريكية على الوضع المالي للمنظمة عام ١٩٨٦م

بنهاية عام ١٩٨٥م ووفقًا لأول تقرير للأمين العام للمنظمة عن الأزمة كانت المنظمة قد استنفذت جميع الاحتياطيات الموجودة لديها لسداد حالات عجز الميزانية المتراكمة حتى عام ١٩٨٥م، وهى حالات العجز التي كانت تتراكم على مدار السنوات المتعاقبة نتيجة لامتناع بعض الدول وتأخر بعضها الأخر في سداد أنصبتها المقررة في ميزانية المنظمة، وأعلن أنه نتيجة لذلك ستدخل المنظمة في أزمة مالية حادة نتيجة لاستنفاذ تلك الاحتياطيات، وستزداد هذه الأزمة سوء نتيجة لما ورد من إشارات من الولايات المتحدة الأمريكية تفيد أن نقصًا كبيرًا في حصتها لن تسدد في عام ١٩٨٦م، وأعلن عدم تيقنه إلي أي مدي سوف تصل حدة الأزمة، وذلك لأنه لم يتلق إخطارا منها يحد بشكل قاطع مبلغ هذا النقص على وجه الدقة، ويتضح عدم اليقين هذا من تضارب الأرقام حول العجز المتوقع، ففي تقريره الأول حدد الأمين العام العجز المتوقع أنه يتراوح ما بين ٩٠.٥ إلي ١٠٢.٥ مليون دولار[١٢١]، وقدرها في تقرير أخر بحوالي ١٠٠ مليون دولار، وأنه لا توجد أي احتياطيات يمكن استخدامها للتخفيف من هذا الوضع[١٢٢]، وقدرها مرة أخرى بأن متأخرات الدول الأعضاء ستقل في عام ١٩٨٦م بمبلغ يتراوح ما بين ٥٩ إلي ٧٠ مليون دولار مما سيجعل المتأخرات إجمالا تتراوح ما بين ٢٦٣ إلى ٢٧٥ مليون دولار، وكلا من هذين المبلغين يفوق المجموع الكلى للاحتياطيات التي تقدر أنه ستبلغ عام ١٩٨٦م حوالى ١٩٩.٢ مليون دولار، لذلك فإن الفارق الناتج أي المتأخرات مطروحا

([١٢١]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق** ، ص ٢-٣.

([122])United Nations :Secretariat To: Members of the staff, Secretary-General's Bulletin ,**ST/SGB/217**, 20 /3/ 1986, p1.

منها الاحتياطيات يمثل عجزا يتراوح بين ٦٣.٨ و٧٥.٨ مليون دولار، وأعلن أن هذه الأرقام لم يراع فيها أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على العجز النقدي في العام نفسه ، وأنه نتيجة لانخفاض قيمة الدولار سوف يحدث عجز إضافي بنحو ٣٠ مليون دولار تقريبا ، أي أنه إجمالا فإن المنظمة سوف تعانى خلال هذا العام من عجز مالي مقدر بنحو ١٠٦ مليون دولار، وهو الرقم الذى قرر الأمين العام اعتماده للتعبير عن عجز الميزانية بدلا من الأرقام المتضاربة(١٢٣).

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه نتيجة لذلك فإن المنظمة قد تعلن إفلاسها قبل نهاية هذا العام إذا لم يتم تخفيض نفقاتها(١٢٤)، ولكن على الرغم من هذا النقص والعجز المالي إلا أن المنظمة تمكنت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦ من تنفيذ البرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة، وذلك عن طريق مجموعة متنوعة من أساليب الإدارة بما فيها استخدام صندوق رأس المال المتداول(١٢٥)، والحساب الخاص(١٢٦)، والأموال المتاحة من وقف العمل ببعض مواد النظام المالي(١٢٧)، فضلا عن القيام عند اللزوم بالاقتراض من الحسابات الداخلية الأخرى للتعويض عن المبالغ المحتجزة والمدفوعات المتأخرة، إلا

(١٢٣) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق** ، ص ٥-٦.

(١٢٤) **الأهرام**: العدد ٣٦٣١٢، ١٠/٥/١٩٨٦، ص٤.

(١٢٥) أنشئ صندوق رأس المال المتداول عام ١٩٤٦م بغرض توفير السيولة الكافية بما يمكن الأمين العام من الحصول علي سلف منه بما قد يلزم من مبالغ لتمويل الاعتمادات المدرجة في الميزانية ريثما ترد الاشتراكات وتحدد مستواه ب١٠٠ مليون دولار. (انظر: الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، **الأزمة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام**، A/C.5/45/17، ٨/١٠/١٩٩٠، ص ١٣-١٤).

(١٢٦) طلب إلي الأمين العام في القرار ٣٠٤٩ألف(د-٢٧) المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٧٣ أن ينشئ حسابًا خاصًا يمكن للتبرعات أن تصب فيه، وأن تستخدم لإزالة الصعوبات المالية للأمم المتحدة ولا سيما إزالة عجز المنظمة على المدى القصير. (انظر: **الامم المتحدة**: الجمعية العامة، A/C.5/45/17، ص ١٣.)

(١٢٧) تنص المواد٤-٣ و٤-٤ و٥-٢ من النظام المالي للأمم المتحدة علي إعادة أية فوائض مالية إلي الدول الأعضاء بعد كل فترة مالية، وكتدبير لمعالجة المشكلات المالية التي تعاني منها المنظمة علقت الجمعية العامة تنفيذ أحكام هذه المواد بالنسبة للفوائض الداخلة في الميزانية منذ نهاية عام ١٩٧٢.(انظر: **الأمم المتحدة**: الجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، **الحالة المالية للأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، مقترحات لطرق مشاكل اليوم والغد، A/46/600/Add.1، ١٩/١١/١٩٩١، ص ١٢.)

أنه مع حلول شهر أبريل قد نفذت جميع الاحتياطيات والأموال التي يمكن استخدامها، وأصبح من غير الممكن الاستمرار في العمل بنفس هذا الأسلوب[١٢٨].

الإجراءات المبكرة لمواجهة الأزمة

نتيجة لهذا الوضع المالي اتخذ الأمين العام خلال عام ١٩٨٦ مجموعة من التدابير الخاصة في حدود اختصاصاته بوصفه المسئول الإداري الأول من أجل خفض النفقات[١٢٩]، ومن أهم هذه التدابير ما يلى:

١- في ١٧ يناير ١٩٨٦ نفذ الأمين العام على الفور التدابير التالية[١٣٠]:

أ- خفض نسبة ٢٠% من التكاليف المتعلقة بالسفر والاستعانة بالخبراء الاستشاريين والعمل الإضافي.

ب- إرجاء عدد من مشاريع التعديل والصيانة.

ج- التطبيق الصارم والتقيد بشدة بقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها.

د- مناشدة رؤساء الهيئات الحكومية الدولية في المنظمة من أجل خفض النفقات التي يمكن تجنبها[١٣١].

وهذه الإجراءات كان متوقع لها أن تؤدي إلي تحقيق وفرات قدرها حوالى ١٥ مليون دولار[١٣٢].

٢- وفى ٢٠ مارس ١٩٨٦ قام الأمين العام بتنفيذ مجموعة من التدابير الإضافية[١٣٣]، وأعلن للموظفين بالمنظمة أن الحاجة لتلك التدابير ماسة، وأن هذه الإجراءات ستقلل من الحاجة إلي قطع الوظائف في المستقبل، وأعلن أن كل مليون دولار يتم توفيرها تعادل حوالى ٢٠ وظيفة، وكانت هذه التدابير الإضافية على النحو التالي:

---

(١٢٨) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق** ، ص ٤.

(١٢٩) **المصدر نفسه**: ص ٦.

(١٣٠) **انظر: الملحق رقم (١)**

(131)United Nations :Secretariat,ST/SGB/ **215, Op.Cit**, p1-2.

(١٣٢) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق** ، ص ٧.

(١٣٣) **انظر: الملحق رقم(٢)**

أ- تجميد التعيين.

ب- عدم مد فترة خدمة الموظفين بعد سن الستين.

ج- وقف دفع النصف الثاني من بدل التمثيل للموظفين المعينين في رتبة مد-٣ وما فوقها.

د- تعليق عمليات الترقيات لمدة ستة أشهر.

ه- إرجاء تنفيذ تسويات تكلفة المعيشة في مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في مقار العمل الرئيس الثمانية.

و- اتخاذ عدد من التدابير لتحقيق وفرات وتعديلات في الإدارة الداخلية.

وكان متوقعا أن تؤدي الخطوات السابقة إلى تحقيق وفورات تزيد عن ١٥ مليون دولار، مما ينتج عنه وفورات تقارب ٣٠ مليون دولار من خلال التدابير التي أدخلت هذا العام، ولكن الأمين العام أعلن أن هذه التدابير ليست كافية بالنظر إلى العجز النقدي الإجمالي الذي يبلغ حوالي ١٠٦ مليون دولار، وأنه لا يزال يتعين على الدول الأعضاء الموافقة على تدابير واسعة النطاق للتعامل مع الوضع إما عن طريق توفير الأموال، أو عن طريق تأجيل البرامج، أو مزيج من الاثنين، وطُلب من جميع الإدارات والمكاتب الإشارة إلى أفضل طريقة لتحقيق تخفيض بنسبة ١٠ في المائة في نفقاتها المدرجة في الميزانية[١٣٤].

بالإضافة لذلك اتخذت مجموعة أخري من الإجراءات لتحقيق وفرات بمقدار ٣٠ مليون دولار، وهذه الإجراءات كالتالي:

١- إرجاء النفقات الرأسمالية الأساسية، وخصوصا تشييد مركزي المؤتمرات الجديدين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢- إدخال تعديلات على جدول الاجتماعات والمؤتمرات وعلى توفير محاضر الجلسات، ومنها تقليص مدة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بواقع ثلاثة أسابيع لتختتم في الأسبوع الأخير من نوفمبر، وتقليص دورتي الربيع والصيف

([134])United Nations :Secretariat,ST/SGB/217 , **op.cit**, p.2-3.

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بواقع أسبوع واحد، وتقليص المحاضر الحرفية للجمعية العامة ومجلس الأمن وكافة هيئات المنظمة واستبدال معظمها بمحاضر موجزة.

٣- إجراء خفض عام في شراء الأثاث والمعدات.

٤- إجراء تخفيض في مدفوعات تكاليف السفر لممثلي الدول الأعضاء الذين يحضرون الجمعية العامة، حيث يتم سداد تكاليف تذكرة واحدة بالدرجة الأولي، وتذكرتين بالدرجة الاقتصادية بدلا من تذكرة واحدة بالدرجة الأولى وخمس تذاكر بالاقتصادية.

٥- توزيع مواعيد الاجتماعات على مدار السنة بصورة أكثر توازنا بغية الاستعانة إلي أقصي حد ممكن بالموظفين الدائمين فيما يتعلق بخدمة الاجتماعات، وتفادي الاستعانة بموظفين إضافيين مؤقتين(١٣٥).

وبالتالي سوف يتحقق من الإجراءات السابقة مجتمعة مبلغ مالي قدره ٦٠ مليون دولار، وبالتالي سوف تحتاج المنظمة لتمويل إضافي لتغطية باقي العجز البالغ قدرة ٤٦ مليون دولار، فاقترح الأمين العام أن تقوم الدول الأعضاء بدفع جزء من الأنصبة المقررة المستحقة عليها في سنة ١٩٨٧ مقدما، وناشد الأمين العام جميع الدول الأعضاء تقديم تبرعات لزيادة رصيد الحساب الخاص(١٣٦).

كذلك كان من أهم الإجراءات التي اتخذت هو القرار ٢٤١/٤٠ في ١٨ ديسمبر ١٩٨٥ بعنوان "الأزمة المالية للأمم المتحدة"، وفيه وجهت نداء إلى الدول الأعضاء لتقديم التبرعات إلى الحساب الخاص للمنظمة، وحث جميع الدول الأعضاء علي الوفاء بالتزاماتها المالية، وحث الأمين العام الاتصال بحكومات الدول الأعضاء بهدف حثها علي سرعة سداد الأنصبة المقررة عليها بالكامل(١٣٧).

---

(١٣٥) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/1102، **مصدر سابق** ، ص ٨-٩-١٠-٣٢.

(١٣٦) **المصدر نفسه:** ص ٨-١٢-١٣.

(١٣٧) المصدر نفسه: **القرارات والمقررات التى اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الأربعين** ,A/40/53 ،١٩٨٦، ص ٤٢٤-٤٢٥

وقد استجابت بعض الدول لهذه النداءات بتقديم تبرعات للحساب الخاص فقدم الاتحاد السوفيتي تبرعات للحساب الخاص بمبلغ قدره ١٠ مليون دولار[١٣٨]، وفى يونيو ١٩٨٦ أعلنت توجو التبرع بمبلغ ٥ ملايين من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي للحساب الخاص، وتبرعت بلغاريا بمبلغ ١٥٠ ألف دولار في يوليو من العام نفسه[١٣٩].

فضلا عن الإجراءات السابقة فقد أوقفت الأمم المتحدة في يناير ١٩٨٦ بث إذاعتها بسبب الارتفاع الكبير الذي طرأ علي تكاليف إذاعة برامجها ، وجاء هذا القرار في أعقاب زيادة محطة صوت أمريكا التي تؤجر محطات الإرسال للمنظمة لقيمة إيجار هذه المحطات بنحو ٩٠% دفعة واحدة لتتخذ المنظمة قرارها بوقف إذاعتها لأول مرة منذ ٤٠ عاما[١٤٠].

كذلك طلب الأمين العام أن تنعقد الدورة الأربعون للجمعية العامة في ٢٨ أبريل ١٩٨٦ مرة أخري لمناقشة الحالة المالية، والموافقة على التدابير الأخرى الواسعة النطاق التي يدعو الأمر إلي اتخاذها لمواجهة الأزمة[١٤١]، كذلك قرر الأمين العام في منتصف أغسطس ١٩٨٦ تأجيل الزيادات المنتظمة في الرواتب المقررة للموظفين، وأعلن نيته اتخاذ قرارات أخرى من شأنها أن تقلص موارد الموظفين[١٤٢].

كذلك قام الأمين العام بإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى داخل الأمانة العامة في فبراير ١٩٨٦، برئاسة وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية لتقديم المشورة إليه بشأن كيفية التعامل مع الأزمة المالية المتدهورة بسرعة، وكلفت هذه اللجنة الداخلية بمهمة

([١٣٨]) المصدر نفسه: الدورة الأربعون، **الأزمة المالية للأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، A/40/1102/Add.1، ١٩٨٦/٤/١٥، ص ١.

([١٣٩]) المصدر نفسه: الدورة الأربعون، **الأزمة المالية للأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، A/40/1102/Add.7، ١٩٨٦/٩/١١، ص ٢.

([١٤٠]) **الأهرام:** العدد ٣٦١٩١، ١٩٨٦/١/٩، ص٤.

([١٤١]) الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا**، الدورة الثالثة عشر، E/ESCWA/13/9/Add.3، ١٩٨٦/٤/١٧، ص٢.

([142])United Nations : Secretariat, Information Circular to All Members of the Staff, From The Under-Secretary-General for Administration and Management Subject: **The Financial Crisis Of The United Nations**, ST/IC/86/17 ,13 /3/ 1986,p.2.

مراجعة المعلومات والاقتراحات المتعلقة بالسياسات التي سيقدمها الأمين العام إلى مجموعة الثمانية عشر، ولكن خلال الأشهر الأولى من وجودها تقرر توسيع ولايتها لتشمل مناقشة التدابير التي وضعها مكتب الأمين العام للتعامل مع الأزمة المالية[١٤٣].

وكان من الإجراءات التقشفية التي اتبعتها الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة المالية قيامها تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية بالحد من ميزانيتها واتباع قاعدة النمو الصفري في الميزانية ، فكانت ميزانيتها كالتالي :

السنة المالية	الميزانية
١٩٨٤-١٩٨٥	١.٦٠٨.٩٥٤.٠٠٠
١٩٨٦-١٩٨٧	١.٧١١.٨٠١.٢٠٠
١٩٨٨-١٩٨٩	١.٧٧٢.٣١٣.٧٠٠
١٩٩٠-١٩٩١	٢.١٦٧.٩٧٤.٥٠٠
١٩٩٢-١٩٩٣	٢.٤١١.٤٠٤.٠٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن الميزانية سارت بدون نمو حقيقي يذكر إلا في عام ١٩٩٠-١٩٩١ حينما نمت بنسبة ١٢% وهى زيادة لا تعد كبيرة نسبيًا، وكانت لها أسبابها التي تتمثل في إعادة الولايات المتحدة حساباتها تجاه المنظمة حيث أن تلك الفترة قد شهدت اندلاع حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، وهو ما قارب بين الولايات المتحدة والمنظمة وهو ما ستتناوله الدراسة بالتفصيل.

هكذا حاولت الأمم المتحدة قدر المستطاع اتخاذ الإجراءات التي تمكنها من مواجهة تلك الأزمة الطارئة، وتوفير الأموال التي تساعدها على عبورها، ولكن كل تلك الإجراءات كانت لمعالجة الأزمة على مداها القصير، لذلك كان لابد من اتخاذ الإجراءات التي تمكن المنظمة من مواجهة الأزمة على المدى البعيد، لذلك تم إنشاء لجنة الثمانية عشر لتقترح الإجراءات التي تمكن المنظمة من مواجهة تلك الأزمة على مداها الطويل.

([143])Tapio Kanninen: **op.cit**,p.53-54.

كان من أهم إجراءات مواجهة الأزمة المالية هي **إنشاء لجنة الثمانية عشر**، ففي ١٨ ديسمبر ١٩٨٥م اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٢٣٧/٤٠ المعنون" استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، والذي تقرر فيه إنشاء فريق خبراء حكومي دولي رفيع المستوي لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة لمدة عام تكون مهمته إجراء استعراض دقيق للمسائل الإدارية والمالية في الأمم المتحدة بغية تحديد التدابير التي من شأنها أن تزيد من تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة مما يسهم في تعزيز فعاليتها في التعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم تقرير إلي الجمعية العامة يتضمن ملاحظات الفريق وتوصياته في دورتها الحادية والأربعون، وتقرر أن يتألف الفريق من ثمانية عشر عضوًا، وأن يتم تعيين أعضاء الفريق بالتشاور مع المجموعات الإقليمية مع إيلاء الاعتبار للتمثيل الجغرافي العادل، وأن يعقد الأمين العام اجتماعات الفريق في أقرب وقت ممكن لتمكينه من انتخاب أعضاء مكتبه، وأن يزود الفريق بالموظفين اللازمين والخدمات الضرورية، وأن يقدم مساعدة كاملة للفريق عن طريق عرض آرائه وتقديم المعلومات اللازمة له(١٤٤).

وفى ٣ فبراير ١٩٨٦ بعد التشاور مع المجموعات الإقليمية تقرر إنشاء الفريق من ثمانية عشر عضوًا كما جاء في قرار الجمعية العامة، وتقرر أن يكون هؤلاء الأعضاء من البلدان التالية: بريطانيا- فرنسا- الصين- زيمبابوي- الأرجنتين- يوغوسلافيا- الهند- سنغافورة- المكسيك- السودان- الكاميرون- الاتحاد السوفيتي- اليابان- نيجيريا- البرازيل- الولايات المتحدة الأمريكية-النرويج- الجزائر(١٤٥)، وتولى ممثل النرويج رئاسة اللجنة ومعه أربعة نواب هم يوغوسلافيا – اليابان- البرازيل- الجزائر، وبدأت اللجنة أعمالها في ٢٥ فبراير ١٩٨٦ واختتمت أعمالها في ١٥ أغسطس من العام نفسه وعقدت في تلك المدة ٦٧ جلسة(١٤٦).

---

(١٤٤) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/40/53، **مصدر سابق**، ص ٨٧-٨٨

(١٤٥) المصدر نفسه: الدورة الأربعون، **تعيين أعضاء فريق خبراء حكومي دولي رفيع المستوي لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة** ، مذكرة الأمين العام، A/40/1085، ١٩٨٦/٢/٣، ص١- ٢.

(١٤٦) المصدر نفسه: A/41/49، **مصدر سابق**، ص ٥٣-٥٤.

وأعلن الفريق منذ اجتماعه الأول بأنه لا يدخل ضمن ولايته أن ينظر في المشكلات المالية العاجلة والقصيرة الأجل التي تعانيها الأمم المتحدة، وأن مهمته تحديد التدابير التي تزيد من تحسين التشغيل الإداري والمالي للمنظمة في الأجلين المتوسط والطويل، وبناء على هذا الأساس أجري الفريق استعراضًا للأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية، وهيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسياسة المنظمة فيما يتعلق بالموظفين، والأنشطة المتعلقة بالتنسيق والمراقبة والتقييم والتفتيش ومسائل الميزانية(١٤٧).

وقدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعون، وهو التقرير الذى تضمن ٧١ توصية تعالج ازدواجية الأعمال في المنظمة ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والإصلاح الهيكلي للأجهزة الحكومية الدولية، ومدد انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها، وحجم الوثائق، وتنسيق الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها داخل الأمم المتحدة، فقدمت توصيات خاصة بالأجهزة الحكومية الدولية وكيفية أدائها لأعماله، وتوصيات خاصة بعملية التنسيق، وتوصيات متعلقة بهيكل الأمانة العامة، وتوصيات خاصة بالشئون الإدارية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية (١٤٨).

ونظر لصعوبة سرد كل التوصيات المتعلقة بهذه الجوانب، فسيتم الاكتفاء بعرض بعض التوصيات التي لها صلة بتوفير النفقات المالية وتحسين الوضع المالي للمنظمة ومن أهم تلك التوصيات:

١- عقد الاجتماعات والمؤتمرات كل سنتين بدلا من سنة واحدة، وألا يعقد في سنة واحدة أكثر من خمسة مؤتمرات خاصة، وألا يعقد أكثر من مؤتمر في وقت واحد .

٢- تبسيط إجراءات وأساليب عمل الجمعية العامة، وأجهزتها الفرعية، ولجانها الرئيسة حتى تكون أكثر فعالية، وترشيد أعمال الجمعية العامة بتجميع ودمج البنود ذات الصلة، وخفض عدد القرارات التي تأخذها الجمعية العامة.

(١٤٧) **المصدر نفسه:** ص ٣.
(١٤٨) **المصدر نفسه:** ص ١-٥٤.

٣- التقيد بتنفيذ المبدأ القائم الذي يقضي بأن تجتمع هيئات الأمم المتحدة في مقارها المحددة، وعندما تقبل الجمعية العامة دعوة من حكومة إحدى الدول الأعضاء لعقد مؤتمر أو اجتماع خارج المقار المحددة تتحمل حكومة تلك الدولة النفقات.

٤- عدم تشييد مرافق مؤتمرات للأمم المتحدة إلا في حالة توفر الموارد الكافية .

٥- يقتصر رد تكاليف سفر ممثلي الدول الأعضاء الذين يحضرون الجمعية العامة على أقل البلدان نموا.

٦- وضع جميع أنشطة الأمانة العامة المتصلة بتخطيط الميزانية والبرمجة في هيكل واحد متماسك(١٤٩).

٧- تقليص هيكل الأمانة العامة ؛ حيث أن هذا التقليص سوف يؤدى إلي زيادة إنتاجيتها وتحسين كفاءتها، وذلك عن طريق دمج الإدارات والمكاتب والوحدات التي تتناول مسائل ذات طابع مماثل أو متصلة بعضها ببعض، ودمج المكاتب المتعددة الموجودة في مرتبة واحدة في مكتب واحد.

٨- إجراء تخفيض كبير في عدد الموظفين المعينين بالأمانة العامة علي جميع المستويات ولاسيما الدرجات العليا، وتخفيض العدد الكلي للوظائف المدرجة في الميزانية العادية بنسبة ١٥%في غضون ثلاث سنوات.

٩- تخفيض عدد الوظائف المدرجة في الميزانية العادية من رتبة وكيل الأمين العام، ورتبة الأمين العام المساعد بنسبة ٢٥% في غضون ثلاث سنوات أو أقل، مع إجراء تخفيض مماثل في الوظائف من هاتين الرتبتين الممولة من مصادر خارج الميزانية.

١٠- ضرورة كفالة توافر أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة في الموظفين، وتحسين إجراءات وشروط مدة العمل .

١١- ضرورة تخفيض التكاليف الإدارية والخدمات العامة ، وضرورة تبسيط الإجراءات المالية والإدارية الحالية للمنظمة.

(١٤٩) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/41/49، **مصدر سابق** ، ص ٧-٢٣

١٢- ضرورة أن تتسم الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بالمرونة الضرورية حتي يمكن تكييف الأولويات والموارد حسب الظروف الدولية المتغيرة، وحسب التحديات والمشكلات التي قد تنشأ، ومن ثم توجد أهمية خاصة لإجراء التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن مضمون ومستوى الميزانية بما في ذلك معايير تحديد الأولويات وآليات تطبيقها، لأن تحديد الأولويات من شأنه أن يسهل تحقيق الاتفاق بين الدول الأعضاء بشأن مضمون ميزانية المنظمة.

١٣- من الأصوب أن تتخذ قرارات الهيئات الحكومية الدولية بما فيها اللجنة الخامسة بشأن الحد الإجمالي للميزانية وبشأن مستوي أجور موظفي الأمم المتحدة بتوافق الآراء[١٥٠].

وطالب الفريق الأمين العام تنفيذ تلك التوصيات في أقرب وقت[١٥١]، وبناء عليه اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٣/٤١ المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة" في ١٩ ديسمبر ١٩٨٦م، والذى تقرر فيه أن يقوم الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة بتنفيذ التوصيات بصيغتها الموافق عليها والواردة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو القرار الذى نص أيضا على اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية بتوافق الآراء داخل لجنة البرنامج والتنسيق وقبل عرضها على الجمعية العامة[١٥٢]، وقد اعتبر الأمين العام هذا القرار نقطة تحول تاريخية في مسيرة المنظمة الدولية، وعلى الفور منذ اعتماد القرار شرع الأمين العام في وضع توصيات لجنة الـــ١٨ موضع التنفيذ، وكانت رؤيته أن الإصلاحات المطلوبة تتطلب إعدادا دقيقاً، لذلك عين في سبتمبر ١٩٨٦ منسقا خاصا يعمل بمكتبه يساعده فريق صغير من الموظفين هدفه توفير الإطار التخطيطي والتنسيقي والتوجيهي والتحفيزي للأمين العام، أي أنه ليس له دورًا

(١٥٠) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/41/49، **مصدر سابق**، ص١٥-٤٨
(١٥١) **المصدر نفسه:** ص٤٩.
(١٥٢) المصدر نفسه: **القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها الحادية والأربعين**، A/41/53، ١٩٨٧، ص ٧٩-٨٠

تنفيذيًا[١٥٣]، وخلال الأعوام التالية اتخذ الأمين العام عددا من التعديلات بناء على توصيات لجنة الـــ١٨ من أهمها :

١- في ٣ مارس ١٩٨٧ تقرر إنشاء مكتب للبحوث وجمع المعلومات وكان الهدف منه إنشاء هيكل يتم في إطاره توحيد جمع ونشر البيانات المذاعة مما كانت تضطلع به مكاتب مختلفة، وإنشاء هيكل يستفيد استفادة كاملة من قدرة الأمانة العامة علي تشخيص المشكلات التي تهدد السلم في مرحلة مبكرة، وهو الترتيب الذي يستجيب لاهتمامات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن ازدواج هذه الجهود والحاجة إلي توحيدها.

٢- من أجل الترشيد في النفقات أدمجت عديد من المكاتب في وحدات أخرى ومن أمثلة ذلك، أدمج عمل مكتب الأنشطة التنفيذية الميدانية وأنشطة الدعم الخارجي في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وأدمجت معظم جوانب العمل المتعلقة بالمسائل البحرية في إدارة شؤون المحيطات وقانون البحار[١٥٤] .

٣- إنشاء إدارة لتخطيط البرامج وميزانيتها ورصدها وتقييمها في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم تتجمع فيها المهام الملائمة التي كان يؤديها مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة الميزانية بإدارة الشؤون المالية فل إدارة شؤون الإدارة والتنظيم .

٤- اتخذت عديد من الإجراءات للوصول إلي هدف تخفيض ٢٥% في عدد الوظائف المدرجة في الميزانية العادية من رتبة وكيل الأمين العام ورتبة الأمين العام المساعد، فتم خلال تلك الفترة إلغاء ٩ من هذه الوظائف من أصل ٥٧ وظيفة موجودة.

([١٥٣]) المصدر نفسه: الدورة الثانية والأربعون، **استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، تقرير مرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ،** A/42/234، ١٩٨٧/٤/٢٣، ص٣-٨.

([١٥٤]) المصدر نفسه: A/42/234،**مصدر سابق**، ص١٠-١١.

٥- تم تخفيف اكتظاظ القمة في الهيكل الوظيفي بصورة كبيرة عن طريق إجراء تخفيض في عدد وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين بنحو ١٥% كخطوة أولى نحو هدف الـ١٥% بحلول نهاية ١٩٨٩م(١٥٥).

وفي محاولتها لإرضاء مطالب الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بتغيير نمط اعتماد الميزانية تمكنت الأمم المتحدة من التوصل لحل لهذه الأزمة يكمن في اتخاذ التدابير اللازمة للتصويت بتوافق الآراء في مرحلة مبكرة من عملية الميزانية، وذلك عندما تستعرض لجنة البرنامج والتنسيق مشروع البرنامج للفترة المالية التالية، وتنتقل البرامج المقترحة من لجنة البرنامج والتنسيق حيث يبحث مضمونها إلي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لكى يجري استعراضها من الناحيتين المالية والإدارية، وخلال انعقاد الجمعية العامة نفسها تنظر اللجنة الخامسة في البرنامج والميزانية وهما في طريقهما إلي الجمعية العامة من أجل اعتمادها، وأدي التصويت في مرحلة مبكرة داخل لجنة البرنامج والتنسيق إلي إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية (وهي دولة لديها مقعد في لجنة البرنامج والتنسيق التي تضم ٢١ عضوا) حق نقض فعلى بالنسبة لمشروعات البرامج بدون فرض تعديل مبدأ تمتع كل دولة بصوت واحد في الميثاق(١٥٦)، ولم يكن هذا وزنا للتصويت فيما يتعلق بحجم مساهمات الدول، ولكنه أعطي الولايات المتحدة حق النقض الذى كانت ترغب فيه بالنسبة لمسائل الميزانية(١٥٧)، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة قادرة علي معارضة أية نفقات إذا ما شعرت أنها غير مبررة(١٥٨)، ولكن كانت المشكلة هي أن ذلك الترتيب أعطي أيضا كل عضو أخر في لجنة البرنامج والتنسيق حقًا في النقض(١٥٩).

وعارض البعض هذا القرار وكان محور رأيهم أن توافق الآراء يعنى شيئًا أسوأ من التصويت المرجح، فهو يعنى تحويل حق النقض من الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس

(١٥٥) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/42/234، **مصدر سابق** ص٢١-٢٨.
(١٥٦) جين. م. لايونز: **مرجع سابق** ، ص ١٢٧-١٢٨.
(157)Patrick L. Neel: **op.cit**,p.34.
(158)U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, **op.cit,** p.7.
(١٥٩) جين. م. لايونز: **مرجع سابق** ، ص ١٢٨.

الأمن إلى الآخرين أي العودة إلي أيام عصبة الأمم التي كان فيها لكل عضو في المجلس حقا في النقض[١٦٠]، ولقد انتقد بعض الأمريكيون القرار ووصفوه بأنه غير ذي جدوي، وذلك لأن الأغلبية في الجمعية العامة لديها القدرة على رفض توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واعتماد ميزانية غير مقبولة للولايات المتحدة أو المساهمين الرئيسيين الآخرين، وأن الأمر متوقف على مدي احترام الجمعية العامة لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق[١٦١].

إضافة للجهود السابقة فقد حاول المسؤولون في الأمم المتحدة الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة إقناعها بالعدول عن موقفها، وتسديد حصتها كاملة، ولم تحاول الأمم المتحدة استخدام سلاح تعليق حق الولايات المتحدة في التصويت في الجمعية العامة بموجب المادة التاسعة عشر من الميثاق لتخلفها عن دفع مستحقات المنظمة الدولية[١٦٢]، بل تم إنشاء فريق للعلاقات العامة تابع للأمم المتحدة في واشنطن بتوجيه من مكتب الأمين العام، وركز هذا الفريق جهوده على الترويج لعملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة بدءً من عام ١٩٨٦م ، فضلًا عن قيام عديد من مسؤولي المنظمة الكبار بزيارات لواشنطن للترويج لنفس الأمر لدي المسؤولون الأمريكيون، ولتعزيز الثقة الأمريكية في فرص نجاح المنظمة الدولية، والقيام بنشر كتيبات صغيرة عن عمليات الإصلاح في الصحف الأمريكية وإرسالها للمسؤولين الأمريكيين، وهي عمليات الإصلاح التي توجت بعملية جعل قرارات الميزانية توافقية[١٦٣].

ونتيجة لهذه الجهود أعلن الرئيس ريجان في سبتمبر ١٩٨٨م عن إنهاء وقف المدفوعات، وتعهد بسداد المتأخرات علي مدي خمس سنوات حتى عام ١٩٩٣م، وبدا منذ ذلك الوقت أن الجانب السياسي للأزمة المالية للأمم المتحدة قد انتهي، وتحول النقاش في

([١٦٠]) **المرجع نفسه**: ص ١٢٨.

([161])Robert W. Gregg: **op.cit**,p.74-76.

([١٦٢])**الأهرام**: العدد ٣٦٤٤٤، ١٩٨٦/٩/١٩، ص٥؛ محمد الجندي: **مرجع سابق**، ص ١٧.

([163])Tapio Kanninen: **op.cit**,p.123.

واشنطن من كيفية قطع المدفوعات إلي الأمم المتحدة إلي كيفية جمع المزيد من الأموال اللازمة للوفاء بالتقييم الأمريكي وتمويل بعثات حفظ السلام الجديدة للأمم المتحدة[١٦٤].

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول أن الإجراءات السابقة التي قامت بها الأمم المتحدة قد وجدت إلي حد ما قبول أمريكي لها، وبصفة خاصة قرار اعتماد الميزانية بتوافق الآراء، لذلك قدمت الولايات المتحدة وعودًا بتسديد حصتها كاملة، وجدولة ديونها وتسديدها بالكامل في غضون خمس سنوات.

أثر الإصلاحات والإجراءات التنظيمية السابقة على الوضع المالي للأمم المتحدة

بفضل هذه الإجراءات أمكن للأمم المتحدة أن تجتاز– إلي حد كبير– أزمتها المالية عام ١٩٨٦م ، فقد كانت تعمل خلال هذا العام وهي على حافة الإفلاس وأمكن بالكاد الوفاء بالالتزامات بما فيها المرتبات[١٦٥]، وأعلن الأمين العام أن الأمم المتحدة سوف تدخل عام ١٩٨٧م وهي تواجه عجزًا يتوقع أن يكون حوالي ٨٥ مليون دولار[١٦٦]، واحتياطيات في حالة من النضوب وأن آفاق عام ١٩٨٧م تبدو قاتمة بنفس القدر الذي كان عليه عام ١٩٨٦م [١٦٧]، وأنها ستدخل هذا العام وليس لديها سيولة مالية إلا ما يكفي للعمل لمدة أسبوعين فقط[١٦٨]، وأنه ليس أمامه بديل سوى الاستمرار في عام ١٩٨٧م بنفس تدابير الاقتصاد التي اتخذت في عام ١٩٨٦م، فقرر مواصلة التدابير المتعلقة بتجميد التعيين

([164])**Ibid**:p.124.

([١٦٥]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، **الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، A/41/901، ١٩٨٦/١١/٢٥، ص ٥.

([166])United Nations :Secretariat To: Members of the staff, Secretary-General's Bulletin ,**ST/SGB/ 222,** 22/12/1986, p.1.

([167])Ibid: General Assembly, **Current Financial Crisis Of The United Nations**, Draft Report of the Fifth Committee, A/C.5/41/1.23 ,9/12/ 1986.p.2.

([168])Ibid, **Current Financial Crisis Of The United Nations** Report of the Secretary-General, Current situation and funding prospects for 1988, A/42/841,1/12/1987.p.5.

وعدم تمديد فترة عمل الموظفين بعد سن الستين وتأخير ستة أشهر في تنفيذ ترقيات عام ١٩٨٧م وغيرها من تدابير الاقتصاد لعام ١٩٨٦م[١٦٩].

وفى توقعاته للحالة المالية في عام ١٩٨٨م قال الأمين العام أن الأزمة مازالت قائمة وأن المنظمة سوف تدخل عام ١٩٨٨م باحتياطيات مستنفذة، وأنه إذا استمر معدل تسديد الاشتراكات في عام ١٩٨٨م كما كان عليه عام ١٩٨٧م فإن الاحتياطات ستنفذ بحلول شهر أغسطس[١٧٠]، وفى وصفه للحالة المالية في عام ١٩٨٨م قال الأمين العام أن المنظمة خلال ذلك العام واجهت خطر الإفلاس الذي تمكنت من تجنبه بشق الأنفس[١٧١] .

وبالنسبة لتوقعاته للحالة في عام ١٩٨٩م قال الأمين العام أن الأمم المتحدة ستظل في ذلك العام تواجه شبح الأزمة المالية، وأن المسألة المالية للأمم المتحدة لاتزال مصدر قلق شديد، وأن المنظمة في عام ١٩٨٩م لن تكون في وضع أفضل من وضعها عام ١٩٨٨م [١٧٢]، وفى وصفه للأوضاع خلال عام ١٩٨٩م قال أنه طوال ذلك العام كانت إمكانية الإفلاس الوشيك قائمة ولكن المنظمة تمكنت بصعوبة من تجنبه، وبالنسبة لتوقعاته للحالة عام ١٩٩٠م قال أن الاحتمالات تبدو كئيبة للغاية، وأن احتمال مواجهة المنظمة للأزمة عام ١٩٩٠م سيكون أكبر مما كان عليه عام ١٩٨٩م مالم تف الأعضاء بالتزاماتها القانونية عام ١٩٩٠م، وأن تهديد الانهيار المالي سوف يبقي مخيمًا على الأمم المتحدة [١٧٣].

وفى وصفه للأوضاع عام ١٩٩٠م قال أنه خلال هذا العام كان الحال كسابقه من الأعوام، فكانت المنظمة تواجه شبح الإفلاس الوشيك والذي تجنبته كعادتها بشق الأنفس،

([169])Ibid: Secretariat ,ST/SGB/ 222, **op.cit**, p.1.

([170])United Nations: General Assembly, A/42/841, **op.cit**.p.1.

([١٧١]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، **الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة**، تقرير الأمين العام، الحالة الراهنة واحتمالات التمويل فى سنة ١٩٨٩، A/43/932، ١٩٨٨/١٢/٥، ص ١.

([١٧٢]) **المصدر نفسه:** ص ١-٤.

([١٧٣]) المصدر نفسه: الدورة الرابعة والأربعون، **الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٨٩**، A/44/857، ١٩٨٨/١٢/٨، ص ١-٤-٥.

وأن احتمالات عام ١٩٩١م تشكل مصدر قلق بالغ، وتبدو غير مبشرة بالخير مالم تسدد كل الدول أنصبتها المقررة[١٧٤]، وفى وصفه للوضع عام ١٩٩١م أكد الأمين العام أن الأمم المتحدة في ذلك العام كانت على وشك الإفلاس أيضا، مما اضطره للسحب من الاحتياطيات النقدية للمنظمة وأنه بمنتصف أغسطس تم استنفاذ جميع الاحتياطيات النقدية مما اضطره للاقتراض من صناديق عمليات صون السلام[١٧٥].

ووصف الأمين العام الأوضاع المالية عام ١٩٩٢م بأنها متسمة إلي أقصى حد بعدم الاستقرار[١٧٦]، وأن احتمالات عام ١٩٩٣م تبدو قاتمة لاستمرار عدم تحصيل الاشتراكات الواجبة على الأعضاء[١٧٧]، ووصف الأوضاع المالية للمنظمة أثناء عام ١٩٩٣م بأنها في حالة حرجة جدا[١٧٨] .

ونتيجة لتلك الأزمة المتواصلة ولعدم كفاية الإجراءات المتخذة لمواجهتها قدم الأمين العام مقترحات بإجراءات إضافية للمساهمة في التخفيف من حدة الأزمة ولتمكين المنظمة من توفير السيولة المالية، من أهم تلك المقترحات ما يلي:

١- إصدار تعليمات جديدة لخفض تكاليف السفر للموظفين إلي الحد الأدنى، وعدم السماح للموظفين باستخدام السيارات الخاصة للمنظمة إلا بإذن كتابي مسبق[١٧٩].

([١٧٤]) المصدر نفسه: الدورة الخامسة والأربعون، **الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٩١**، A/45/830، ١٩٩٠/١٢/٦، ص ١-٤.

([١٧٥]) المصدر نفسه: الدورة السادسة والأربعون، **الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام**، A/46/600، ١٩٩١/١٠/٢٤، ص ١-٢.

([١٧٦]) المصدر نفسه: الدورة السابعة والأربعون، **الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام**، A/46/600/Add.2، ١٩٩٢/٥/١٥، ص ١.

([١٧٧]) **المصدر نفسه**: ص ١٢.

([١٧٨]) المصدر نفسه: الدورة الثامنة والأربعون، **تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام**، A/48/503، ١٩٩٣/١٠/١٨، ص ٧.

([179])United Nations: Secretariat To Members of the staff From The Controller Administrative Instruction, Subject **Reimbursement For Travel By Private Motor Vehicle**, ST/AI/224/Rev.1, 4 /5/1987.p.1-2.

٢- الطلب أكثر من مرة من الجمعية العامة بأن تأذن للأمين العام بالحصول على قروض تجارية من السوق المفتوحة بنحو ٥٠ مليون دولار، غير أن هذه المطالب تم رفضها من قبل الجمعية العامة رفضًا تامًا[١٨٠]، فقد كان رأى الجمعية العامة ولجانها الاستشارية أن الاقتراض من السوق المفتوحة أمر لا يتسم بالحكمة لأن ذلك يستلزم دفع فائدة قد تكون ضخمة مما يلقى أعباء إضافية علي كاهل الدول الأعضاء[١٨١].

٣- فرض فائدة على الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حتى تكون رادعًا فعالًا عن التأخر في السداد، وهدف هذا الاقتراح أن يكون للمنظمة خطط للحوافز والجزاءات مصممة لتشجيع الدول على سداد اشتراكاتها في المواعيد المحددة، حيث يتم فرض فوائد على الدول التي لم تسدد اشتراكاتها في خلال ٦٠ يومًا من صدور رسالة تحديد الاشتراك، ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به وطلبت اللجنة الاستشارية لشون الإدارة والميزانية تأجيله لحين تقديم اقتراح مفصل يتناول مختلف أسباب المشكلة وأشكال النظام المقترح[١٨٢].

٤- في عام ١٩٨٧م طلب الأمين العام أن يؤذن له بإصدار شهادات مديونية بمبالغ المتأخرات، مضمونة بإحالة تلك الحسابات المستحقة القبض والقابلة للسداد بدون فوائد عند سداد المتأخرات بالكامل، وستكون شهادات المديونية هذه مفتوحة للاكتتاب من قبل الدول الأعضاء والكيانات الدولية، وستشكل في الواقع اقتراضًا من الدول الأعضاء، ولم تعترض اللجنة الاستشارية على هذا الطلب من حيث المبدأ على أساس أن يكون ذلك في

---

(١٨٠) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/43/932، **مصدر سابق**، ص ٥؛
United Nations: General Assembly, A/42/841, **Op.Cit**.p.1.

(١٨١) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، **الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة**، تقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، A/42/861، ١٩٨٧/١٢/٧، ص٣.

(١٨٢) المصدر نفسه: A/46/600/Add.1،**مصدر سابق**، ص ٣-١١.

جملة أمور منها أن يكون على أساس طوعي لمرة واحدة، وألا تترتب عليه تكاليف إضافية للميزانية العادية ولكن حتى عام ١٩٩٣م لم يتم إصدار أي شهادة[١٨٣].

من العرض السابق يتضح لنا أن كل الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الأمم المتحدة لم تسهم في تحسين حالتها المالية وإنهاء تلك الأزمة، وأن الأزمة كانت مستمرة عام بعد عام بحدة، وأن تلك الإجراءات كانت فاعليتها محدودة في مواجهة تلك الأزمة، وأن الحل الحقيقي والجذري والنهائي لتلك الأزمة هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتسديد حصتها كاملة، بالإضافة لمتأخراتها عن السنوات السابقة فهذا هو الإجراء الوحيد الذى كان من شأنه إنهاء تلك الأزمة.

وهو الأمر الذي أكد عليه الأمين العام في تقاريره المتتالية والتي لا حصر لها عن الأزمة، والجمعية العامة في قراراتها المتتالية بأن الحل الوحيد للأزمة المالية هو أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل في حينها وبالأخص الدولة صاحبة النصيب الأكبر[١٨٤].

المدفوعات الأمريكية للأمم المتحدة من ١٩٨٥ – ١٩٩٣م

فى عام ١٩٨٥ كانت حصة الولايات المتحدة المقررة للميزانية العادية حوالي ١٩٨ مليون دولار دفعت منهم نسبة ٦٢.٦% أى حوالى ١٢٣ مليون دولار ، وأصبحت مدينة للمنظمة بحوالى ٨٥ عن عام ١٩٨٥[١٨٥].

([183])United Nations: General Assembly, Forty-eighth session, **Improving The Financial Situation Of The United Nations**, Financing an effective United Nations: A report of the Independent Advisory Group on United Nations, Financing Report of the Secretary-General A/48/565, 2/11/1993,p7.

([١٨٤]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/44/857، **مصدر سابق**، ص ٥؛ **المصدر نفسه:** United Nations: General Assembly, A/46/600/Add.1، **مصدر سابق**، ص ١١. A/42/841, **op.cit**.p.5. **Ibid**, Forty-third session, Fifth Committee**, Financial Emergency Of The United Nations**, Report of the Secretary-General, Analysis of the financial situation of the United Nations A/C.5/43/29, 9/11/1988.p.8.

([185])United Nations: Secretariat, **Status of contributions as at 31 December1985**, ST/ADM/SER.B/283, 20/1/1986.p.8.

وفى عام ١٩٨٦ دفعت الولايات المتحدة الأمريكية حوالى١٤٩ مليون دولار أي نسبة ٧٠.٧ %من حصتها المقدرة في ذلك العام بـــ ٢١٠.٥ مليون دولار ، مما أدى لارتفاع دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات ليبلغ إجمالي هذا الدين حوالى ١٤٧ مليون دولار(١٨٦).

وفى عام ١٩٨٧ دفعت الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ١٠٧ مليون دولار أي نسبة ٥٠% من حصتها المقدرة في ذلك العام بحوالى ٢١٣ مليون دولار، مما أدى لارتفاع دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات ليبلغ إجمالي هذا الدين حوالى ٢٥٣ مليون دولار(١٨٧).

وسبق الإشارة إلي أن الرئيس ريجان قد أعلن في سبتمبر ١٩٨٨م عن إنهاء وقف المدفوعات، وتعهد بسداد المتأخرات علي مدي خمس سنوات أي أنه بنهاية ١٩٩٣م سيتم دفع كل المتأخرات الأمريكية، وأنه تحول النقاش في واشنطن من كيفية قطع المدفوعات إلي الأمم المتحدة إلي كيفية جمع المزيد من الأموال اللازمة للوفاء بالتقييم الأمريكي وتمويل بعثات حفظ السلام الجديدة للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تف بوعودها هذه خلال سنتي ١٩٨٨و ١٩٨٩م، واستمرت الأمم المتحدة في مواجهة أزمة مالية خطيرة، وزاد من حدتها تعرض عديد من الدول الأعضاء للركود الاقتصادي وإجبارها على تحديد نفقاتها، وأصبحت أسباب الدول الأعضاء في تأجيل سداد مدفوعات الأمم المتحدة ذات شقين: كتكتيك لزيادة الضغط من أجل مزيد من الإصلاح ، ولأن عديد من الدول كانت بحاجة إلى السيولة لأغراضها الخاصة، وأصبحت أزمة السيولة في الأمم المتحدة شديدة لدرجة أنها أُجبرت الأمم المتحدة حرفياً على العمل على أساس شهري، وفي بعض الأحيان لم تكن الأمم المتحدة قادرة حتى على تشغيل المصاعد أو المعدات الكهربائية الأخرى في مقراتها(١٨٨).

(186)Ibid, **Status of contributions as at 31 December1986**, ST/ADM/SER.B/288, 16/1/1987.p.8.
(187)Ibid, **Status of contributions as at 31 December1987**, ST/ADM/SER.B/295, 18/1/1988.p.8.
(188)Patrick L. Neel: **op.cit,** p.34.

وحالة المدفوعات الأمريكية تعكس بوضوح عدم وفاء الولايات المتحدة بوعودها، إذ قدمت وعود أنها ستدفع بنهاية عام ١٩٨٨م حوالى ١٨٨ مليون دولار، إلا أنها بنهاية العام لم تدفع سوي حوالى ١٦٠ مليون دولار أي نسبة ٧٤.٥% من حصتها المقدرة في ذلك العام بحوالى ٢١٥ مليون دولار، مما أدى لارتفاع دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات ليبلغ إجمالي هذا الدين ٣٠٧.٥ مليون دولار(١٨٩).

وفى عام ١٩٨٩م بدا في الأفق أملًا كبيرًا للمنظمة الدولية والتي كان يعتقد أنها علي وشك الاستمتاع بفصلها الواعد منذ سنوات، وذلك بانتخاب الرئيس جورج بوش الأبGeorge Bush رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان هو الوحيد الذي تولي الرئاسة وكان يعمل سابقا كممثل دائم لدي الأمم المتحدة(١٩٠)، وأن انتخابه يبشر بالخير لتعزيز التزام الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة، وعندما تولى جورج بوش منصبه كانت الحكومة قد أعلنت بالفعل عزمها على استئناف التمويل الكامل ودفع المبالغ المستحقة التي تراكمت خلال الثمانينيات، كما خفت حدة جنون الكونجرس بشأن الأمم المتحدة بفضل التغييرات في الموظفين الحكوميين والتي كان لها تأثير مهدئ، ولكن المشكلات التي ابتليت بها علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة لسنوات عديدة لم تختف بين عشية وضحاها، فقد بقي إرث التوقعات المحبطة يضاعف من خلال إرث جديد: فاتورة كبيرة مستحقة للأمم المتحدة ، فاتورة لن يتم دفعها بسرعة ويمكن توقعها أن تلقي بظلالها على العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في فترة التسعينيات(١٩١)، وسرعان ما تبدد أمل الأمم المتحدة في بوش إلي خيبة ، فدعما لجهود ريجان في مجالات الحد من التسلح وخفض الحواجز التجارية رأي بوش أن الأمم المتحدة ليست الدواء الشافي لمشكلات العالم، ولكنها مجرد مسكن له(١٩٢).

(189)United Nations: Secretariat, **Status of contributions as at 31 December1988**, ST/ADM/SER.B/309, 6/1/1988.p.7.
(190)Gary B. Ostrower : **op.cit**,p. 192.
(191)Robert W. Gregg: **op.cit**,p.88.
(192)Gary B. Ostrower : **op.cit**,p. 192.

وهو ما تعكسه حالة المدفوعات الأمريكية في عام ١٩٨٩م ، فمدفوعات ذلك العام لم تتغير كثيرًا عن العام السابق عليه، ففيه دفعت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٥٦مليون دولار أي نسبة ٧٣.٥% من حصتها المقدرة في ذلك العام بحوالي ٢١٦.٥ مليون دولار، مما أدى لارتفاع دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات لبلغ إجمالي هذا الدين حوالي ٣٦٥ مليون دولار(١٩٣).

إلا أن عام ١٩٩٠م جاء بأمل جديد للمنظمة الدولية مرة أخري، ففي ذلك العام برز عامل أخر أعاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة وهو حرب الخليج الثانية (أغسطس ١٩٩٠- فبراير ١٩٩١)، فمن خلال الأمم المتحدة عملت الولايات المتحدة علي مدار الساعة لبناء ودعم مجلس الأمن لاستجابة دولية لغزو العراق وضمه للكويت، وتبني مجلس الأمن لمسألة الأمن الجماعي بحزم وهو مالم تكن لتتبناه لو لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتولى الدور القيادي في الأمم المتحدة، فخلال حرب الخليج الثانية ضمنت الولايات المتحدة شرعية الأمم المتحدة لأهدافها، وللوسائل التي تم من خلالها تحقيق تلك الأهداف، فحصلت الولايات المتحدة على دعم الأمم المتحدة من خلال سلسة من القرارات التي كانت قوية في معاملة العراق، ومن جهة أخري كانت هذه الأزمة مناسبة للمنظمة الدولية لتثبت أنها مازالت علي قيد الحياة ومستعدة لتولي الدور المحدد لها، أي أن الولايات المتحدة كانت في حاجة للمنظمة، والأخيرة في ذلك الوقت في حاجة للأولي وقوتها العسكرية لقيادة التحالف وتنفيذ إرادة المجتمع الدولي ضد العراق، أي أن جهود كل منهما لإجبار العراق على الخروج من الكويت تعد نقطة تحول في العلاقة بينهما (١٩٤)، فالمنظمة الدولية تحولت خلال حرب الخليج الثانية إلي مجلس يقر بأوامر واشنطن وحلفاؤها(١٩٥)، فالولايات المتحدة علي الرغم من أنها كانت قادرة بقوتها الذاتية علي تحرير الكويت من الاحتلال العراقي إلا أنها حرصت علي أن يتم ذلك منذ اللحظة الأولي

(193)United Nations: Secretariat, **Status of contributions as at 31 December1989**, ST/ADM/SER.B/325, 4/1/1988.p.7.

(194)Robert W. Gregg: **Op.Cit** ,p.1-94.

(١٩٥) محمد يوسف الحافى: **مرجع سابق**، ص٢٨.

بموافقة الأمم المتحدة، ومن ثم يكتسب هذا العمل شرعية دولية واضحة[١٩٦]، وأخذت الأمم المتحدة تحوز علي حين غرة علي ثناء لم تعهده من قبل وإشادة أمريكية بأنها أصبحت أكثر فعالية مما كانت عليه من قبل[١٩٧].

وتأسيسًا على ذلك فإن الولايات المتحدة لجأت إلى الاستعانة بالأمم المتحدة بقصد الحصول على الغطاء الشرعي القانوني لتحركها السياسي الخارجي، وهذا يتضح في ضوء الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الكونجرس في عام ١٩٩١م إذ قال فيه" الآن يمكننا رؤية عالم جديد تكون فيه الأمم المتحدة متحررة من مأزق الحرب الباردة مستعدة لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، عالم تري فيه الحرية، واحترام حقوق الإنسان مكانًا بين كافة الأمم"، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية علي إعادة وضع المنظمة الدولية في دائرة الأليات التي يمكن أن تنفذ استراتيجيتها[١٩٨]، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعادت اكتشاف الأمم المتحدة وأهميتها مرة أخري بعد سنوات عديدة قامت خلالها بإهمالها والاستخفاف بها وإظهار عدم الثقة فيها ، لذلك كان من المتوقع أن تنعكس هذه العوامل على مسألة التمويل الأمريكي للمنظمة وتعيده لسابق عهده قبل عام ١٩٨٦م.

وفى أواخر عام ١٩٩١م زاد اهتمام الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية، ففي ذلك العام تفكك الاتحاد السوفيتي، وعملت الولايات المتحدة على توظيف هذه الفرصة السانحة والتي أفرزها تفكك الاتحاد السوفيتي للبدء في تحقيق مشروعها الكونى في أمركة العالم، وهو ما أتاح للولايات المتحدة الانفراد على الساحة الدولية والتدخل في شؤون الدول الأخرى والتحكم بمصيرها، وكانت الأمم المتحدة هي الأداة المنفذة لتطلعاتها في السيطرة علي مجري الأحداث في مناطق متعددة من العالم من خلال إضفاء الطابع الشرعي علي تصرفاتها والعمل علي أن تكون القرارات الصادرة من الأمم المتحدة في خدمة المصالح

---

(١٩٦) مركز البحوث والدراسات الكويتية: **دور الأمم المتحدة في اقرار السلم والأمن الدوليين " دراسة حالة الكويت والعراق"**، الكويت، ١٩٩٥، ص ٢٠.

(١٩٧) نعوم شومسكى: **مرجع** سابق ، ص ٢٢٧.

(١٩٨) سليم قاطع على: **التوظيف الأمريكى لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيي، العدد الثاني ، ص ١٦.

الأمريكية، فبانهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت الأوضاع الدولية مهيأة أمام الولايات المتحدة لقيادة المنظمة الدولية، وجعل الأمم المتحدة أداة لتنفيذ استراتيجيتها، وبدا واضحا أن الولايات المتحدة سترتكز في إنجاز أهدافها وحماية مصالحها بتسخير الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة(١٩٩).

وكان لهذه العوامل أثرها الكبير على حالة المدفوعات الأمريكية للأمم المتحدة خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١م، ففي عام ١٩٩٠م كانت الحصة المقررة على الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٣٣.٥ مليون دولار ، إلا أنها دفعت خلال ذلك العام حوالي ٣٠٢.٥ مليون دولار، أي أنها في ذلك العام دفعت نسبتها المقررة كاملة لأول مرة منذ بدء سريان القوانين الأمريكية السابق الإشارة إليها ، بالإضافة إلى ٦٩ مليون دولار من ديون السنوات السابقة ، مما أدى لانخفاض دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات ليبلغ إجمالي هذا الدين حوالي ٢٩٦ مليون دولار(٢٠٠).

وفى عام ١٩٩١م كانت الحصة المقررة على الولايات المتحدة الأمريكية حوالى٢٧١.٥ مليون دولار، إلا أنها دفعت خلال ذلك العام حوالي ٣٠١.٥ مليون دولار، أي أنها في ذلك العام دفعت نسبتها المقررة كاملة، بالإضافة إلى ٣٠ مليون دولار من ديون السنوات السابقة، مما أدى لانخفاض دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات لبلغ إجمالي هذا الدين ٢٦٦ مليون دولار(٢٠١).

وفى عام ١٩٩٢م كانت الحصة المقررة على الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٩٨.٥ مليون دولار، إلا أنها دفعت خلال ذلك العام مبلغ ٣٢٥.٥مليون دولار، أي أنها في ذلك العام دفعت نسبتها المقررة كاملة ، بالإضافة إلى مبلغ ٢٧ مليون دولار من ديون

(١٩٩) **المرجع نفسه**: ص ١٤-١٥.

(200)United Nations: Secretariat, **Status of contributions as at 31 December1990**, ST/ADM/SER.B/345, 3/1/1991.p.7.

(201)Ibid, **Status of contributions as at 31 December1991**, ST/ADM/SER.B/364, 8/1/1992 .p.7.

السنوات السابقة ، مما أدى لانخفاض دينها عن تلك السنة وما سبقها من سنوات لبلغ إجمالي هذا الدين ٢٣٩ مليون دولار[٢٠٢].

وفى عام ١٩٩٣م وهو العام الذي كان مقررًا فيه أن تسوى الولايات المتحدة وتدفع كل ديونها السابقة للأمم المتحدة ، وفيه دفعت الولايات المتحدة حوالي ٢٨٩.٥ مليون دولار ، أي نسبة ٩٣.٥% من حصتها المقدرة في ذلك العام ٣١٠ مليون دولار لتعاود ديونها في ذلك العام الارتفاع مرة أخرى لتبلغ حوالي ٢٦٠.٥ مليون دولار[٢٠٣].

وتأسيسًا على ما سبق نجد أن الولايات المتحدة على الرغم من وعودها باستعادة التمويل الكامل والمبالغ المدفوعة إلا أنها لم تفِ بهذه الوعود بعد أن كانت الإدارة قد ألزمت نفسها بإعادة دفع المبالغ المستحقة على مدى خمس سنوات بدءً من ١٩٨٩م حتى ١٩٩٣م، واستمرت الولايات المتحدة مدينة للأمم المتحدة، وكان العذر بالطبع هو أن عجز الموازنة الأمريكية جعل من المستحيل سحب السداد على الفور، لذلك فإن الكثيرين في الأمم المتحدة (في كل من الأمانة العامة والسلك الدبلوماسي) كانوا غاضبين من أن الولايات المتحدة بعد أن حجبت التقييمات بشكل غير قانوني وأجبرت الأمم المتحدة على إجراء تغييرات في إجراءات إعداد الميزانية ، لم تف الآن بدورها من الصفقة وإعادة الأمم المتحدة من حافة الانهيار المالي، وكان من الصعب على الكثيرين في مجتمع الأمم المتحدة أن يصدقوا أن الولايات المتحدة بثروتها الهائلة ووضعها كقوة عظمى لا تستطيع إيجاد طريقة للوفاء بالتزاماتها المالية المتواضعة نسبيًا إذا كانت تريد ذلك حقًا[٢٠٤].

لذلك يمكن القول أن تحسن مستوى المدفوعات الأمريكية للأمم المتحدة في الفترة من ١٩٩٠م حتى ١٩٩٢م لم يكن إلا تحسن مؤقت ومرتبط بظروف تم الإشارة إليها، وأنه ما أن انتهت تلك الظروف عادت الولايات المتحدة إلى عهدها السابق في عدم دفع حصتها كاملة. وأنه على الرغم من تحسن مدفوعات الولايات المتحدة في تلك السنين إلا أن الحالة

([202])Ibid, **Status of contributions as at 31 December1992**, ST/ADM/SER.B/395, 5/1/1993 .p.8.

([203])Ibid, **Status of contributions as at 31 December1993**, ST/ADM/SER.B/424, 7/1/1994 .p.7.

([204])Robert W. Gregg: **op.cit**,p.102.

المالية للأمم المتحدة خلال تلك السنين لم تتحسن، وما هو ما سبق الإشارة إليه في توقعات ووصف الأمين العام للحالة في تلك السنوات، ويرجع السبب في ذلك استمرار وجود ديون متراكمة لم يتم تسديدها، وبرامج كثيرة مأجلة من سنوات سابقة لم يتم تنفيذها وتحتاج لدعم مالي لتنفيذها.

أثر الأزمة المالية وإجراءات مواجهتها علي أداء الأمم المتحدة لدورها في المجالات المختلفة

كانت الآثار المترتبة على الأزمة المالية فادحة، فتلك الأزمة جعلت الأمم المتحدة مجبرة علي تخفيض نفقاتها واتباع إجراءات تقشفية وإصلاحية، كان أهمها تخفيض الهيكل الإداري والاستغناء عن الكثير من الموظفين، وإلغاء عديد من الجلسات والاجتماعات وتأجيل بعضها وتخفيض البعض الأخر، وعدم إنشاء محاضر حرفية للعديد من الهيئات واستبدالها بالمحاضر الموجزة، وأسفرت عملية تقليص عدد الموظفين تلك عن نقص هائل في الموظفين المهرة في المجالات المختلفة وهو عامل أثر بشدة على جودة المخرجات[٢٠٥]، وأدى لحرمان عديد من قطاعات المنظمة من الخبرات اللازمة لتنفيذ برامجها[٢٠٦]، مما تسبب في تعطيل برنامج العمل المعتمد للمنظمة[٢٠٧]، وأدت للعديد من الاختلالات في الأنشطة والخدمات البرنامجية[٢٠٨]، والتي أضرت بقدرة الأمم المتحدة وإمكاناتها وعرض المنظمة وبرامجها للخطر علي حد سواء[٢٠٩].

وأدى تأجيل وتقليص عدد من الاجتماعات وعدم توافر بعض خدمات الاجتماعات بعد انتهاء أوقات العمل العادية إلي إجهاد الوفود وموظفي الأمانة العامة لأنهم سعوا سعيًا حثيثًا إلي الانتهاء من جداول أعمالهم في حدود فترات الاجتماع المخفضة، فقد أدي إلغاء

([205])United Nations: General Assembly, A/42/841, **Op.Cit**.p.3.

([٢٠٦]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، **تقرير لجنة البرنامج والتنسيق**، A/42/16 part(I)، ١٩٨٧/٦/٥، ص١٣.

([207])United Nations: General Assembly, A/C.5/41/1.23 , **op.cit**.p.2.

([٢٠٨]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، **الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة**، تنفيذ تدابير الاقتصاد لعام ١٩٨٦، تقرير الأمين العام، A/41/850، ١٩٨٦/١١/١٨، ص ٦.

([٢٠٩]) المصدر نفسه: A/41/901، **مصدر سابق**، ص ٥.

بعض الاجتماعات إلي ورود شكاوى من بعض الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأفراد لخشية هؤلاء من أن تنتكس أعمال مضطلع بها منذ وقت طويل علي مدار الاجتماعات نتيجة لاعتبارات مالية محضة، واشتكى كثير من الموظفين من اضطرارهم إلي الاضطلاع بمهام إضافية وغير عادية بالنسبة لهم(٢١٠).

كما أن التخفيضات الشديدة في اعتمادات السفر حدت بصورة كبيرة من قدرة الموظفين على الاضطلاع بالعمليات الموقعية لجمع المعلومات والمواد الأخرى التي يستندون إليها فيما يعدونه من تقارير ومنشورات أو على تقديم خدمات استشارية إلي الحكومات، ولحق ضرر بالناتج البرنامجى من حيث مدي نفعه وملائمته حيثما كانت المسافات شاسعة بين مقر الوحدة التابعة للأمانة العامة وموقع جمع المعلومات أو تقديم الخدمات، وأدى التخفيض الشديد في خدمات الخبراء الاستشاريين وغيرهم من الخبراء الخارجيين إلى حدوث تأثير سيء على النوعية التقنية لأعمال الأمانة العامة ومنشوراتها ، كما أنه قيد بصورة شديدة التفاعل المفيد بين الموظفين والخبراء الخارجيين(٢١١).

وقد انعكست كل تلك الأمور بالتبعية على أداء برامج الأمم المتحدة فانخفض معدل إنجازها بشكل كبير جدا، والجدول التالي يوضح معدلات الإنجاز في البرامج على مدار سنوات الدراسة(٢١٢)

---

(٢١٠) المصدر نفسه: A/41/850،**مصدر سابق**، ص ٦.

(٢١١) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/41/850، **مصدر سابق**، ص ٦-٧.

(٢١٢) المصدر نفسه: الدورة الثالثة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٦-١٩٨٧**،تقرير الأمين العام، A/43/326، ١٩٨٨/٤/٢٨، ص ١٣؛ المصدر نفسه: الدورة الخامسة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٨-١٩٨٩**،تقرير الأمين العام، A/45/218، ١٩٩٠/٤/١٧، ص ١١؛ المصدر نفسه : الدورة السابعة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٠-١٩٩١**،تقرير الأمين العام، A/47/159، ١٩٩٢/٤/١٦، ص ١٠؛ المصدر السابق: الدورة التاسعة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٢-١٩٩٣**،تقرير الأمين العام، A/49/135، ١٩٩٤/٤/٢٨، ص ١١.

السنة	البرامج المدرجة فى الميزانية	المنفذة		غير المنفذة	
		عددها	نسبتها المئوية	عددها	نسبتها المئوية
١٩٨٥-١٩٨٤	٨٠٥٥	٦٦٥٢	٨٢.٦	١٤٠٣	١٧.٤
١٩٨٧-١٩٨٦	٨٩٣٥	٦٧٨٦	٧٦	٢١٣٩	٢٤
١٩٨٩-١٩٨٨	٨٤٣٧	٦١٣٤	٧٣.٧	٢٣٠٣	٢٦.٣
١٩٩١-١٩٩٠	٧٠١١	٥٤١٧	٧٧.٣	١٥٩٤	٢٢.٧
١٩٩٣-١٩٩٢	٧٣٠٧	٥٣٩٣	٧٣.٨	١٩١٤	٢٦.٢

من الجدول السابق نجد أن معدل الإنجاز بعدما كان يربو عن نسبة ٨٠% خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥م ، نجده لم يصل لتلك النسبة فى أي سنة من سنوات الأزمة المالية، فنجد أنه فى فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧م انخفض معدل الإنجاز وزاد معدل عدم الإنجاز بنسبة ٥.٤% ليصبح معدل الإنجاز ٧٦ % مقارنة بنسبة ٨٢.٦ فترة السنتين السابقتين، ويصبح معدل عدم الإنجاز ٢٤% مقارنة بنسبة ١٧.٦ فترة السنتين السابقتين، ويرجع السبب في ذلك إلي نسبة الشواغر العالية جدا في المكاتب والإدارات ونتيجة لتجميد التعيين بسبب الأزمة المالية[٢١٣].

وخلال عامي ١٩٨٨-١٩٨٩م استمرت معلات الشواغر الوظيفية في الزيادة مما أعاق العمل في كثير من البرامج لذلك نتج عنه أن انخفض معدل الإنجاز وزاد معدل عدم الإنجاز عن فترة السنتين السابقتين بنسبة٢.٣% ليصبح معدل الإنجاز ٧٣.٧ ومعدل عدم الإنجاز ٢٧.٣، فضلا عن أنه خلال فترة تلك السنتين قد انخفض عدد البرامج المبرمجة بحوالي ٥٠٠ برنامج وذلك لأن الهيئات التشريعية داخل الأمم المتحدة قد مارست قدرا من ضبط النفس عند النظر في ولايات جديدة ، لذلك لم يكنها إلا أن تشرع في إضافة عدد محدود من النواتج والخدمات[٢١٤].

وخلال سنتي ١٩٩٠-١٩٩١م انخفض عدد البرامج المبرمجة انخفاضًا شديدًا بنحو١٤٢٦ برنامجًا، ويرجع السبب في ذلك إلي دمج الأنشطة والبرامج ذات الصلة في إطار عدد أقل من العناصر، وانعكس ذلك التخفيض فى معدل الإنجاز وعدم الإنجاز فزاد

([٢١٣]) المصدر نفسه: A/43/326، **مصدر سابق،** ص ١٤.
([٢١٤]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، ، A/45/218، **مصدر سابق،** ص ١١.

معدل الانجاز بنحو ٤.٤ % ليصبح ٧٧.٣% ونقص معدل عدم الإنجاز بنسبة ٤.٤% ليصبح ٢٣.٧%[٢١٥]. ويمكن أن يعزى زيادة الإنجاز في تلك الفترة لزيادة المدفوعات الأمريكية فيها.

وفي العامين التاليين ١٩٩٢-١٩٩٣م فقد عاد معدل عدم الإنجاز للارتفاع وقابله انخفاض في معدل الإنجاز بنحو ٣.٥% ليصبح معدل الإنجاز ٧٣.٨% ومعدل عدم الإنجاز ٢٦.٥% [٢١٦].

وهكذا نجد أن معدل إنجاز برامج الأمم المتحدة أخذ في الانخفاض مقارنة بسنوات ما قبل الأزمة المالية، وحتى الزيادة التي حققها في معدل الإنجاز في فترة من فترات الأزمة المالية لم تكن لترقي إلي نسبة الإنجاز المحققة في سنوات ما قبل الأزمة، مما يدل على التأثير الشديد للأزمة المالية ولعمليات الإصلاح على أداء برامج الأمم المتحدة.

إلا أن توضيح معدل الإنجاز عمومًا على مدار السنوات علي الرغم من أهميته إلا أنه لا يوضح بدقة مدي تأثر المنظمة بالأزمة المالية، خاصة إذا تبين لنا أن هناك برامج مما يتم تمويلها من الميزانية العادية للمنظمة ظلت محافظة طوال سنوات الأزمة علي معدل إنجازها المرتفع كما كان الحال قبل حدوث الأزمة فكان معدل إنجازها قبل الأزمة وأثناءها ١٠٠%، وبرامج أخري كان معدل إنجازها قبل الأزمة مرتفعًا للغاية، ولكن في أثناء الأزمة انخفض بشدة وظل منخفضًا طوال سنوات الأزمة، وبرامج كان معدل إنجازها ضعيفاً في بداية الأزمة ولكنه عاود الارتفاع بعد سنة أو سنتين من الأزمة، لذلك لابد من إعطاء أمثلة لمثل هذه البرامج لتوضيح أسباب التباين في معدلات إنجازها، وهل هذا راجع إلي الإجراءات التي اتخذتها المنظمة؟ وأنه إذا كانت الأسباب راجعة إلي إجراءات المنظمة لماذا ارتفع معدل إنجاز بعض البرامج دون الأخرى علي الرغم من أن الإجراءات التي اتخذت كانت عامة على كل هيئات المنظمة؟ أم أن السبب وراء ذلك عوامل أخري؟

([٢١٥]) المصدر نفسه: A/47/159، **مصدر سابق**، ص ٩.
([٢١٦]) المصدر نفسه: A/49/135، **مصدر سابق**، ص ١٠.

ونظرًا لتعدد أوجه إنفاق ميزانية الأمم المتحدة[٢١٧] وتشعبها فإنه من الصعب تتبع مدي تأثر كل تلك الأنشطة، لذلك ستقتصر الدراسة على تتبع بعض النماذج التي تباين معدل إنجازها لبيان مدي تأثرها بالأزمة المالية، وأول هذه النماذج هي البرامج التي كان معدل إنجازها قبل وأثناء الأزمة بنسبة ١٠٠% ، ومن هذه البرامج المفوضية السامية لشئون اللاجئين، فقد كان معدل إنجاز برامجها قبل الأزمة سنتي ١٩٨٤-١٩٨٥م نسبته ١٠٠% وخلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٣م ظل معدل الإنجاز أيضا ١٠٠%[٢١٨]، وهو الأمر الذي يوحي للوهلة الأولي أن برامج المفوضية لم تتأثر بالأزمة المالية.

إلا أن السبب في ذلك المعدل المرتفع وعدم التأثر بالأزمة المالية يرجع إلي وجود موارد مالية مرتفعة مخصصة لهذا الجانب خارجة عن الميزانية العادية، ومصدرها في

([٢١٧]) تتوزع الميزانية العادية للأمم المتحدة علي أكثر من ثلاثين بندًا منها: **البنود السياسية** ويندرج تحتها نزع السلاح واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وشئون الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتقرير السياسات والتوجيه والتنسيق، **العدل والقانون الدوليان** ويندرج تحتها محكمة العدل الدولية والشئون القانونية، **التعاون الدولي من أجل التنمية** ويشمل شئون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أقل البلدان نموًا والبلدان النامية، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التجارة والتنمية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، البيئة، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب، المستوطنات البشرية، **التعاون الإقليمي لأغراض التنمية** ويشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لكل من أفريقيا وأسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وغربي أسيا، وأروبا، **الشئون الإنسانية** وتشمل حقوق الإنسان، مفوضية شئون اللاجئين، المساعدة الدولية في حالة الكوارث، **الإعلام، خدمات الدعم المشتركة** وتشمل خدمات الإدارة والدعم، مكتب وكيل الأمم المتحدة للشئون الإدارية ، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، مكتب إدارة الموارد البشرية ، مركز تكنولوجيا المعلومات، التشييد وأعمال الصيانة، السلامة والأمن. (انظر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الانترنت، ٢٠٢٣/٨/٦ **www.un.org.com**)

([٢١٨]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٤-١٩٨٥**،تقرير الأمين A/41/318.Add.1، ١٩٨٦/٥/٩،ص٦١؛ المصدر نفسه: الدورة الثالثة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٦-١٩٨٧**،تقرير الأمين العام، A/43/326. Add.1، ١٩٨٨/٧/٢٦، ص ٨٥؛ المصدر نفسه: الدورة الخامسة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٨-١٩٨٩**،تقرير الأمين العام، A/45/218 Add.1، ١٩٩٠/٤/٢٧، ص ١٠٣؛ المصدر نفسه : الدورة السابعة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٠-١٩٩١**،تقرير الأمين العام، A/47/159. Add.1، ١٩٩٢/٤/٢٤، ص ٧٥؛ المصدر السابق: الدورة التاسعة والأربعون، **تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٢-١٩٩٣**،تقرير الأمين العام، A/49/135 Add.1، ١٩٩٤/٥/٣، ص ٤٩.

المقام الأول التبرعات التي تقدمها الدول، ففي حين خصصت الميزانية العادية لسنتي ١٩٨٦-١٩٨٧م حوالي ٣٥ مليون دولار لأنشطة المفوضية[٢١٩]، نجد الموارد الخارجة عن الميزانية التي خصصت للمفوضية في نفس فترة السنتين بلغت حوالي ٧٥٩ مليون دولار[٢٢٠]، أي أكثر من عشرين ضعف المبلغ المخصص لها في الميزانية العادية، وقس علي ذلك باقي السنوات ففي فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩م بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للمفوضية ١.٣ بليون دولار[٢٢١]، وفي فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١م كانت نسبة ٩٥% من أعمال المفوضية تمول من المصادر الخارجة عن الميزانية[٢٢٢]، وفي فترة السنتين التاليتين ١٩٩٢-١٩٩٣م بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لها ٢.٤ بليون دولار[٢٢٣]، والأرقام السابقة تبين مدي ضخامة الموارد الخارجة عن الميزانية التي خصصت للمفوضية، وهو الأمر الذي جعلها لا تتأثر علي الإطلاق بالأزمة المالية للمنظمة، وساعدها علي إنجاز الأعمال التي كلفت بها خلال تلك الفترة وليس ذلك فحسب بل تمكنت من مواجهة كل حالات الطوارئ التي لم تكن من ضمن جدول برامجها والتي نشأت خلال تلك السنوات بشكل مفاجئ وطارئ، فخلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٣ اضطلعت المفوضية بعديد من الأعمال تمكنت من إنجازها بصورة كلية وكاملة من أمثلتها:

فخلال هذه الفترة عقد ٧١ مؤتمرًا وحلقة بحث لمعالجة مشكلات اللاجئين، وتم تكوين أفرقة عمل متعددة اجتمعت مع عديد من المسئولين في عدة دول لدراسة أوضاع فئات معينة من اللاجئين، وقدمت ٣٠ منحة لتشجيع اهتمام المراكز الجامعية بقوانين اللاجئين، وإصدار حوالي٥٠ نشرة صحفية و٢٠ فيلمًا سينمائيًا وتلفزيونيًا عن اللاجئين، وقامت المفوضية بالعديد من الزيارات الميدانية والدراسات الميدانية في أماكن مختلفة من العالم

---

(٢١٩) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، **الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧**، A/40/6.Add.1،ص ١١١.

(٢٢٠) المصدر نفسه: A/43/326. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٨٦.

(٢٢١) المصدر نفسه: A/45/218. Add.1، **مصدر سابق**، ص ١٠٤.

(٢٢٢) المصدر نفسه: A/47159. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٧٦.

(٢٢٣) المصدر نفسه: A/49/135. Add.1، **مصدر سابق**، ص ١٩.

منها الزيارة الميدانية وتقديم تقرير عن الهجمات العسكرية علي مخيمات ومستوطنات اللاجئين في أفريقيا الجنوبية، وتم كذلك خلال نفس الفترة تقديم عديد من الجهود من أجل تسهيل العودة الاختيارية لأفراد وجماعات اللاجئين إلي أوطانهم وإنشاء لجان مخصصة لذلك الأمر، وكذلك ساهمت المفوضية بصورة مالية فعالة في إصدار تأشيرات ووثائق السفر لهؤلاء الراغبين في العودة لأوطانهم(٢٢٤).

وخلال فترة السنتين التاليتين ١٩٨٨-١٩٨٩م قام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين في عدة بلدان في جنوب وشرق أوربا بتوفير الحماية والمساعدة الدوليتين لأعداد كبيرة من اللاجئين في تلك البلدان، وكذلك تم تقديم المساعدة إلي الحكومات فيما يتعلق بمعالجة المشكلات التي يسببها التدفق المتزايد لملتمسي اللجوء، كذلك أسهمت المفوضية من خلال المشاورات مع عديد من الدول أن قامت تلك الدول بتنقيح إجراءاتها التشريعية والإدارية التي تعزز مركز اللاجئين وتحدد حقوقهم، وخلال هذه الفترة قدم مكتب المفوض السامي مساعدة واسعة النطاق من أجل عودة اللاجئين الاختيارية في أفريقيا لأوطانهم، وكان الجزء الأكبر في إطار خطة انتقال ناميبيا إلي الاستقلال، فتم تقديم مساعدات كبيرة من أجل عودة الناميبيين المنفيين إلي وطنهم، وبحلول مطلع أغسطس ١٩٨٩ كان قد عاد إلي الوطن ٣٥ ألفًا من الناميبيين الذين سجلوا أسماءهم علي مستوي العالم للعودة إلي الوطن، وخلال هذه الفترة أيضا تم إعادة ٢٩٠ ألف لاجئ أوغندي موجودين في السودان إلي وطنهم، وتم كذلك إعادة ٣٠ ألف أوغندي من زائير، وكان يتم تزويد العائدين بمواد مساعدة تحتوي علي الاحتياجات المنزلية وملابس وسلع غذائية أساسية، وحيثما كان هناك عددًا كبيرًا من العائدين أقيمت أيضا مشاريع لتنمية المجتمعات الريفية كالمدارس والمستوصفات في القري، وفيما يتعلق بضرورة اتخاذ تدابير جديدة وفعالة لمواجهة استمرار هجرة الأشخاص من فيتنام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اتخذت الترتيبات للمغادرة النظامية لحوالي ٣٤ ألف لاجئ، وفي أعقاب توقيع اتفاق السلم بين حكومتي الهند وسيريلانكا في يوليو ١٩٨٧ بدأ مكتب مفوض الأمم المتحدة بناء علي

(٢٢٤) الأمم المتحدة: الجمعية العامة: A/43/326. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٨٧-٨٨.

طلب من حكومة سيريلانكا في تنفيذ برنامج خاص من المساعدة المحدودة لإعادة الإدماج والتأهيل للسيريلانكيين العائدين لوطنهم من الهند وعددهم حوالي ١٤٤ ألف شخص، وكانت المفوضية من القوة في الأداء أثناء تلك الفترة مما مكنها من التعامل مع الأمور الطارئة في شئون اللاجئين، فخلال هذه الفترة تمكنت من التعامل مع المشكلات الطارئة الخاصة باللاجئون الأفغان الذين كانوا يفرون من ميادين القتال وبلغ عددهم حوالي ٨٠ ألف أفغاني قدم لهم المساعدة في باكستان، وكذلك تم التعامل بفاعلية ونجاح مع حالة طوارئ أخري شمال غرب إيران حيث دخل لاجئون عراقيون من أصل كردي أراضي إيران قبل وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٨٨م وما سبقه وقدمت لهم العديد من المساعدات من قبل المفوضية[٢٢٥].

وخلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١م تم القيام بعديد من الجهود منها إصدار نحو ٤٠ ألف وثيقة سفر و٢٠ ألف بطاقة هوية للاجئين، وعقد ٥٦ حلقة دراسية واجتماعات ودورات تدريبية عن قوانين اللاجئين وحمايتهم، وتم إعادة ٤٣٠ لاجئًا في جنوب أفريقيا إلي بلادهم، وأعيد نحو ٥١ ألف جندي من الجنود الإثيوبيين السابقين إلي وطنهم من السودان، وأعيد حوالي ١٣ ألفًا من الفيتناميين إلي وطنهم عام ١٩٩١م، وتم توطين حوالي ٣٥ ألف شخص من اللاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوطين حوالي ١١ ألف شخص في كندا تحت إشراف مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين، وأعيد حوالي ٤٣ ألفًا من أبناء نيكاراجوا إلي وطنهم من هندوراس ومن كوستاريكا، ونتيجة لحرب الخليج الثانية والأعمال العسكرية في العراق عام ١٩٩١ فر عدة ملايين من اللاجئين العراقيين إلي إيران وتركيا وقدمت لهم المفوضية الدعم والمساعدة اللازمة، وخلال الفترة من مايو حتي ديسمبر وبفضل الجهود المستمرة من المفوضية تم إعادة ١.٨ مليون لاجئ عراقي إلي وطنهم[٢٢٦].

وفي فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣م ازداد عدد طلبات اللجوء والهجرة غير الشرعية مما أدي لإضعاف مبدأ اللجوء السياسي ورفضت كثيرًا من الدول اللاجئين وأغلقت حدودها

([٢٢٥]) المصدر نفسه: A/45/218. Add.1، **مصدر سابق**، ص ١٠٤-١٠٥.
([٢٢٦]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/47/159. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٧٦-٧٧.

في وجههم وقامت بترحيل الكثير منهم، وهنا قامت المفوضية بجهود كبيرة من أجل ضمان قبول اللاجئين في تلك البلدان، وخلال هذه الفترة تم إصدار حوالي ١٧ ألف وثيقة سفر للاجئين، وتم تنظيم أكثر من ١٥٠ دورة وحلقة دراسية للتعريف بقوانين اللاجئين ونشرها، وفي هذه الفترة أتاحت تدابير المفوضية للتأهب لحالات الطوارئ إمكانية الاستجابة في الوقت المناسب لعدد لم يسبق له مثيل من حالات الطوارئ الجديدة في شتي أنحاء العالم، ومن أمثلة ذلك الاستجابة لتدفق ما يربو عن ٤٢٠ ألف لاجئ إلي كينيا جاءوا بصورة رئيسة من الصومال، وفي يوليو ١٩٩٣ ازداد تدفق اللاجئين بكثافة من جنوب السودان إلي غرب أثيوبيا وأوغندا وكينيا، ولبت المفوضية أيضا احتياجات طارئة لحوالي ٨٠ ألف لاجئ من بوتان والذين فروا إلي نيبال، و٢٥٠ ألف لاجئ من ميانمار لجئوا إلي بنجلادش عام ١٩٩٢،وفي مطلع ١٩٩٣ استجابت لتدفق ٢٨٠ ألف لاجئ من توجو إلي بنين وغانا، وكذلك وصل إلي جمهورية أفريقيا الوسطي ٢٠ألفًا من تشاد، وقامت المفوضية خلال عام ١٩٩٣ بتنفيذ أكبر برنامج لها في حالات الطوارئ في يوغوسلافيا السابقة من أجل حوالي ٣.٨ مليون لاجئ مشرد داخليا، وتم تقديم المساعدة إلي قرابة ١.٣ مليون لاجئ أفغاني لإعادتهم من باكستان إلي وطنهم، وتم كذلك إعادة ٣٦٠ لاجئًا في كمبوديا إلي أوطانهم، وإعادة ٦٠ ألف إثيوبي إلي وطنهم من كينيا[٢٢٧].

وإجمالًا نجد أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين قد قامت بجهود كبيرة في مجالات المساعدة في حالات الطوارئ والرعاية والإعالة والعودة الاختيارية إلي الوطن والإدماج المحلي والتوطين للاجئين في بلدان اللجوء، ولا يمكن القول أن السبب في إنجاز هذه الأعمال يرجع إلي الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة، وإنما تعود في الأساس لوجود وفرة في التبرعات المخصصة لهذا الجانب والتي ساعدت المفوضية علي القيام بأعمالها علي نحو كامل، أي أن توافر الأموال كان يوازيه توافر الإنجاز على نحو كامل. ونفس الأمر الذي ينطبق علي شئون اللاجئين نجده ينطبق على حالات المساعدة في حالات الكوارث فقد كان معدل إنجازها أيضا ١٠٠% طيلة سنوات الأزمة

(٢٢٧) المصدر نفسه: A/49/135. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٤٩-٥١.

المالية بسبب توافر التبرعات بكثرة لها، أي أن معظم الشئون والبرامج الإنسانية لم تتأثر نتيجة توافر الأموال.

أما بالنسبة للبرامج التي كان معدل إنجازها مرتفعًا قبل الأزمة، وانخفض في بداية سنوات الأزمة ثم عاود الارتفاع مرة أخري نجد أن من ضمنها برامج حقوق الإنسان، فقبل الأزمة مباشرة وخلال سنتي ١٩٨٤-١٩٨٥م كان معدل إنجاز برامج حقوق الإنسان ٩١% (حيث تم تنفيذ ١٩٠ برنامجًا من ٢٠٨)[٢٢٨]، ولكن في بداية سنوات الأزمة الأولي وبالتحديد خلال سنتي ١٩٨٦-١٩٨٧م انخفض معدل الإنجاز ليصبح ٦١%(نفذ ١٤٤ برنامجًا من ٢٣٣) ، ويرجع السبب في ذلك إلي نسبة الشواغر العالية جدًا في وظائف هذه اللجنة حيث تم إجراء تخفيض كبير في وظائفها، وبسبب الأزمة تم خلال هذه الفترة إرجاء عديد من الاجتماعات، وعدم عقد البعض الأخر نهائيًا، فلم تعقد علي سبيل المثال دورة صيف عام ١٩٨٦ للجنة القضاء علي التمييز العنصري لأن الأموال الموجودة لم تكن تكفي لتغطية نفقات هذه الدورة، وكذلك تم إرجاء وتأخير عديد من التقارير والمنشورات الخاصة باللجنة، وكذلك فإن فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية لم يعقد أيا من اجتماعاته الثلاثة المبرمجة في عام ١٩٨٦م لعدم كفاية الأموال، وتقرر أن يعقد هذا الفريق اجتماع واحد بدلًا من ثلاثة عام ١٩٨٧[٢٢٩]، وكذلك لم تعقد دورة خريف ١٩٨٦ للجنة حقوق الإنسان وتم تخفيض نسبة ٣٠% من الموارد المخصصة لاجتماعات اللجنة في العام نفسه، وهو التخفيض الذي كانت اللجنة تراه يتجاوز بشكل ملحوظ التخفيض الذي مس عددًا من أجهزة الأمم المتحدة[٢٣٠].

من العرض السابق يتضح أن الأزمة المالية في سنواتها الأولي كان لها أثر فادح على لجنة حقوق الإنسان، فقد أدي عدم توافر الأموال إلي تأجيل عديد من الاجتماعات وعدم تنفيذ معظم البرامج، كما أن الإجراءات التقشفية الخاصة بتخفيض عدد الموظفين التي

---

(٢٢٨) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/41/318. Add.1 ، **مصدر سابق**، ص ٦٥.
(٢٢٩) المصدر نفسه: A/43/326. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٩٣-٩٤.
(٢٣٠) المصدر نفسه: الدورة الحادية والأربعون، تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، A/41/40، ص ١٣٧.

اتخذتها الأمم المتحدة أدت لتفاقم الوضع، فلم تكن تلك الإجراءات مساعدة بل معيقة، فنقص الموظفين بجوار عدم وجود أموال أدي لمعدل إنجاز منخفض إلي حد كبير، وثمة خطأ أخر أدي لهذا المعدل المنخفض فقد كان من الضروري أن يتم تخفيض عدد البرامج المراد تنفيذها تزامناً مع الأزمة المالية ، وهو ما لم يحدث بل علي العكس نجد اللجنة تقوم ببرمجة ٢٣٣ برنامجًا بزيادة ٢٥ برنامجًا عن السنوات السابقة والتي لم يكن فيها أزمة مالية، أي أن الأزمة رافقها زيادة في تطلعات القائمين علي البرنامج وهو ما كان أمرًا غير موفق.

ولكن خلال السنوات التالية زاد معدل الإنجاز ليصل خلال سنتي ١٩٨٨-١٩٨٩م حوالى ٧٥%، وفي سنتي ١٩٩٠-١٩٩١م يصل إلي ٧٤%، وفي سنتي ١٩٩٢-١٩٩٣م وصل إلي ٧٨%[٢٣١]، ويكمن السبب وراء هذا الارتفاع في معدل إنجاز برامج اللجنة إلى أنه بدءً من عام ١٩٨٨ بدء يتم توفير مصادر تمويل من خارج الميزانية العادية لبرامج اللجنة، ففي فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩م تم توفير ٣.٧ مليون دولار من مصادر خارجة عن الميزانية، حيث عمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلي التفاوض مع الدول الأطراف في معاهدات اللجنة إلي تقديم التبرعات لها، وتم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية في ميدان حقوق الإنسان، وقد أفسحت الموارد المتاحة بموجب هذا الصندوق إلي جانب موارد الميزانية العادية المجال أمام اللجنة لكي يضطلع بعديد من الأنشطة ولاسيما الميدانية أكبر بكثير مما اضطلع به في السنتين السابقتين حيث بلغت هذه الدراسات الميدانية حوالي ٢٢ بعثة في عدة بلدان، وهو ما ساعد على إنجاز البرامج الخاصة بالفصل العنصري، وأدي إلي إدخال أنشطة جديدة منها البدء في أنشطة لجنة مناهضة التعذيب عام ١٩٨٨م، وتم إجراء تدريبات عملية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال ٣٠ حلقة دراسية ودورات تدريبية إقليمية ووطنية في مختلف أنحاء العالم تلقي خلالها العديد من الأشخاص ولاسيما في البلدان النامية تدريبات في مجال حقوق الإنسان، ونتيجة لتوفر الموارد خلال هذه الفترة توسعت اللجنة في إنتاج

([٢٣١]) المصدر نفسه: A/45/218. Add.1، **مصدر سابق،** ص ١١٠؛ A/47/159. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٨٠؛ A/49/135. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٤٦.

المواد الإعلامية وتوزيعها من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وخلال هذه الفترة أيضا صيغت اتفاقية بشأن حقوق الطفل وبروتوكول اختياري يهدف إلي إلغاء عقوبة الإعدام(٢٣٢).

وخلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٣م تم شغل معظم الوظائف الشاغرة وتم زيادة عدد البرامج المراد تنفيذها ولكن ذلك لم يرافقه زيادة مطردة في معدل الإنجاز وذلك لأن الموارد المالية في تلك الفترة لم تكن متوفرة بشكل كبير وقلت كمية التبرعات بشكل كبير، مما أدي للعودة لإلغاء العديد من الاجتماعات الخاصة بمكافحة العنصرية والتي كان يمول معظمها من الصندوق السابق الإشارة إليه(٢٣٣).

من العرض السابق يتضح أن نقص الأموال في مطلع أعوام الأزمة أدى لتدهور كبير في برامج حقوق الإنسان وقصور شديد في أداء أعمالها، ثم أعقب هذا التدهور بتحسن، ولكن هذا التحسن لم يكن بسببه الإجراءات الإصلاحية في المنظمة ، ولكن كان سبب التحسن هو توفير الأموال من خارج الميزانية وهو ما أدى لزيادة معدل الإنجاز وإنشاء مجالات عمل جديدة ، ومما يؤكد أن الأمر جله كان مرتبطًا بتوفر الأموال أنه ما أن نقصت الأموال مرة أخري لم يرتفع معدل الإنجاز بل ظل شبه ثابت.

وإذا كان ارتفاع معدل إنجاز برامج لجنة حقوق الإنسان راجعًا إلي زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية وتوفير التبرعات لها، كان هناك برامج ذات معدل مرتفع قبل الأزمة وفى سنواتها الأولى انخفض معدلها بشدة ثم عاود الارتفاع، ولكن الأسباب هنا كانت مختلفة وتتمثل في تخفيض برامجها بشدة لتواكب الموارد المتوفرة، ومن أمثلة ذلك أنشطة شعبة الإعلام بمنظمة الأمم المتحدة والتي تمثل أنشطتها مصادر حيوية تستقي منها وسائط الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والأفراد معلوماتهم، فبعدما كان معدل إنجاز برامج الشعبة سنتي ١٩٨٤-١٩٨٥م يبلغ ٧٩%، نجده ينخفض بصورة رهيبة سنتي ١٩٨٦-١٩٨٧م ليصبح ٤٧%، ثم عاود الارتفاع ليبلغ

(٢٣٢) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، A/45/218. Add.1، **مصدر سابق**، ص ١١١-١١٢

(٢٣٣) المصدر نفسه: A/47/159. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٨٠-٨١؛المصدر نفسه: A/49/135. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٤٦-٤٧.

في٨٣% سنتي ١٩٨٨-١٩٨٩م، و٧٩% سنتي ١٩٩٠-١٩٩١، و٧٨% سنتي ١٩٩٢-١٩٩٣، ويرجع السبب في ذلك إلي التخفيض في البرامج المنشود تحقيقها، فبعدما كانت البرامج المنشودة سنتي ١٩٨٤-١٩٨٥م حوالي ٢٢ ألف برنامج، نجدها تتقلص في السنتين التاليتين لتصبح حوالي ١١ ألف برنامج أي انخفضت للنصف، وفي فترة السنتين التاليتين أصبحت ٥٠٠ برنامج فقط ، ثم ٣٠٠ برنامج فقط بنهاية عام ١٩٩٣، أى أنها قلصت من عام ١٩٨٤م حتي عام ١٩٩٣ بنسبة ٩٩%[٢٣٤]، ويرجع هذا التقليص الشديد في البرامج لعدم وجود موارد مالية، وعدم القدرة علي توفير موارد كبيرة خارجة عن الميزانية تواكب كم البرامج الكبيرة التي تضطلع بها الشعبة، فضلًا عن عدم توافر العناصر الفنية التي تم الاستغناء عن عديد منهم في إطار الإجراءات التقشفية للمنظمة، فبلغت نسبة الشواغر الوظيفية في شعبة الإعلام حوالي ٢١% من مجمل الوظائف، فعدم توفر الموارد والموظفين أدي لتقليص البرامج لأن استمرار البرامج بمعدلها المرتفع كان سيفوق قدرة شعبة الإعلام علي استيعابها[٢٣٥]، وما هو ما يفسر ارتفاع معدل الإنجاز، فكلما كانت البرامج قليلة كلما زاد معدل الإنجاز، وهذا إن دل عن شيء إنما يدل على مدي تأثير الأزمة المالية فشعبة مثل الإعلام لا تتوفر لها تبرعات فلم يكن أمامها سوى تقليص برامجها بصورة شديدة جدًا.

وهذا التقليص أثر بشدة علي الدور الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة فتم إيقاف معظم النشرات الإذاعية علي الموجات القصيرة، وإيقاف ٦٣٣ برنامجًا إخباريًا بسبب ارتفاع معدل الشواغر في الوظائف الفنية، كما أن البرامج والتغطية اليومية لدورات الجمعية العامة تم جعلها تغطية أسبوعية بدلًا من يومية[٢٣٦]، وتم إلغاء العديد من اللقاءات الصحفية مع عديد من المسئولين بشأن قضية فلسطين، وإلغاء برامج كثيرة بشأن الإعلان العالمي

([٢٣٤]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة:A/41/318. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٧٦؛ A/43/326. Add.1، **مصدر سابق،** ص ١٠٨ ؛ A/45/218. Add.1، **مصدر سابق،** ص ١٢٥؛A/47/159. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٩٦؛A/49/135. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٥٧.

([٢٣٥]) المصدر نفسه: A/43/326. Add.1، **مصدر سابق،** ص ١٠٩.

([٢٣٦]) المصدر نفسه:A/43/326. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ١١٠.

لحقوق الإنسان[٢٣٧]، وكذلك تم تقليص المنشورات التي كانت تصدر بصورة ربع سنوية أو شهرية إلي أن تصبح سنوية كمنشورات إنعاش أفريقيا، وكذلك تم إلغاء العديد من البرامج والمنشورات المتعلقة بقضايا التنمية وحقوق الطفل وحمايته، وقضية فلسطين ونزع السلاح[٢٣٨]، وتم خلال عام ١٩٩٣ تقليص البرامج لأدني حد لتواكب حدود الموارد المتاحة لشعبة الإعلام، وتم إرجاء عديد من المواد الترويجية للمؤتمرات الرئيسة والمطبوعات التي يطبع منها أعداد كثيرة مثل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة[٢٣٩].

إذن نجد هنا أن الأزمة المالية أثرت تأثيرًا شديدًا علي شعبة الإعلام وقلصت دورها إلي حد كبير، وزاد من حدة تضررها الإجراءات التقشفية التي أدت لتقليص كبير في الوظائف وهو ما أدي بدوره على أداء الشعبة.

أما النموذج الرابع والأخير فهو للبرامج التي كان معدل إنجازها قبل الأزمة المالية مرتفعًا، ولكنه انخفض مع حدوث الأزمة المالية وظل منخفضا طوال سنواتها ولم يرتفع مطلقا، ومن أمثلة ذلك أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد Unctdd" وهو المؤتمر الذي تأسس عام ١٩٦٤ و تتمثل مهمته في إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وتوسيع الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وليكون بداية عهد جديد في تطوير التعاون الدولي في مجال التجارة والتنمية[٢٤٠]، ففي فترة السنتين ١٩٨٤–١٩٨٥ كان معدل إنجاز برامج المؤتمر يبلغ ٨٠% ،وكان عدد البرامج المنشود تحقيقها في تلك الفترة ٦٣٣ برنامجًا، ولكن خلال الفترة من ١٩٨٦–١٩٩٣ لم يتجاوز نسبة إنجاز البرامج ٥٩% وهي أعلى نسبة تم الوصول لها خلال سنوات الأزمة، وخلال نفس الفترة تم الحفاظ على معدل برامج منشود يبلغ متوسطه ٦٠٠ برنامج سنويًا، لذلك انخفض معدل الإنجاز وتأثر بشكل ضار بسبب الضائقة المالية وبسبب نسبة الشواغر

(٢٣٧) المصدر نفسه: A/45/218. Add.1، **مصدر سابق**، ص ١٢٦.
(٢٣٨) المصدر نفسه:A/47/159. Add.1 ، **مصدر سابق**، ص ٩٦-٩٨.
(٢٣٩) المصدر نفسه: A/49/135. Add.1، **مصدر سابق**، ص ٥٨-٥٩.
(240)United Nations. Economic and Social Council (37th sess. : 1964-1965, **Resolutions adopted by the Economic and Social Council during its 37th session**, Volume I, 13 July-15 August 1964. - E/3970. - 1964. - p. 2

العالية في وظائف المؤتمر[٢٤١]، وعلي الرغم من توفير مبالغ مالية خارجة عن الميزانية يبلغ متوسطها ٣٠ مليون دولار إلا أن معدل الإنجاز لم يرتفع[٢٤٢]، ويرجع السبب في ذلك استمرار الرغبة في تحقيق عدد كبير من البرامج فكان من الواجب هنا اتباع ما تم في شعبة الإعلام من تقليص البرامج بصورة كبيرة لتواكب عدد الموارد والوظائف الموجودة لتحقيق معدل مرتفع

لذلك تأثرت برامج المؤتمر فتم إرجاء عديد من البرامج الخاصة بالتنمية في البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، ولم يتم خلال هذه الفترة العمل والاهتمام بالقضايا التجارية والإنمائية المتعلقة بالبلدان النامية، وتم إرجاء عدد من البرامج الخاصة بالتعاون الاقتصادي ما بين البلدان النامية نظرًا لعدم وجود موارد كافية تساعد في الحصول علي المعلومات الإحصائية اللازمة لهذه القضايا[٢٤٣].

وتأسيسًا علي كل ما سبق من نماذج يمكن القول أن أنشطة الأمم المتحدة تأثرت تأثرًا شديدًا بالأزمة المالية للمنظمة، وتضررت بشكل كبير، وتأثرت كذلك بالإجراءات التقشفية المتعلقة بالموظفين وتخفيض أعدادهم، فانخفض معدل إنجاز البرامج ولم ينج منها وارتفع معدله إلا البرامج التي كانت لها موارد كبيرة من خارج الميزانية، فكلما توفرت الأموال ارتفع معدل الإنجاز، أما البرامج التي لم يكن لها موارد مالية خارجة كبيرة أوليس لها موار خارجة مطلقًا فلم يكن أمامها إلا أن تقلص عدد برامجها بنحو كبير جدًا، ومن ثم يرتفع معدل إنجازها، أما البرامج التي تمسكت بعدد برامج كبير في ظل عدم توافر الموارد والموظفين ظل أدائها منخفضًا جدًا طوال فترة الأزمة .

---

(٢٤١) الأمم المتحدة: الجمعية العامة:A/41/318. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٤٧-٤٨؛ A/43/326. Add.1، **مصدر سابق،** ص ٦٤ ؛ A/45/218. Add.1، **مصدر سابق،** ص ٨٠؛A/47/159. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٥٧؛A/49/135. Add.1 ، **مصدر سابق،** ص ٦.

(٢٤٢) المصدر نفسه: A/45/218. Add.1، **مصدر سابق،** ص ٨١.

(٢٤٣) المصدر نفسه: A/43/326. Add.1، **مصدر سابق،** ص ٦٤-٦٥.

وكل هذا يثبت ما سبق الإشارة إليه أن أزمة الأمم المتحدة كانت مالية وليست إصلاحية ، وكان يجب عليها بجانب سيرها في طريق الإصلاح السير في طريق توفير موارد دائمة ومستقرة بدلًا من التبرعات التي تزيد عام وتنقص أخر وتنقطع نهائيا في عام أخر.

وختامًا يمكن القول أن فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ظلت ضعيفة بدرجة كبيرة منذ تأسيسها، فهي لم تستند علي أي شكل من أشكال القوة الحقيقية وخصوصًا المالية التي تؤهلها للقدرة على التأثير في مجريات الأحداث في العالم، وظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى وبالأخص إرادة الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الجزء الأكبر من المساهمات المالية في الأمم المتحدة مما جعل لها سيطرة نافذة قادرة على إعاقة المنظمة عن العمل، لذلك عندما وجدت هذه الدولة أن المنظمة لم تعد ذات فاعلية لها حجبت عنها المساهمات المالية وربطت عودتها بإصلاح المنظمة، وهو الأمر الذي أعاق المنظمة الدولية عن تحقيق الأهداف المنوطة بها ووضعها على شفا الإفلاس، وفي وضع مالي خطير ومحفوف بالمخاطر جعلها ضعيفة ماليا طيلة أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

صحيح أن الأمم المتحدة مع مرور الزمن تراكمت بعض مساوئها مثل كثرة هيئاتها وتداخل أعمالها وكبر حجم جهازها الإداري وتضخمه، وأصبحت في حاجة ماسة للإصلاح، ولكن كان يمكن تحقيق هذا الإصلاح دون الضغط عليها بالسلاح المالي الذى زاد من مشكلاتها وأعاقها، صحيح أن الأزمة المالية قد دفعت الأمم المتحدة دفعًا نحو تحقيق برنامج إصلاحي واتخاذ خطوات جدية فيه، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن بهدف الإصلاح ذاته ولكنها كانت بهدف تحسين الوضع المالي للمنظمة، لذلك لا يمكن قياس أثرها إلا على ما اتخذت من أجله وبهذا القياس نجد أن عمليات الإصلاح تلك لم تحقق الهدف منها وهو تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة فقد ظلت حالتها المالية حرجة جدا طيلة سنوات تحقيق الإصلاحات، إلا أنه من المؤكد أن هذه الإصلاحات كانت ذات أهمية على المدى البعيد فنتج عنها جوانب إيجابية أهمها إلغاء عديد من المساوئ سالفة الذكر التي تراكمت طوال عهد المنظمة الدولية، وتبسيط إدارة الأمم المتحدة وهيكلها التنظيمي.

ويمكن القول كذلك أن الأزمة المالية التي شهدتها الأمم المتحدة أثرت تأثيرًا سلبيًا علي فعالية الأمم المتحدة وعلى دورها وعلى تنفيذ برامجها، فقد انخفض معدل تنفيذ برامجها طيلة سنوات الأزمة بصورة واضحة، وكذلك يمكن القول أن حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتى قد أعاد الاكتشاف الأمريكي للأمم المتحدة وعملت الأمم المتحدة على تطويع الشرعية الدولية لتحقيق أهدافها لذلك نما التمويل الأمريكي للمنظمة خلال هذه السنة، ولكنه ما لبث أن عاد للانخفاض مرة أخرى، وهو الانخفاض الذى ما زال موجود منذ التسعينات وحتى يومنا الحالي، فأزمة الأمم المتحدة المالية مازالت مستمرة، ومازالت تثار من حين لأخر، وهو ما يدل على أن الظروف السياسية الدولية لها تأثيرها على تمويل المنظمة الدولية بالزيادة أو النقصان، وأن الولايات المتحدة هي من جعلت الأمور في الأمم المتحدة تبلغ مرحلة الأزمة بسبب اعتماد المنظمة ماليًا على اشتراكاتها، فالهيمنة المالية الأمريكية على المنظمة قد أصابتها في مقتل.

إن وجود الأمم المتحدة في الحياة الدولية يعد أمرًا مهمًا وضروريًا لا غنى عنه لمساعدة المجتمع ليصل إلى ما هو أفضل، فالتحديات الدولية الجديدة والتي تظهر بصورة مستمرة سوف تجعل دور الأمم المتحدة أكثر ضرورة من أي وقت مضى، وأنه يجب على الجميع بلا استثناء أن ينظر للأمم المتحدة نظرة شمولية تشمل إيجابياتها وسلبياتها، نجاحها وفشلها، وأن يتعاون الجميع من أجل إصلاحها وتطويرها لتواكب العصر الجديد ولمعالجة ما شابها من قصور أو فشل في بعض النواحي.

التوصيات:

- لابد من إرساء قاعدة مالية متينة للأمم المتحدة، وأن يتهيأ لها موارد مالية مستقلة وخاصة بها تكفل لها مجابهة النفقات، لأن ذلك يعد أمرًا أساسيًا بالنسبة للأمم المتحدة، فلكى تكون الأمم المتحدة ذات فعالية لابد وأن تستند إلي قوة مالية حقيقية تستطيع من خلالها أن تؤثر علي الأحداث، فالأمم المتحدة لن تحصل علي الاستقلال التام في سيادتها دون أن يكون لها مصدر مستقل للدخل بالإضافة إلي اشتراكات الدول الأعضاء يحميها ويحمى أنشطتها من الأثر الضار الناجم عن تغيير مصالح ومشاعر بعض كبار المساهمين في المنظمة.
- تطوير نظام تمويل الأمم المتحدة، إذ أظهر الواقع بأن المنظمة الدولية تعانى من أزمة تمويل تزداد وتقل بين فترة وأخري حسب المناخ والظروف السياسية السائدة في ذلك الوقت، فالمنظمة مالم تعدل نظامها الحالي ستظل أسيرة لهيمنة الطرف الأقوى في العالم.
- إن استعادة أساس مالي راسخ ومستقر للأمم المتحدة يتطلب اتفاقًا بين الدول الأعضاء أوسع بكثير مما هو عليه بشأن قضايا الميزانية، ورغبة عالمية في احترام الالتزامات المالية المنبثقة عن الميثاق.
- الاهتمام بالعنصر البشري داخل الجهاز الإداري للأمم المتحدة ومراعاة أعلى معايير الدقة وتوافر الخبرة اللازمة في اختيار موظفي المنظمة، وتوفير البرامج التدريبة للموظفين من أجل الارتقاء بمستوي الأداء الإداري داخل الأمم المتحدة.
- عقد مؤتمر دولي لبحث مسألة إصلاح الأمم المتحدة تشارك فيه كل الدول، تكون قاعدته وجود التزام حقيقي بإعادة تنشيط المنظمة من جانب جميع الأعضاء فيها، ويكون هدفه تحقيق إصلاح فعلى للأمم المتحدة وجعلها أقل تعقيدا وأكر تركيزًا وتكاملًا، ومساعدتها في التخلص من المؤثرات السياسية للتفرغ لوظيفتها، ولكى تسهم بدورها المنوط بها، وأن يكون التجديد والإصلاح عملية متواصلة وفعالة تسير على نهج منتظم.

- ضرورة مواصلة سياسة تخفيف عدد الموظفين في الأمم المتحدة، وسياسة دمج الهيئات ذات الأنشطة المتشابهة لمنع تداخل أنشطتها، ولتخفيف العبء عن ميزانية الأمم المتحدة.
- ضرورة اتخاذ الإجراءات التي تكفل احترام الدول والتزامها بتسديد أنصبتها المقررة عليها للأمم المتحدة، ومن أهم تلك الإجراءات تهيئة السبل لتنفيذ اقتراح الأمين العام بفرض فوائد على الدول المتأخرة في تسديد أنصبتها المقررة عليها.
- إن أي إجراءات مستقبلية تقوم بها الأمم المتحدة لعلاج أزماتها المالية لابد وأن تراعي الأسباب الحقيقة لأزمتها، وهي أسباب سياسية بالدرجة الأولى تتمثل في مطالب المساهمين الرئيسين في ميزانية المنظمة، لأن أية جهود ستتم لمعالجة الأزمة دون التعرض لأسبابها السياسة لن تحقق الهدف المنشود منها.
- علي الرغم من نجاح المنظمة إلي حد ما في حشد الموارد لاتزال مسألة المواءمة بين الأنشطة المخططة والموارد المحشودة تمثل تحديًا رئيسًا، حيث إن المساهمات الطوعية غالبًا ما تخصص لبرامج معينة، كما أن من الضروري تقوية الآليات الداخلية مثل الفريق الاستشاري المعني بالموارد المالية بغية توجيه الموارد إلي حيث تبلغ الحاجة إليها ذروتها.

الملاحق

ملحق رقم(١)

الأوامر والإجراءات الإدارية الصادرة من الأمين العام للموظفين بالمنظمة فى ١٧ يناير ١٩٨٦ لمواجهة الأزمة المالية

المصدر: United Nations :Secretariat,ST/SGB/ 215, 17/1/1986.

UNITED NATIONS

ST

Secretariat

ST/SGB/215
17 January 1986

SECRETARY-GENERAL'S BULLETIN

To: Members of the staff

Subject: THE FINANCIAL SITUATION OF THE ORGANIZATION

1. Through this bulletin I wish to inform all staff members of the serious financial situation facing the Organization and of related measures which I have decided to put into effect.

2. You will recall that, when I spoke in the General Assembly on 18 December 1985, I referred to certain recently enacted legislation and to unilateral withholdings of assessed contributions by Member States as measures that were contrary to obligations flowing from the Charter, endangering the financial viability of the Organization. Nothing has occurred since then to alleviate my deep concern on this matter; on the contrary, recent developments have added to the seriousness of the cash shortage confronting the Organization.

3. My earnest hope is that all Member States will respect their financial obligations under the Charter and I am taking all possible steps to this end. However, if the situation so requires, I shall need to place the full facts and options on how to deal with them before the General Assembly without delay, so that Member States may take the necessary decisions.

4. Meanwhile, in the light of the immediate cash situation, I have decided that the following steps should be taken, which, while affecting the implementation of mandated programmes, will least prejudice them. These steps, which lie within my competence are:

(a) A 20 per cent reduction in costs relating to: travel, the hiring of consultants, temporary assistance and overtime;

(b) The deferral of a number of alteration and maintenance projects;

(c) Strict and rigorous application of the resolutions of the General Assembly and the Economic and Social Council on the control and limitation of documentation.

86-01328 1832i (E)

/...

On each of these measures, separate instructions will be issued.

5. Further, I intend to write to the presiding officers of the main intergovernmental bodies of the Organization seeking their support in reducing expenditures that could, with prudence, be avoided. I wish you to know that, for my part, I am curtailing my own travel to the greatest possible extent.

6. You will understand the seriousness of the situation we face. I am sure that I can count on your fullest co-operation in dealing with it. I shall keep you informed of developments.

Javier PEREZ DE CUELLAR
Secretary-General

دور الولايات المتحدة الأمريكية في حدوث الأزمة المالية

ملحق رقم(٢)

الأوامر والإجراءات الإدارية الاضافية الصادرة من الأمين العام للموظفين بالمنظمة فى ٢٠ مارس ١٩٨٦ لمواجهة الأزمة المالية

المصدر: United Nations :Secretariat,ST/SGB/217,13/3/1986.

UNITED NATIONS

ST

Secretariat

ST/SGB/217
20 March 1986

SECRETARY-GENERAL'S BULLETIN

To: Members of the staff

Subject: THE FINANCIAL SITUATION OF THE ORGANIZATION

1. I wish to write to you personally and directly on the subject which I know bears most heavily on your minds these days as it does on mine. This is the extremely serious financial crisis confronting the United Nations. We face a shortfall of as much as $100 million in funds needed this year to meet the operating expenses of the Organization. This is largely the result of projected large-scale withholdings in 1986 of assessed contributions to the regular budget. The reserves which might have been used to alleviate this situation have been exhausted because of previous withholdings and late payments by a number of Member States.

2. This critical situation must be dealt with both in its immediate and longer-term dimensions. The restoration of a firm and stable financial basis for the United Nations requires far broader agreement among Member States than presently exists on key budgetary issues and a universal willingness to respect the financial obligations that flow from the Charter.

3. The Group of High-level Intergovernmental Experts, established by the General Assembly to review the financial and administrative functioning of the United Nations, is now at work. I expect that the Group will identify measures for adoption by the forty-first session of the General Assembly, which will facilitate the co-operation and broad agreement on budgetary matters that are essential for the long-range financial viability and operational effectiveness of the United Nations. I believe, and have so suggested to the Group, that these measures will need to cover the manner in which expenditures are agreed upon, the means of defining priorities and of assuring the utilization of resources in accordance with them, and any structural adjustments which can improve the effectiveness and efficiency of our operations. I will offer such further advice to the Group as may be appropriate and useful.

/...

86-07843

4. Meanwhile, we face an emergency which demands immediate actions that are bound to be painful for all of us and which will require very difficult decisions by Member States. I have been in continuing contact with Governments at the most senior levels, urging those which are in arrears to make early payment, stressing the importance of compliance with the provisions of the Charter on the financing of the Organization, and appealing for voluntary contributions to avoid a drastic interruption in our work this year. As you know, I have also introduced a series of economy measures relating to travel, overtime, temporary assistance, consultants and maintenance which should result in a savings of some $15 million in 1986. It is evident that further economy measures are needed, and needed urgently; delays will only result in deeper cuts over a shorter period of time. Money saved now will reduce the need to cut jobs in the future; each million dollars economized is the equivalent of some 20 posts.

5. Bearing this in mind, I have decided that the only viable course of action is to implement immediately the following measures:

(a) A freeze in recruitment;

(b) Non-extension of staff beyond the age of 60;

(c) Suspension of the payment of the second half of the representation allowance for staff at levels D-2 and above;

(d) A further reduction of 10 per cent in the use of budgeted funds for overtime payment;

(e) Suspension of the promotion process for six months;

(f) Deferment of the implementation of cost-of-living adjustments in the salaries of staff in the General Service and related categories at the eight main duty stations;

(g) A number of house-keeping economies and adjustments.

I am fully aware of how unwelcome some of these steps will be. I realize, in particular, that the deferment of cost-of-living adjustments affects the lowest-paid categories of staff, and I wish to state that it is my intention to lift this deferment as soon as practicable. However, I am persuaded that these measures are in the best, longer-range interest of the Organization and of each staff member. I trust that you also will be of that view.

6. The foregoing steps should result in savings of more than $15 million, producing a total of approximately $30 million in savings through measures introduced this year. It is a necessary beginning, and yet evidently not enough; given an overall cash shortage of some $100 million, extensive measures will still have to be agreed upon by Member States to cope with the situation, either by

/...

providing supplementary funds, or by deferring programmes, or a combination of the two. I have asked that the fortieth session of the General Assembly reconvene on 28 April 1986 to consider the urgent steps that are required. In view of the gravity of the situation, all Departments and Offices have been asked to indicate how a reduction of 10 per cent in their budgeted expenditures could best be achieved. Account will be taken of the responses received in the suggestions I expect to make to the Assembly.

7. Seventy-five per cent of the United Nations budget is devoted to personnel costs. Any substantial drop in income is therefore bound to have immediate negative consequences for the staff. There is simply no way that this can be avoided. It is my objective to keep to a minimum any hardship and dislocation for individuals and any interference with the essential work for which the United Nations was established. But the immediate road ahead will be difficult and sacrifices will be required. I must ask each and every one of you for your continued loyalty and support. This Organization depends on its staff. Your continued dedication and hard work will be a major element in overcoming the present crisis and preserving and enhancing the role of the United Nations as a constructive force in world affairs.

Javier PEREZ DE CUELLAR
Secretary-General

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق العربية المنشورة

وثائق الأمم المتحدة:

١–وثائق الجمعية العامة:

- الجمعية العامة، الدورة الأربعون، محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين بعد المائة، A/40/P.V.122، ١٩٨٥/١٢/١٨.
- الجمعية العامة، الدورة الأربعون، تعيين أعضاء فريق خبراء حكومي دولي رفيع المستوي لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، مذكرة الأمين العام، A/40/1085، ١٩٨٦/٢/٣.
- الجمعية العامة، الدورة الأربعون، الأزمة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/40/1102، ١٩٨٦/٤/١٢.
- الجمعية العامة، الدورة الأربعون، الأزمة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/40/1102/Add.1، ١٩٨٦/٤/١٥
- الجمعية العامة، الدورة الأربعون، تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية، A/40/1106، ١٩٨٦/٤/٢٢.
- الجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٤-١٩٨٥،تقرير الأمين A/41/318.Add.1، ١٩٨٦/٥/٩.
- الجمعية العامة، الدورة الأربعون، الأزمة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/40/1102/Add.7، ١٩٨٦/٩/١١.
- الجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تنفيذ تدابير الاقتصاد لعام ١٩٨٦، تقرير الأمين العام، A/41/850، ١٩٨٦/١١/١٨.
- الجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/41/901، ١٩٨٦/١١/٢٥.
- الجمعية العامة، الدورة الحادية الأربعون، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، A/41/1، ١٩٨٦.
- الجمعية العامة، القرارات والمقررات التى اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الأربعين ,A/40/53، ١٩٨٦.
- الجمعية العامة، الدورة الحادية الأربعون، تقرير فريق الخبراء الحكومى الدولى الرفيع المستوي لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، A/41/49، ١٩٨٦.
- الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، تقرير مرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، A/42/234، ١٩٨٧/٤/٢٣.

- الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، A/42/16 part(I)، ١٩٨٧/٦/٥.
- الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، A/42/861، ١٩٨٧/١٢/٧.
- الجمعية العامة، القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها الحادية والأربعين ،A/41/53، ١٩٨٧.
- الجمعية العامة، **الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧**،A/40/6.Add.1
- الجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٦-١٩٨٧،تقرير الأمين العام، A/43/326، ١٩٨٨/٤/٢٨.
- الجمعية العامة: الدورة الثالثة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٦-١٩٨٧،تقرير الأمين العام، A/43/326. Add.1، ١٩٨٨/٧/٢٦
- الجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، الحالة الراهنة واحتمالات التمويل فى سنة ١٩٨٩، A/43/932، ١٩٨٨/١٢/٥.
- الجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٨٩، A/44/857، ١٩٨٨/١٢/٨.
- الجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الأزمة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/C.5/45/17، ١٩٩٠/١٠/٨.
- الجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٨-١٩٨٩،تقرير الأمين العام، A/45/218، ١٩٩٠/٤/١٧.
- الجمعية العامة: الدورة الخامسة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٨٨-١٩٨٩،تقرير الأمين العام، A/45/218 Add.1، ١٩٩٠/٤/٢٧.
- الجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٩١، A/45/830، ١٩٩٠/١٢/٦.
- الجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/46/600، ١٩٩١/١٠/٢٤
- الجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، مقترحات لطرق مشاكل اليوم والغد، A/46/600/Add.1، ١٩٩١/١١/١٩.
- الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٠-١٩٩١،تقرير الأمين العام، A/47/159، ١٩٩٢/٤/١٦.
- الجمعية العامة : الدورة السابعة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٠-١٩٩١،تقرير الأمين العام، A/47/159. Add.1، ١٩٩٢/٤/٢٤

- الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/46/600/Add.2، ١٩٩٢/٥/١٥.
- الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، A/C.5/47/13، ١٩٩٢/١٠/٥.
- الجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، ، A/48/503، ١٩٩٣/١٠/١٨.
- الجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٢-١٩٩٣،تقرير الأمين العام، A/49/135، ١٩٩٤/٤/٢٨.
- الجمعية العامة: الدورة التاسعة والأربعون، تخطيط البرنامج، أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين١٩٩٢-١٩٩٣،تقرير الأمين العام، A/49/135 Add.1، ١٩٩٤/٥/٣.
- الجمعية العامة، قرارات اتخذتها الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة الخامسة ، جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، A/RES/55/5[E]، ٢٢ يناير ٢٠٠٠.

٢-وثائق المجلس الاقتصادى والاجتماعى

- الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي الاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الدورة الثالثة عشر، E/ESCWA/13/9/Add.3، ١٩٨٦/٤/١٧.
- United Nations. Economic and Social Council (37th sess. : 1964-1965, **Resolutions adopted by the Economic and Social Council during its 37th session**, Volume I, 13 July-15 August 1964. - E/3970. - 1964

٣- وثائق أخري

- الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١٥.
- الأمم المتحدة : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والعشرين ١٩ سبتمبر -١٩ ديسمبر ١٩٧٢، القرار ٢٩٦١ الدورة ٢٧ ، جدول الاشتراكات في نفقات الأمم المتحدة، A/8592.

ثانيا: الوثائق الأجنبية المنشورة

١-وثائق الجمعية العامة:

- General Assembly, Current Financial Crisis Of The United Nations, Draft Report of the Fifth Committee, A/C.5/41/1.23 ,9/12/ 1986.

- General Assembly, Current Financial Crisis Of The United Nations Report of the Secretary-General, Current situation and funding prospects for 1988, A/42/841,1/12/1987.
- General Assembly, Forty-third session, Fifth Committee, Financial Emergency Of The United Nations, Report of the Secretary-General, Analysis of the financial situation of the United Nations A/C.5/43/29, 9/11/1988.
- General Assembly, Forty-eighth session, Improving The Financial Situation Of The United Nations, Financing an effective United Nations: A report of the Independent Advisory Group on United Nations, Financing Report of the Secretary-General A/48/565, 2/11/1993.

٢- وثائق السكرتارية العامة

- Secretary-General, United Nations Scales of Assessments for the Years 1946-1970 : report of the Secretary-General, A/CN.2/R.277, 20/4/1970.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1985, ST/ADM/SER.B/283, 20/1/1986.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1986, ST/ADM/SER.B/288, 16/1/1987.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1988, ST/ADM/SER.B/309, 6/1/1988.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1989, ST/ADM/SER.B/325, 4/1/1988.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1990, ST/ADM/SER.B/345, 3/1/1991
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1991, ST/ADM/SER.B/364, 8/1/1992.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1992, ST/ADM/SER.B/395, 5/1/1993.
- Secretariat, Status of contributions as at 31 December1993, ST/ADM/SER.B/424, 7/1/1994.

- Secretariat To Members Of The Staff Secretary-General's Bulletin, The Financial Situation Of The Organization, ST/SGB/215 ,17/1/ 1986.
- Secretariat, Information Circular to All Members of the Staff, From The Under-Secretary-General for Administration and Management Subject: The Financial Crisis Of The United Nations, ST/IC/86/17 ,13 /3/ 1986.
- United Nations :Secretariat To: Members of the staff, Secretary-General's Bulletin ,ST/SGB/217, 20 /3/ 1986.
- Secretariat To: Members of the staff, Secretary-General's Bulletin ,ST/SGB/ 222, 22/12/1986
- Secretariat To Members of the staff From The Controller Administrative Instruction, Subject Reimbursement For Travel By Private Motor Vehicle, ST/AI/224/Rev.1, 4 /5/1987

٣- وثائق الكونجرس الأمريكي

- U.N. Regular Budget Funding: Issues for Congress: CRS Report for Congress, Congressional Research Service: The Library of Congress,15/5/ 1995.
- U.N. Funding, Payment of Arrears and Linkage to Reform Legislation in the 105th Congress, CRS Report for Congress, Congressional Research Service , The Library of Congress, 24/4/ 1998.
- United Nations Financial Issues and U.S. Arrears: Briefing Report to Congressional Requesters, United States General Accounting Office , June 1998.
- United Nations Reform: Background and Issues for Congress, Specialist in International Relations, Congressional Research Service, 15/5/2015.

٤-وثائق المجلس الاقتصادى والاجتماعى

- United Nations. Economic and Social Council (37th sess. : 1964-1965, **Resolutions adopted by the Economic and Social Council during its 37th session**, Volume I, 13 July-15 August 1964. - E/3970. - 1964

ثالثا: الموسوعات العربية

• عبدالوهاب الكيالي وأخرون : موسوعة السياسة ، الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.

رابعا: الرسائل العلمية

- الشيخ عمى ولد الشيخ صيار: إصلاح الأمم المتحدة بين لغز الفيتو وهشاشة الرأي العام الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة أنواكشوط العصرية، ٢٠١٩.

خامسا: المراجع العربية

- بول كينيدي: برلمان الإنسان الأمم المتحدة " الماضي– الحاضر– المستقبل"، ترجمة : رءوف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠٠٨.
- زكى هاشم: الأمم المتحدة، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٢.
- عبدالملك عودة: الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٧.
- كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محود شعبان، المنظمة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
- محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، د.ت
- محمد يوسف الحافى: الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولى دراسة فى فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤
- مركز البحوث والدراسات الكويتية: دور الأمم المتحدة في اقرار السلم والأمن الدوليين " دراسة حالة الكويت والعراق"، الكويت، ١٩٩٥.
- نعوم شومسكى: إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
- يوسي إم هانيماكى: الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة : محمد فتحى خضر، مؤسسة هنداوى القاهرة، ٢٠٠٨.

سادسا: المراجع الأجنبية

- Alexander, uhl: The US and the UN, partners for peace, Washington, Public Affairs Institute, 1962.
- Edmund Jan Osmanczyk: The Encyclopedia Of The United Nations And International Relations, Taylor and Francis, New York,1990.
- Gary B. Ostrower :The United Nations And The United States,Wayne Publishers. New York,1998.
- John George Stoessinger: Financing the United Nations system, Brookings Institution, Washington, 1964.
- Patrick L. Neel: Us Funding For The Un, Master Of Science In Management, Naval Postgraduate School, September 1999.
- Robert W Gregg: About face? : the United States and the United Nations, Lynne Rienner Publishers, Inc , usan 1993 .
- Tapio Kanninen: Organizational Retrenchment And Reorganization: The Case Of The United Nations Response To The Financial Crisis Of The Mid-1980's, The City University of New York, 1990.
- Tom Barry: The Next Fifty Years : The United Nations And The United States, Resource Center Press, Albuquerque, New Mexico ,1996.

سابعا: الأبحاث العربية

- اعمار أنبيه جمعة: الأمم المتحدة بين الهيمنة ومبررات الإصلاح، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، العدد ١، ٢٠١٧.
- جين. م. لايونز: إصلاح الأمم المتحدة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، منظمة اليونسكو، العدد ١٢٠، ١٩٨٩.
- ريم عبدالمجيد : الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة تمويل الأمم المتحدة، مجلة أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد٥٠، ديسمبر ٢٠١٩.
- سليم قاطع على: التوظيف الأمريكى لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيي، العدد الثاني.

- سميرة ناصري: تأثير نفوذ القوى الكبري على صنع القرار الدولي داخل منظمة الأمم المتحدة، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٣، ٢٠١٦.
- محمد الجندي: الأمم المتحدة نشأة وأفاقا ، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة، س٣٧ ، العدد ٤٢٣، ديسمبر ١٩٩٨.
- محمد السيد حسن داوود: الجهود الدولية المعاصرة لإصلاح الأمم المتحدة ، مجلة الجامعة الاسلامية، رابطة الجامعات الاسلامية، العدد ٤١، ٢٠٠٧.
- محمد فؤاد إبراهيم: ميزانية منظمة الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مج ١٠، ١٩٥٤.
- هالة سعودى: الولايات المتحدة والأمم المتحدة، فى أحمد الرشيدي وأخرون: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- منظمة التحرير: الأمم المتحدة أم الولايات المتحدة ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج٢٦، ع٣٠١، ٢٠٠٤.
- وليد سليم عبد الحى: توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلميــ، جامعة الكويت، مج١٤، ع٢، ١٩٨٦.

ثامنا: الأبحاث الأجنبية

- Donald j. Puchala: Us National Interested And The United Nation In Toby Trister Gati: The US, The Un, And The Management Of Global Change, New York University Press , New York and London, 1993.
- Kristen Marie Hess: The United Nations and the United States: Overcoming Obstacles for A Synergistic Future of Peace Operations, A paper submitted to the Provost, Naval War College, for consideration in the Prize Essay Competition in the Jerome E. Levy category. 27 /5/ 2010.

- Luisa Blanchfield: United Nations Issues: U.S. Funding to the U.N. System, Congressional Research Service Informing the legislative debate since 1914, 20 January, 2023.
- Richard E. Bissell: Us Participation In The Un System, In Toby Trister Gati: The Us, The Un, And The Management Of Global Change, New York University Press, New York and London, 1993.
- Robert F. Meagher: United States Financing Of The United Nations, In: Toby Trister Gati: The Us, The Un, And The Management Of Global Change, New York University Press , New York and London, 1993.

تاسعا: الدوريات العربية

- الأهرام ١٩٨٦

سابعا: المواقع الالكترونية

- www.un.org. com